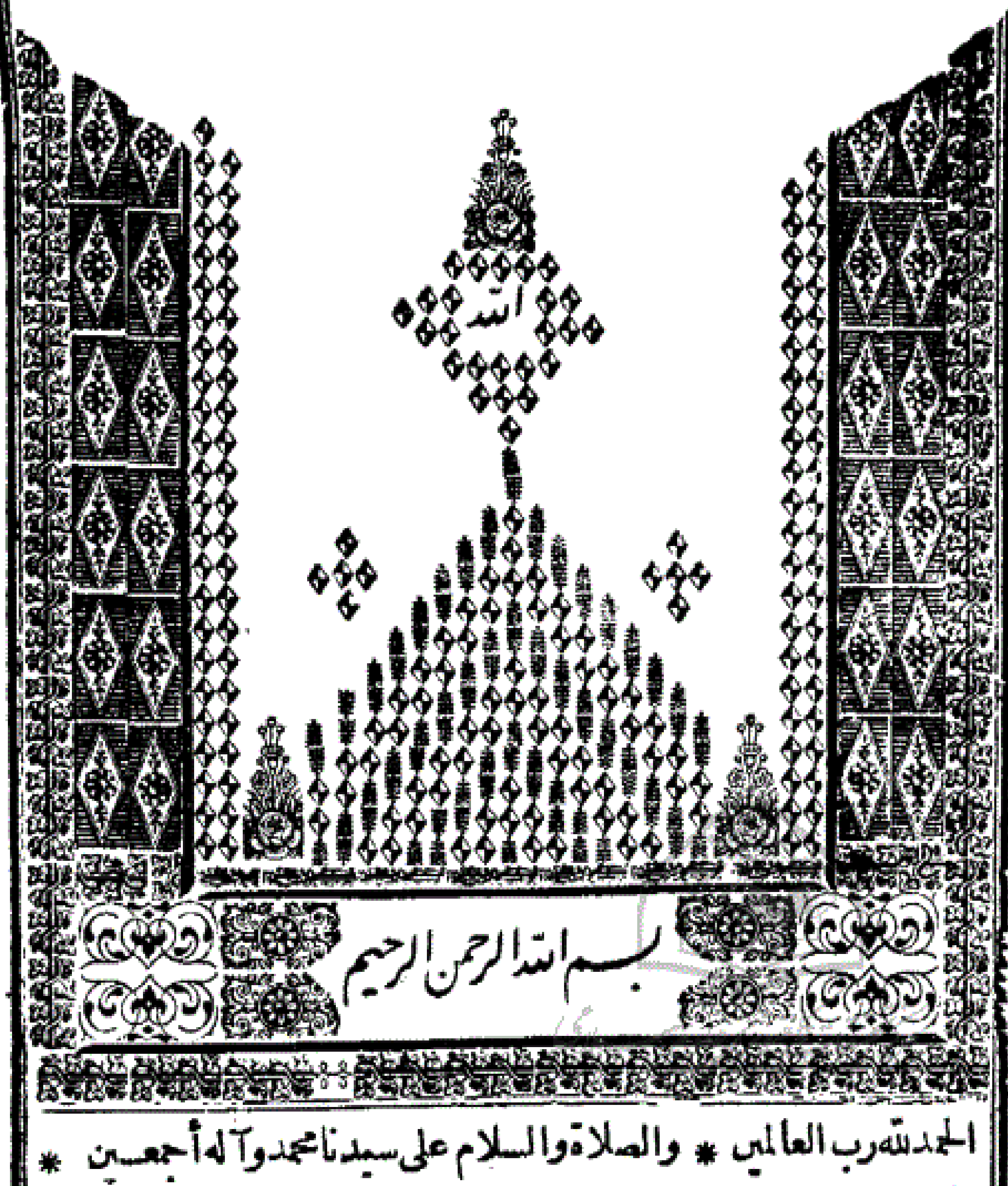
هذه حاشية العالم العامل والفاضل الكامل
وحيد عصره وفريد دهره مولانا السيد
محمد عليش على شرح شيخ
الاسلام على ايساغوجى
فى علم المنطق نفعنا
الله بهم
وبعلومهم
آمين

قد تصدى لطبع هذا الكتاب والنفقة عليه رغبة فى نفع الطلاب فقير ربه
الاعظم محمد صالح بن المرحوم محمد اكرم غفر الله له ولوالديه وأحسن
اليهما واليه



الحمد لله رب العالمين * والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين *
(أما بعد) فيقول عبد الله محمد عليش هذه فوائد لطيفة على شرح شيخ الاسلام زكريا الانصارى على رسالة أثير الدين الابهرى فى المنطق لخصتها من حواشيه للشيخ ابراهيم الدلجى وغيره للمبتدئين * والله سبحانه وتعالى المعين (قوله) بسم الله الرحمن الرحيم يناسبه من علم المنطق المؤلف فيه المتن والشرح الذى هو قانون تعصم مراعاته بتوفيق الله تعالى الذهن عن الخطأ فى فكره وموضوعه المعلومات التصورية والتصديقية من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصورى أى ادراك حقيقة مفردة موضوعا كانت أو محمولا أو مقدما أو تاليا أو نسبة أو غيرها أو تصديقى أى ادراك وقوع النسبة الكلامية أولا وقوعها كان الادراك فيهما جازما مطابقا

للواقع

بسم الله الرحمن الرحيم
قال سيدنا ومولانا العالم العامل العلامة الحبر البحر الفهامة حجة المناظرين ورحلة الطالبين قدوة العارفين مربى السالكين شيخ الاسلام والمسلمين ذو التصانيف الجيدة والفتاوى المفيدة والتآليف الجامعة النافعة والابحاث الساطعة القاطعة زين المحافل فخر الاماثل أبو الفضائل والفواضل أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد ابن زكريا الانصارى الشافعى أمتع الله بوجوده ونفع بعلمه وجوده بمحمد وآله وعترته آمين بسم الله الرحمن الرحيم

للواقع عن دليل أم لا فشمل المعرفة والتقليد والظن والشك والوهم والجهل المركب أو من حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفا قريبا او بعيدا او سموا الموصل الى التصور قولا شارحا ومعرّفا وتعريفا ويتوقف توقفا قريبا على الكليات الخمس لتألفه منها وبعيدا على أقسام اللفظ والموصل الى التصديق حجة وقياسا ويتوقف على القضية وأحكامها توقفا قريبا لتألفه منها وعلى الموضوع والمحمول والمقدم والتالى والاصغر والاكبر والاوسط والكليات وأقسام اللفظ توقفا بعيدا ولما توقفت افادة المعلومات التصورية والتصديقية واستفادتها على أقسام اللفظ والدلالة قسموه الى مفرد لا يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة ومؤلف يدل جزؤه على جزء معناه دلالة مقصودة وقسموا المفرد الى جزئي مانع نفس تصوره مفهومه صحة الاشتراك فيه كعلم شخصي وكلي لا يمنع نفس تصوره مفهومه صحة الاشتراك فيه وقسموا الكلي الى نوع وهو تمام الماهية كالانسان بالنسبة الى أفراده وجنس وهو جزؤها المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان بالنسبة للانسان وفصل وهو جزؤها المساوي لها كالناطق بالنسبة للانسان وخاصة وهو عرضها القاصر عليها كالضاحك بالنسبة له وعرض عام وهو عرضها المشترك بينها وبين غيرها كالمتنفس بالنسبة له وعرفوا الدلالة بأنها فهم أمر من أمر أو بأنها كون أمر صالحا لان يفهم منه أمر وقسموها باعتبار المدلول الى مطابقة وهي الدلالة على تمام المعنى من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان ناطق وتضمن وهي الدلالة على جزئه من حيث هو كذلك كدلالة انسان على حيوان أو ناطق والتزام وهي الدلالة على لازم المعنى لزوما بينا لا يحتاج لدليل ذهنيا خاصا بأن يكفي تصور المعنى في حكم العقل باللزوم كدلالة العمى على البصر وباعتبار الدال الى لفظية وغيرها وباعتبار نسبها الى وضعية وعقلية وطبعية فاللفظية الوضعية كدلالة اللفظ على ما وضع هو له والعقلية كدلالته على لافظه والطبعية كدلالة الانين على الوجع وغير اللفظية الوضعية كدلالة الاشارة أو الكتابة على ما وضعت هي له والعقلية كدلالة الصنعة على صانعها والطبعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء وصفرته على الخوف واعتبروا من الاقسام الستة خصوص اللفظية الوضعية

وقسموا المركب الى تقييدى ومنه المعرف والقول الشارح المنقسم الى حد تام كحيوان ناطق فى تعريف الانسان وناقص كجسم ناطق فيه ورسم كذلك كحيوان ضاحك أو جسم ضاحك فيه والى اسنادى منقسم الى انشائى كالامر والنهى وخبرى وهى القضية المحتملة الصدق والكذب من حيث ذاتها المنقسمة الى حملية دالة على ثبوت المحمول للموضوع أو نفيه عنه وشرطية متصلة دالة على لزوم التالى المقدم أو نفيه لزومية وهى ما حكم فيها بذلك لعلاقة مقتضية له كيكون أحد طرفيها علة للآخر نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه أو كون علتهما واحدة نحو ان كان النهار موجودا فالارض مضيئة أو اتفاقية وهى ما حكم بذلك فيها لغير علاقة نحو ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق ومنفصلة دالة على تنافيهما أو نفيه اما ثبوتا ونفيا وهى الحقيقية نحو العدد اما زوج أو فرد أو ثبوتا فقط وهى مانعة الجمع فقط نحو الجسم اما شجر أو حجر أو نفيا فقط وهى مانعة الخلو نحو زيد اما فى البحر أو لا يغرق والى كلية وهى ما موضوعها كلى مقرون بسور كلى أو قصد فيها عموم أوضاع مقدمها كذلك والى جزئية أى موضوعها كلى معه سور جزئى أو مقيدة ببعض أوضاع مقدمها كذلك والى شخصية موضوعها جزئى أو مقيدة بوضع معين لمقدمها والى مهملة موضوعها كلى لا سور معه أو مقيد بأوضاع مجملة بلا سور وصفة نسبة القضية حملية أو شرطية تسمى مادة وعنصرا واللفظ الدال عليها يسمى جهة وتنقسم الى الضرورة وهو الوجوب العقلى أى عدم قبول الانتفاء وفروعها سبعة والدوام وصوره ثلاث والامكان وصوره خمسة والاطلاق وهو الحصول بالفعل من غير تقييد بضرورة ولا دوام وصوره خمسة أيضا ومن القضيتين يتألف القياس الذى يلزم من تسليمه لذاته قول ليس احدى مقدمتيه وينقسم باعتبار نتيجته الى اقترانى وهو ما لم تذكر فيه النتيجة ولا نقيضها بالفعل بل بالقوة نحو العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث واستثنائى فيه النتيجة أو نقيضها بالفعل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس موجودا فليست الشمس طالعة وباعتبار

مقدمتيه الى حملى نحو ما تقدم وشرطى نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وكلما كان النهار موجودا كانت الارض مضيئة ينتج كلما كانت الشمس طالعة كانت الارض مضيئة والى برهان وهو ما ألف من مقدمتين يقينيتين نحو ما تقدم وجدل وهو المؤلف من مقدمتين مشهورتين أو مسلمتين نحو هذا عدل وكل عدل حسن فهذا حسن وخطابة مؤلفة من مقدمتين مظنونتين نحو فلان يمشى ليلا بالسلاح وكل من يمشى بالسلاح ليلا سارق ففلان سارق وشعر مؤلف من مقدمتين متخيلتين تنبسط منهما النفس أو تنقبض نحو العسل ياقوتة سيالة وكل ياقوتة سيالة شفاء من كل داء فالعسل شفاء من كل داء ونحو العسل مرة صفراء وكل مرة صفراء مهوعة فالعسل مهوع ومغالطة مؤلفة من مقدمتين كاذبتين شبيهتين بالحق أو بالمشهور نحو كل انسان حمار وكل حمار جماد فكل انسان جماد *اذا علمت هذا فلفظ الباء فى البسملة مفرد جزئى استعمالا اتفاقا وفيه وضعا خلاف فقيل جزئى وضع بوضع عام وقيل كلى كذلك وتفسيرها بالالصاق تعريف لفظى كتعريف البر بالقمح ولفظ اسم فيها مفرد كلى جنس باعتبار معناه اللغوى لشموله أنواع الكلمة الثلاثة ونوع باعتبار معناه النحوى وتعريفه لغة بما أنبأ عن مسمى لفظى وعرفا بما دل على معنى فى نفسه ولم يقترن بزمن وضعا حد تام ولفظ الله مفرد جزئى وتفسيره باسم الذات الواجب الوجود تعريف لفظى ولفظ الرحمن مفرد كلى وضعا جزئى استعمالا وقيل جزئى وضعا أيضا لانه علم عليه تعالى كلفظ الله وتفسيره بأنه اسم ذات قام به الرحمة لفظى ولفظ الرحيم كلى وضعا واستعمالا من قبيل الصفة العامة وتعريفه كتعريف الرحمن هذا بعض ما يتعلق بها بحسب التصورات وأما الكلام عليها بحسب التصديق فعلى أصالة بائها وتعلقها بنحو أؤلف قضيتها حملية شخصية وان قدر يؤلف كل مؤلف فهى محصورة كلية وان قدر يؤلف بعض المؤلفين فمحصورة جزئية وان قدر يؤلف المؤلف ولم ينظر لكل ولا بعض فمهملة وعلى زيادتها فان اعتبرت الاضافة للعهد فشخصية وللاستغراق فكلية وللجنس فى ضمن بعض غير معين فجزئية وللجنس فى ضمن الافراد محتملة فمهملة ومادتها الامكان العام أى عدم الاستحالة الصادق بالوجوب والجواز أو الخاص أى عدم الوجوب

والاستحالة فيختص بالجواز أو الاطلاق العام أو المقيد بنفي الضرورة أو الدوام أو بالوقت أو الحين هذا هو الظاهر وغيره تكلف ويحصل من قضيتها كل ابتدائي أو تأليفي بسم الله الرحمن الرحيم فتجعل كبرى لصغرى سهلة التحصيل أي هذا ابتدائي أو تأليفي فينتج من الشكل الاول هذا بسم الله الرحمن الرحيم فيكون الكلام استدلالياً شبيهاً بقضايا قياساتها معها وقوله الرحمن يصلح دليلا للكبرى هكذا الرحمن مفيض نعم الدنيا وكل من كان كذلك يستحق أن يبتدأ باسمه والرحيم يصلح جوابا عن شبهة واردة عليها وهي ان مجرد كون هذه الذات منعما في الدنيا لا يوجب الابتداء باسمه فأجيب بأنه منعم في الآخرة أيضا ويمكن جعل الحديث دليلا عليها هذا بعض ما يتعلق بها من التصديق أيضا وهو خلاصة وايضاح ما في ابداع حكمة الحكيم فيما يتعلق ببسم الله الرحمن الرحيم للعلامة الخادمي (قوله) الحمد لله لفظ الحمد مفرد كلي جنس متنوع لحمد قديم لقديم وهو حمد الله تعالى ذاته تعالى وحمد قديم لحادث وهو حمد الله تعالى رسله وأنبياءه وملائكته وصالحي المؤمنين وحمد حادث قديما وهو حمد المخلوقين خالقهم وحمد حادث حادثا وهو حمد العباد بعضهم بعضا وقضيته حملية شخصية ان اعتبرت أل عهدية وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان اعتبرت جنسية في ضمن بعض غير معين ومهملة ان اعتبرت جنسية في ضمن أفراد مجملة ومادتها الامكان العام أو الاطلاق العام أو الدوام المطلق أو الضرورة المطلقة ان اعتبر المعهود حمد القديم القديم (قوله) الذي مفرد كلي خاصة لانه في قوة المشتق أي المانح وضعا جزئي استعمالا (قوله) منح أي أعطى يتعدى لاثنين بنفسه تارة تقول منحته درهما وتارة يتعدى للثاني بالباء كما فعل الشارح فلا حاجة لتضمنه معنى خص أو أكرم محمول وموضوعه ضمير مقدر به وعائد على الموصول المستعمل في ذات الله تعالى فهي قضية حملية شخصية مادتها الامكان العام أو الخاص أو الاطلاق العام (قوله) أحبته مفرد كلي خاصة جمع حبيب فعيل بمعنى محبوب أو محب والاول مستلزم الثاني اذ من أحبه الله وفقه وهداه لحبه الله تعالى دون العكس اذ من أحب الله تعالى ولم يتبع رسوله لا يحبه الله تعالى قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحببكم الله

الحمد لله الذي منح أحبته

بالطف والتوفيق وبسر لهم سلوك سبيل التصور والتصديق والصلاة والسلام على أشرف خلقه محمد الهادى الى سواء الطريق وعلى آله وصحبه الحائزين

(قوله) باللطف مفرد كلى خاصة به تعالى (قوله) التوفيق مفرد كلى خاصة به تعالى وما توفيقى الا بالله أى خلقه تعالى قدرة أى كسب الطاعة حالها فلا يشمل صفة غير المتلبس بها كافرا كان أو غيره (قوله) ويسر محمول موضوعه ضمير عائد على الموصول المستعمل فى ذات الله تعالى أيضا فقضيته حملية مخصوصة أيضا مادتها الاطلاق العام أو الامكان العام أو الخاص أيضا (قوله) سلوك مفرد كلى عرض عام باعتبار معناه الاصلى وخاصة باعتبار المعنى المراد (قوله) سبيل مفرد كلى نوع (قوله) التصور مفرد كلى نوع من العلم أى ادراك الصورة كانت لموضوع أو محمول أو مقدم أو تال أو نسبة أو غيرها وسبيله القول الشارح (قوله) والتصديق مفرد كلى نوع من العلم أيضا أى ادراك صدق النسبة الكلامية أى موافقتها للنسبة الواقعية أو كذبها أى مخالفتها لها ويتوقف على تصور الموضوع والمحمول أو المقدم والتالى والنسبة وهل هى شروط له أو شطور معه فهو بسيط على الاول ومركب على الثانى من ثلاثة تصورات والايقاع أو الانتزاع وبقى ثالث بتركبه من تصور النسبة والايقاع أو الانتزاع فقط وسبيله الحجة (قوله) والصلاة والسلام كلاهما مفرد كلى جنس موضوع فقضيته حملية شخصية ان اعتبرت أل عهدية وكلية ان اعتبرت استغراقية وجزئية ان اعتبرت جنسية فى ضمن بعض افراد غير معينة ومهملة ان اعتبرت جنسية فى ضمن افراد مجملة (قوله) أشرف مفرد كلى خاصة ولا تعلل أشرفيته صلى الله عليه وسلم باختصاصه بمزايا لانه لا يقتضى الافضلية ولانه سوء أدب فى حق النبيين المفضل هو عليهم بنفيها عنهم ولانها مصادرة ان بنينا على ان الاشرفية الاختصاص بالمزية ولان تشريفه تعالى لا يعلل ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم (قوله) خلقه مفرد كلى عرض عام (قوله) محمد مفرد كلى وضعا خاصة وجزئى استعمالا علم شخصى منقول من اسم مفعول حمد المضاعف (قوله) الهادى مفرد كلى خاصة أى الدال (قوله) سواء مفرد كلى عرض عام أى مستقيم (قوله) الطريق مفرد كلى نوع أى دين الاسلام (قوله) آله مفرد كلى خاصة أى قريبه أو تابعه (قوله) وصحبه مفرد كلى خاصة أى الذى اجتمع به مؤمنا به بعد بعثه (قوله) الحائزين

مفرد كلي خاصة أي المتصفين (قوله) للصدق مفرد كلي خاصة أي مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية (قوله) والتحقيق مفرد كلي خاصة أي الاتيان بالشئ على الوجه الحق أو اثباته بدليله (قوله) وبعد فهذا الخ الواو نائبة عن اما وأما نائبة عن مهما يكن فقضيته شرطية متصلة اتفاقية ولفظ بعد مفرد كلي نوع من جنس الزمان أو المكان ولفظ اسم الاشارة مفرد كلي عرض عام وضعا وجزئي استعمالا وقيل جزئي فيهما (قوله) شرح مفرد كلي جنس وضعا وخاصة استعمالا وهذا باعتبار اللغة وباعتبار العرف جزئي من قبيل علم الشخص أي ألفاظ خاصة دالة على معان كذلك (قوله) لكتاب مفرد كلي خاصة أي مكتوب ومؤلف ان قيل الاولى لرسالة لموافقة عبارة المصنف يقال سلك المصنف سبيل التواضع والشارح سلك سبيل الادب معه (قوله) العلامة بشد اللام مفرد كلي خاصة صيغة مبالغة وتاؤه لتوكيدها أي كثير العلم (قوله) أثير مفرد كلي أي مختار فهو عرض عام (قوله) الدين مفرد كلي جنس أي ما يتدين به ويقدر مضاف له أي أهل ثم نقل مجموع أثير الدين وسمي به المصنف فصار مفردا جزئيا علما شخصيا (قوله) الابهري بفتح الهمز والموحدة وسكون الهاء أي منسوب الى أبهر اسم كذلك اسم قبيلة مفرد كلي عرض عام ثم غلب على المصنف فصار جزئيا علم شخص (قوله) رحمه الله تعالى رحم محمول والاسم الشريف موضوعه فهي قضية حملية مخصوصة ثم نقل المركب الى الدعاء فصار انشائيا وخرج عن القضية (قوله) المسمى بفتح السين والميم الثاني مثقلا مفرد كلي عرض عام نعت كتاب (قوله) بايساغوجي مفرد جزئي علم شخص ويأتي للشارح الكلام عليه (قوله) في علم المنطق لفظ علم بكسر فسكون مفرد كلي جنس والمنطق بفتح فسكون فكسر مفرد كلي جنس ان كان مصدرا ونوع ان اعتبر اسم زمان أو مكان ثم نقل من المعنى المصدري وسمي به هذا العلم فصار جزئيا علما شخصيا فالاضافة من اضافة المسمى لاسمه والظرفية مجازية من ظرفية الدال في مدلوله (قوله) يحل بفتح فضم محمول وموضوعه ضمير مستتر فيه عائد على الشرح فهي قضية حملية شخصية (قوله) ألفاظه مركب اضافي اضافته للبيان أي يضبطها ويبين موضوعها ومحمولها فشبه هذا بحل العقد

للصدق والتحقيق (وبعد) فهذا شرح لطيف لكتاب العلامة أثير الدين الابهري رحمه الله المسمى بايساغوجي في علم المنطق يحل ألفاظه

في التسهيل

في التسهيل وتناسى التشبيه وادّعى دخول المشبه في المشبه به وقدر استعارة اسمه له واشتق يحل بمعنى يضبط الخ على سبيل الاستعارة التصريحية التبعية (قوله) يبين بضم ففتح فكسر مثقلا محمول موضوعه ضمير الشرح فهي حملية مخصوصة (قوله) مراده بضم الميم مركب اضافي اضافته لادنى ملابسة أي المعنى الذي أراده المصنف بألفاظ كتابه (قوله) ويفتح يجري فيه نحو ماتقدم في يحل ويبين (قوله) مغلقه بضم فسكون ففتح أي المعنى الخفي من المعاني المرادة به فشبه الخفاء بالغلق في الصعوبة والتعسر وتناسى التشبيه وأدرج المشبه في المشبه به وقدر استعارة المصدر واشتق منه مغلق بمعنى خفي على سبيل التصريحية التبعية وقرينتها اضافة مغلق لضمير الكتاب (قوله) ويقيد بضم ففتح فكسر مثقلا يجري فيه نحو ماتقدم في يحل (قوله) مطلقه بضم فسكون ففتح مفرد كلي عرض عام أي المعنى الذي أطلقه المصنف وحقه التقييد سهوا أو اتكالا على الشارحين (قوله) على وجه الخ أي طريق ووصف مفرد كلي نوع تنازع فيه الافعال الاربعة (قوله) لطيف مفرد كلي عرض عام أي حسن أو مختصر أو ظاهر (قوله) منهج بفتح فسكون ففتح مفرد كلي نوع أي طريق واضح (قوله) منيف بضم فكسر مفرد كلي عرض عام أي عال علوا معنويا واصله جبل أو حصن صغير في جبل فشبه العلو المعنوي بالانافة في مطلق الارتفاع وتناسى التشبيه وادّعى ان المشبه من افراد المشبه به وقدر استعارة الانافة للعلو المعنوي واشتق منها منيف بمعنى عال علوا معنويا (قوله) وسميته بشد الميم حملية شخصية موضوعها التاء المضمومة ومحمولها الفعل (قوله) المطلع بفتح الميم واللام مفرد كلي نوع فشبه شرحه بمطلع الشمس في ان كلا محل لطلوع مزيل الظلمة والخفاء وتناسى التشبيه وأدرج الاول في الثاني واستعار المطلع للشرح تبعا لتشبيه ظهور المعاني بطلوع الشمس في مطلق ظهور تام النفع ومزيل الخفاء واستعارة الثاني للاول تقديرا واشتقاق المطلع من الطلوع على سبيل التصريحية التبعية فصار المطلع جزئيا علما شخصيا (قوله) أسأل حملية شخصية موضوعها ضمير المتكلم المقدر بانا ومحمولها أسأل (قوله) ينفع حملية مخصوصة موضوعها ضمير الجلالة ومحمولها ينفع وحذف مفعوله لافادة

ويبين مراده ويفتح مغلقه ويقيد مطلقه على وجه لطيف ومنهج منيف وسميته المطلع والله أسأل أن ينفع به

وهو حسبي ونعم الوكيل قال رحمه الله تعالى (بسم الله الرحمن الرحيم) أي أبتدئ وابتدأ بالبسملة عملا بكتابه العزيز وبخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أجذم أي مقطوع البركة وفي رواية بحمد الله رواه أبو داود وغيره وحسنه ابن الصلاح وغيره (نحمد الله) أي نثني عليه بصفاته اذ الحمد هو الثناء باللسان

عمومه أي كل أحد والظاهر انه أراد به كل قارئ أو كاتب أو محصل أو ساع في شئ منه فهو عام مخصوص أو مراد به الخصوص والفرق بينهما ان الاول عمومه مراد تناولا لا حكما والثاني لم يرد عمومه فيهما وان قرينة الاول لفظية كالنعت والحال والشرط والاستثناء وقرينة الثاني معنوية وان قرينة الاول قد تنفك عنه وقرينة الثاني لا تنفك عنه وان الاول حقيقة والثاني مجاز مرسل (قوله) وهو حسبي قضية حملية مخصوصة موضوعها ضمير الله تبارك وتعالى ومحمولها حسب وهذا ان أبقيت على أصلها فان نقلت لانشاء الاحتساب فليست قضية ومعنى حسب كاف فهو مفرد كلي من قبيل الخاصة (قوله) نعم بكسر فسكون فعل لانشاء المدح فاعله الوكيل والمخصوص بالمدح مقدر أي الله تبارك وتعالى فليست قضية والعطف اما على حسب وهو مفرد لا يوصف بخبرية ولا انشائية أو على جملة هو حسبي بتقدير أقول قبل نعم أو الواو استئنافية أو نقل هو حسبي لانشاء الاحتساب وعلى كل فلا يلزم عطف الانشاء على الخبر وهذا على منعه ولا اشكال فيه على جوازه (قوله) قال محمول وموضوعه ضمير المصنف فهي حملية شخصية (قوله) أي أبتدئ تقدير لتعلق الباء وهو محمول على الضمير المقدر بانا فهي حملية شخصية والاولى تقديره أولف لدلالة المقام عليه وعدم ايهامه قصر التبرك بها على حال الابتداء البيضاوي يضمر كل شارع في شئ المتعلق من مادة ما جعلت مبدأ له (قوله) وابتدأ أي المصنف حملية شخصية (قوله) عملا الاولى اقتداء وزيادة عملا قبل بخبر (قوله) وبخبر كل الخ اضافته للبيان (قوله) أمر أي شئ (قوله) ذي أي صاحب (قوله) بال أي شرف شرعي (قوله) مقطوع أي معدوم أو ناقص (قوله) بحمد الله أي بدل بسم الله الرحمن الرحيم (قوله) رواه أي الخبر بالروايتين الخ حملية جزئية وكذا حسنه ابن الصلاح الخ (قوله) نحمد الله على جعل النون للعظمة فهي شخصية وعلى انها للمشاركة فهملة (قوله) اذ الحمد أي معناه لغة علة للتفسير قبله (قوله) الثناء بتقديم المثلثة على النون أي الذكر أو الاتيان بخير جنس (قوله) باللسان لبيان الواقع على ان الثناء الذكر باللسان ولاخراج الاتيان بغيره على انه الاتيان وفيه انه يخرج حمد القديم له

أو للعادث فالاولى ابدال اللسان بالكلام ليشملهما (قوله) على الجميل اى لاجله فصل مخرج الثناء لاجل قبيح (قوله) الاختيارى أى الحاصل باختيار المحمود فصل مخرج الثناء باللسان لاجل جميل غير اختيارى له كطول قامته وجماله وشرف نسبه وفيه انه يخرج حمد الله تعالى لذاته وصفاته القديمة وأجيب بأن المراد بالاختيارى ماليس باضطرارى و بالتزام خروجه وانه مدح لاحمد (قوله) على جهة التبجيل اضافته للبيان فصل مخرج الثناء باللسان على جميل اختيارى على جهة التهكم والسخرية (قوله) والتعظيم عطف تفسير (قوله) تعلق أى وقع الثناء على جميل من الفضائل الخ (قوله) بالفضائل جمع فضيلة أى الصفة التى لا يتوقف اثباتها للمتصف بها على ظهور أثرها فى غيره كالعلم والتقوى (قوله) بالفواضل جمع فاضلة أى الصفة التى يتوقف اثباتها لموصوفها على ظهور أثرها فى غيره كالشجاعة والكرم والعفو والحلم (قوله) لما مر أى اقتداء بالقرآن وعملا بالحديث (قوله) الابتداءين أى الابتداء بالبسملة والابتداء بالحمدلة (قوله) بالروايتين الخ أى رواية بسم الله و رواية بحمد الله (قوله) الى انه أى الشان (قوله) لا تعارض بينهما انما يأتى التعارض على روايتى بسم الله الرحمن الرحيم و بالحمد لله بضم الدال على الحكاية سواء كانت الباء للتعدية أو الاستعانة أو المصاحبة لان الاستعانة بشئ أو مصاحبته فى الابتداء تفوت ذلك بغيره (قوله) اذ الابتداء حقيقى أى وهو تقديم الشئ على كل ماعداه علة لنفى التعارض بينهما (قوله) واضافى أى تقديم الشئ بالاضافة الى المقصود سواء قدم على غيره أيضا أم لا فهذا عام والحقيقى خاص (قوله) فالحقيقى أى والاضافى أيضا لما تقدم (قوله) بالبسملة أى الابتداء بها (قوله) والاضافى أى وحده (قوله) بالحمدلة أى الابتداء بها (قوله) وقدم البسملة أى على الحمد مستأنف استئنافا بيانيا جواب عن سؤال مقدر بأن التعارض يندفع بتقديم الحمد على البسملة أيضا فلم لم يقدمه عليها فيكون الابتداء به حقيقيا واضافيا وبها اضافى فقط (قوله) عملا الاولى اقتداء (قوله) واختار أى المصنف جملة شخصية (قوله) الفعلية أى المنسوبة للفعل لتصدرها به نسبة الكل لجزئه (قوله) الاسمية أى المنسوبة للاسم

على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل والتعظيم سواء تعلق بالفضائل أم بالفواضل وابتدأ ثانيا بالحمد لما مر وجمع بين الابتداءين عملا بالروايتين السابقتين واشارة الى أنه لا تعارض بينهما اذ الابتداء حقيقى واضافى فالحقيقى حصل بالبسملة والاضافى بالحمدلة وقدم البسملة عملا بالكتاب والاجماع واختار الجملة الفعلية على الاسمية

لتصدرها به كذلك (قوله) هنا أى فى صيغة الحمد (قوله) وفيما يأتى أى فى نسأله ونصلى (قوله) قصد الخ مفعول له لاختار الفعلية هنا وفيما يأتى (قوله) بمضمونها أى المعنى الذى تضمنته الجملة ودلت عليه من الحمد والصلاة والسؤال (قوله) على وجه الثبات اضافته للبيان (قوله) والدوام عطف تفسير وأفاد كلامه ان الاسمية تفيد دوام مضمونها وهو كذلك لكن لا بوضعها بل بواسطة العدول بها عن الفعلية (قوله) وأتى أى المصنف حلية شخصية دفع بها ما يقال التعبير بنون العظمة لا يناسب مقام الحمد لان الغرض منه تعظيم المحمود لا الحامد فالمناسب له تذلل الحامد وتواضعه واظهاره عظمة المحمود (قوله) بنون العظمة من اضافة الدال للمدلول (قوله) اظهارا الخ مفعول له لاتى الخ (قوله) لملزومها أى العظمة (قوله) من تعظيم الخ بيان لملزومها (قوله) بتأهيله أى جعله أهلا وقابلا لتصور تعظيم الله تعالى له والاولى بجعله عالما (قوله) امتثالا الخ علة للعلل مع علته أى فالتعبير بنون العظمة مناسب لمقام الحمد لانها لاظهار نعم المحمود الموجبة لحمده فتضمنت تعظيمه وحمده (قوله) أى نحمده هو لفظ المتن أتى به الشارح هنا ليقرّ به من معموله لطول الفصل بينهما بكلام الشارح (قوله) بليغا أى مطابقا لمقتضى حاله من اظهار عظمة المحمود والتحدث بنعمته الموجبة لحمده (قوله) خلقه جنس شمل التوفيق وغيره (قوله) قدرة فصل مخرج خلقه تعالى غيرها واضافة قدرة الطاعة فصل مخرج الخذلان وقدرة الطاعة الكسب المقارن لها فلا يدخل فى التعريف حالة الكافر والفاسق حتى تخرج بزيادة وتسهيل سبيل الخير (قوله) عكس أى ضدّ ومقابل (قوله) فانه أى الخذلان الخ علة عكس الخ (قوله) حمد أى المصنف حلية شخصية (قوله) لا مطلقا أى فى مقابلة الذات والصفات غير الفعلية لا خاليا عن محمود عليه اذ هو من أركان الحمد فينتفى الحمد بانتفائه وتسمية الحمد على الذات والصفات غير الفعلية مطلقا اصطلاح فلا مشاحة فيه بأنه مقيد بالذات أو الصفات فلا وجه لتسميته مطلقا (قوله) لان الاوّل أى الحمد على التوفيق علة لحمده عليه لا مطلقا وأوردان عبارة المصنف فيها حمد مطلق أيضا بقوله نحمد الله

هنا وفيما يأتى قصد الاظهار العجز عن الاتيان بمضمونها على وجه الثبات والدوام وأتى بنون العظمة اظهارا لملزومها الذى هو نعمة من تعظيم الله تعالى له بتأهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى وأمّا بنعمة ربك فحدّث أى نحمده حمدا بليغا (على توفيقه) لنا أى خلقه قدرة الطاعة فينا عكس الخذلان فانه خلق قدرة المعصية وانما حمد الله على التوفيق أى فى مقابلته لا مطلقا لان الاوّل

ومقيد بقوله على توفيقه فكيف قال الشارح لا مطلقا وأجيب بأن المعنى لا مطلقا فقط (قوله) واجب أى لقوله تعالى واشكروا لى ولا تكفرون وقوله تعالى لئن شكرتم لأزيدنكم ولئن كفرتم ان عذابى لشديد وقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث ابن السبكى شكر المنعم واجب بالشرع وهذا على ظاهره ان أريد شكر القلب أى اعتقاد ان كل نعمة من الله تعالى لقوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله وان أريد شكر اللسان فمعنى وجوبه كون ثوابه كثواب الواجب على انه واجب فى العمر مرة (قوله) والثانى أى الحمد المطلق للذات والصفات غير الفعلية لفظا ونية (قوله) مندوب أى لانه ليس من الشكر الواجب بالنص والمراد ما زاد على المرة والا فهو واجب أيضا (قوله) هادية نسبة الهداية للطريق مجاز عقلى والحقيقة العقلية نسبتها الى الله تعالى (قوله) أى دالة لنا على الطريق المستقيم المراد بالطريق الدالة المعرفة ونور البصيرة وبالطريق المدلول عليه قواعد الاسلام وشريعة النبى عليه الصلاة والسلام والقواعد الحقة الصحيحة فغاير المدلول الدال وزال الاشكال (قوله) هداية طريقه أى الهداية فيها أو اليها وهذه أولى لرعاية السجع (قوله) ونصلى الخ الحكمة فى ابتداء التصانيف بالصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم انه يجب على العاقل أن يسأل الله تعالى كل ما يحتاج اليه ولو حقيرا كملح القدر وشراك النعل كما فى الحديث ولما كان السؤال يستدعى ملاءمة وقربا معنويا بين السائل والمسؤل وانتفى ذلك هنا لكون الحق تعالى فى غاية التنزه والتقدس والسائلين موصوفين بالعلائق البشرية والعوائق الدنيوية احتاج الى واسطة لها جهتان جهة تجرد وجهة تعلق وهم الانبياء عليهم الصلاة والسلام وأعلاهم رتبة وأرفعهم درجة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم فهو الواسطة فى جميع النعم فوجب القيام بحقه بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم واختلف فى انتفاعه بها فقيل به لقبول الكامل الحادث الزيادة وقيل بعدمه لان الله تعالى شرفه عن أن يكون من هو دونه ويحتاج اليه سببا فى نفعه ووفق بينهما بنظر الاول للحقيقة وسلوك الثانى سبيل الادب واشتهر القطع

واجب والثانى مندوب (ونسأله طريقة هادية) أى دالة لنا على الطريق المستقيم وفى نسخة ونسأله هداية طريقه (ونصلى على محمد)

بقبولها واستشكل بلزوم القطع بموت المصلى عليه مؤمنا ولا سبيل اليه
وأجيب بأن قبولها شرطه موته مؤمنا وبأن قبولها يكون بتخفيف العذاب
عمن مات كافرا وبأن لها جهتين جهة حصول المطلوب للنبي صلى الله عليه
وسلم وهى القطعية وجهة اثابة المصلى عليها وهى مفوضة لمشيئة الله تعالى
كسائر الاعمال واختلف هل الاولى زيادة لفظ السيد تأدبا أوعدمها
اتباعا للوارد (قوله) من الصلاة المأمور بها الخ دفع به ما قال صيغة نصلى
خبرية عن صلاة حالية أو استقبالية بصيغة طلبية والاخبار بذلك ليس
صلاة فلم يحصل المطلوب بها وحاصل الجواب انها مستعملة فى الطلب فهى
خبرية لفظا انشائية معنى فحصل بها المطلوب معنى (قوله) من الصلاة
المأمور بها أى دعائنا له بأن الله تعالى يصلى عليه لقصورنا عما يناسبه
وعجزنا عنه فتكون الصلاة من الرب الكامل على النبى الفاضل
(قوله) فى خبر أمرنا الله أن نصلى عليك أى بقوله تعالى صلوا عليه واضافة
خبر للبيان (قوله) فكيف نصلى عليك أى بأى صيغة نصلى عليك (قوله)
فقال أى النبى صلى الله عليه وسلم (قوله) اللهم صل على محمد الخ أشار
بقوله الخ الى تمام الصيغة وهو كما فى رواية ابن سعد رضى الله عنه قلت
يارسول الله أمرنا الله أن نصلى عليك فكيف نصلى عليك اذا نحن صلينا
عليك فى صلاتنا فسكت ثم قال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما
صليت على آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل
ابراهيم فى العالمين انك حميد مجيد والسلام كما علمتم اه نقله شيخ الاسلام
الشارح فى الاعلام فى أحاديث الاحكام عن ابن سعد فليس فى هذه
الرواية كما صليت على ابراهيم ولا كما باركت على ابراهيم وفى رواية عن
كعب اثباتهما ففى شرح الروض عنه قد عرفنا كيف نسلم عليك فكيف
نصلى عليك اذا نحن صلينا عليك فى صلاتنا قال قولوا اللهم صل على محمد
وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى
آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد فليس
فى هذه الرواية فى العالمين (قوله) وهى اى معنى الصلاة (قوله) رحمة أى
مطلقة أو مقرونة بتعظيم المصلى عليه والظاهر أنه معنى لغوى حقيقى وقولهم

من الصلاة عليه المأمور
بها فى خبر أمرنا الله أن
نصلى عليك فكيف نصلى
عليك فقال قولوا اللهم
صل على محمد الى آخره
وهى من الله رحمة

ومن الملائكة استغفار ومن الآدميين تضرع ودعاء (و) على (عترته) بالمثناة فوق أى أهل بيته لخبر ورد به وقيل أزواجه وذريته وقيل أهله وعشيرته الادنين وقيل نسله ورهطه الادنين وعليه اقتصر الجوهرى (أجمعين) تأكيد (أما بعد) يؤتى بها للانتقال من أسلوب الى آخر وكان النبى صلى الله عليه وسلم يأتى بها فى خطبه والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة ومابعدها

الصلاة فى اللغة الدعاء معناه اذا كانت من غيره تعالى كآدمى (قوله) استغفار أى طلب مغفرة ولا يخفى انه دعاء فلا معنى للمقابلة وأجيب بأنه لما كانت صلاة الملائكة دعاء بشئ خاص بخلاف صلاة غيرهم احتيج للتعيين والمقابلة لكن ورد فى حديث جلوس المصلى فى مصلاه تفسير صلاة الملائكة بطلب المغفرة والرحمة ونصه ان الملائكة تصلى على أحدكم مادام فى مصلاه تقول اللهم اغفرله اللهم ارحمه فلذا قال بعضهم الحق ان صلاة الملائكة مطلق الدعاء (قوله) ومن الآدميين أى والجن (قوله) ودعاء عطف تفسير (قوله) بالمثناة أى من فوق الساكنة عقب عين مهملة مكسورة (قوله) أهل بيته هم على وفاطمة والحسن والحسين وأمهات المؤمنين وتقدم هذا لوروده فى الحديث (قوله) به أى تفسير عترته بأهل بيته بقوله عترتى أهل بيتى (قوله) أزواجه وذريته هذا المعنى لا يشمل عليا كرم الله وجهه ويشمل مابعد الحسن والحسين من ذريتهما (قوله) أهله وعشيرته هذا المعنى يشمل عليا ومن ليس من ذريته من أقاربه صلى الله عليه وسلم (قوله) الادنين أى الاقربين اسم تفضيل من دنا أصله أدنوين قلبت الواو ألفا لتحركها عقب فتح وحذفت لالتقاء الساكنين مفعول محذوف أى أعنى أخرج به الاباعد منهما (قوله) نسله ورهطه قريب مماقبله ومعنى العشيرة والرهط القوم والقبيلة (قوله) أما بعد فهذه الخ الاصل مهما يكن من شئ فأقول بعد البسملة والحمدلة والصلاة هذه الخ فهى قضية شرطية متصلة اتفاقية اذ لا علاقة لاستلزام المقدم التالى (قوله) للانتقال أى عنده (قوله) أسلوب بضم الهمز أى نوع من الكلام (قوله) الى آخر بفتح الهمز والخاء المعجمة أى لا يناسب المنتقل عنه فتكسب الاقتضاب شبها بالتخلص وهو الانتقال الى المناسب بسبب اشعارها بالمنتقل اليه فى الجملة فلا يطرق الذهن بغتة فيكون الانتقال اليه اقتضابا محضا (قوله) وكان النبى صلى الله عليه وسلم يأتى بها أشار به الى أن الاتيان بها سنة (قوله) والتقدير مهما يكن من شئ بعد البسملة الخ أى لانه الاصل المعدول عنه للاختصار فحذف مهما يكن من شئ وعوضت عنهما أما فلزمها مالزمهما من لصوق الاسم والفاء اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره فى الجملة

(فهذه) المؤلفة الحاضرة ذهنا ان ألفت بعد الخطبة وخارجا أيضا ان ألفت قبلها (رسالة) لطيفة (في) علم (المنطق) وهو آلة قانونية

وتقديره صريح في أن بعد متعلقة بالشرط وهو صحيح ولكن الاولى جعلها متعلقة بالجزاء والتقدير مهما يكن من شئ فأقول بعد البسملة والحمدلة هذه الخ ليكون الشرط وجود شئ مطلق وهو محقق فيتحقق جزاؤه ولان طلب ابتدائه بها يستدعي تقييده ببعديتها ولا داعي لتقييد الشرط بها (قوله) فهذه الخ حملية شخصية (قوله) المؤلفة أي التي هي الالفاظ أو المعاني أو النقوش أو ماتركب من اثنين منها أو من الثلاثة والمختار الاول لاحتياج المعاني الى الالفاظ وعدم تيسر النقوش لكل أحد (قوله) الحاضرة ذهنا أي فقط الخ ظاهر على ان المشار اليه النقوش وحدها أو مع الالفاظ أو المعاني أو معهما أما على انه الالفاظ وحدها أو المعاني كذلك أو هما فهي حاضرة ذهنا فقط مطلقا اذ المراد الالفاظ الذهنية لانها القارة وأما اللسانية فسيالة تعدم بمجرد النطق بها والسر في الاشارة الى المعاني أو الالفاظ الاشارة الى اتقانها وقوة استحضارها حتى صارت كانها مبصرة عند المخاطب والى كمال فطنته حتى بلغ مبلغا صارت المعاني عنده كالمبصر واستحق أن يشار له الى المعقول بما يشار به الى المحسوس المبصر وفي هذا حث له على تحصيل المعاني (قوله) رسالة بكسر الراء مشتقة من الرسل بفتح الراء وسكون السين وهو الانبعاث على تؤدة يقال ناقة رسل أي سهلة السير ففيه اشارة واضحة الى سهولة هذا المؤلف وقلته كما وان عظم كيفا وسبب تسميتهم المؤلف المختصر رسالة ان أهل البادية والاقطار النائية التي هي من العلماء خالية اذا أشكل عليهم أمر كتبوا صورته في أوراق قليلة وبعثوها الى الامصار يستفتون علماءها فيجيبون عنها ويرسلونها الى السائلين فشبه المؤلف الصغير المبعوث الى الطالبين بالرسالة المبعوثة من السائلين الى العلماء وبالعكس في الخفة والبعث على سبيل التصريحية ثم صار حقيقة عرفية (قوله) لطيفة أي حسنة الوضع بديعة الصنع والقلة المفادة برسالة راجعة للذات واللطافة راجعة للمعنى والترتيب فلا تكرار (قوله) المنطق يطلق في الاصل على النطق اللساني وعلى ادراك المعقولات وهذا العلم يقوي هذين المعنيين ويسلك بهما سبيل السداد فلذا سمي منطقا (قوله) آلة قانونية الخ لابد لمن أراد الشروع في فن من تصوره بوجه ما والا فلا يمكنه توجيه

نفسه اليه لامتناع توجهها الى المجهول بكل وجه وعلمه بأن له فائدة ما والا كان اشتغاله به عبثا والواجب صناعة تصوره بحدّه أو رسمه ليكون على بصيرة في اشتغاله به وتزداد البصيرة بمعرفة موضوعه وفائدته وأنها معتبرة بالنظر الى المشقة في تحصيله فلذا عرفه الشارح وبين موضوعه وفائدته والآلة هي الواسطة في وصول أثر الفاعل الى المفعول كقلم الكاتب وقواعد المنطق تتوصل بها النفس الى معرفة المجهولات التصورية والتصديقية وقوله قانونية أي منسوبة الى القانون نسبة الجزئي الى كليه وهو لفظ يوناني ويرادفه في اللغة العربية القاعدة وهي القضية الكلية التي يتعرف بها أحكام جزئيات موضوعها بجعل الجزئي موضوعا وموضوع القاعدة محمولا وجعل القضية الحاصلة منهما صغرى للقاعدة فيتألف منهما قياس على هيئة الشكل الاول نتيجته مشتملة على ثبوت محمول القاعدة لجزئي موضوعها بأن تقول مثلا زيد انسان وكل انسان حيوان فزيد حيوان فصل مخرج الآلة الجزئية كالقلم والمنشار (قوله) تعصم مراعاتها الخ فصل مخرج ما عدا المنطق ومعنى تعصم تحفظ وقوله مراعاتها اشارة الى أن نفس المنطق لا يعصم الذهن عن الخطأ والا لم يقع من منطقي خطأ أصلا واللازم باطل فكثيرا ما أخطأ من لم يراع المنطق وهو عالم به وحافظ لقواعده (قوله) الذهن أي القوة المهيئة للنفس لمعرفة المجهولات التصورية والتصديقية والفكر حركة النفس في المعقولات للتوصل الى المجهولات وهذا التعريف على انه آلة وقال بعضهم انه علم وهو المشهور وعليه فيعرّف بأنه علم يعرف به الفكر الصحيح من الفاسد قاله السيد ووفق بينهما بنظر الاول الى انه ليس مقصودا لذاته وان كانت قواعده مدونة كسائر العلوم ونظر الثاني لذات القواعد (قوله) وموضوعه الخ في الشمسية موضوع كل علم ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية أي التي تعرض لذاته أو مساويه أو جزئه الاول كالتعجب العارض للانسان لذاته والثاني كالضحك العارض للانسان بواسطة التعجب والثالث كالحركة بالارادة العارضة له بواسطة الحيوان وسميت ذاتية لاستنادها لذات المعروض مباشرة أو بواسطة واحترز بالذاتية عن العوارض الغريبة التي تعرض للشئ بواسطة أمر خارج أعم منه

تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وموضوعه

المعلومات التصورية والتصديقية وفائدته الاحترازعن الخطأ

كالحركة العارضة للابيض بواسطة كونه جسما أوأخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه انسانا أومباين له كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار أو الشمس وسميت غريبة لعدم استنادها للعروض (قوله) المعلومات التصورية والتصديقية أى من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصورى أوتصديقى أومن حيث توقف الموصل الى ذلك عليها توقفا قريبا أو بعيدا مثال البحث عن المعلومات التصورية من حيث التوصل بها البحث عن كون القول الشارح حدا تاما أوناقصا أو رسما كذلك أوتعريفا لفظيا أو بالمثال أو بالتقسيم وكونه مطردا منعكسا أولا ومثال البحث عما يتوقف الموصل الى التصور عليه توقفا قريبا البحث عن الكلى بكونه جنسا أونوعا أوفصلا أوخاصة أوعرضا عاما ومثال البحث عما يتوقف عليه توقفا بعيدا البحث عن المفرد بكونه كليا أو جزئيا وعن الكلى بكونه ذاتيا أوعرضيا والبحث عن اللفظ بكونه مفردا ومؤلفا ومثال البحث عن المعلومات التصديقية من حيث صحة التوصل بها الى مجهول تصديقى البحث عن القياس بكونه اقترانيا أواستثنائيا وبكونه على الشكل الاول أوالثانى أوالثالث أوالرابع و بكونه من أى ضرب منها و بكونه مستوفيا شروط انتاج شكله أولا و بكونه برهانا أوجدلا أوخطابة أوشعرا أوسفسطة ومثال البحث عنها من جهة توقف الموصل الى التصديق عليها توقفا قريبا البحث عن المركب بكونه قضية و بكونها حملية أوشرطية لزومية أواتفاقية أومنفصلة حقيقية أومانعة جمع فقط أوخلو فقط عنادية أواتفاقية وبكونها مخصوصة أومحصورة كلية أوجزئية أو مهملة وبكونها محصلة أومعدولة وبكونها حقيقية أوخارجية وبكونها نقيضا أوعكسا مستويا أوعكس نقيض موافقا أومخالفا وبكونها لازما أوملزوما ومثال البحث عما يتوقف عليه القياس توقفا بعيدا البحث عن المفرد بكونه كليا أوجزئيا وبكونه أصغر أوأكبر أو وسطا وبكونه موضوعا أومحمولا أومقدما أوتاليا وسميت المعلومات ونحوها موضوعا لانها توضع فى مسائله وتحمل عليها عوارضها الذاتية فيصير المؤلف منهما قضية ومسئلة نحو الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والحيوان الناطق

حد تام للانسان والجسم الناطق حد ناقص له ونحو زيد كاتب حملية شخصية وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة لزومية والعدد اما زوج واما فرد منفصلة حقيقية والعالم متغير وكل متغير حادث قياس اقترانى حملى من الشكل الاول من ضربه الاول (قوله) فى الفكر أى تركيب أجزاء القول الشارح والحجة (قوله) أوردنا أى أتينا ووضعنا وفيه اشارة الى تشبيه الرسالة والقواعد التى فيها بالماء فى كمال النفع (قوله) فيها أى الرسالة التى هى عبارة عن الالفاظ الخاصة على المختار (قوله) ما يجب استحضاره أى من قواعد المنطق فالظرفية من ظرفية المدلول فى الدال فلا اشكال (قوله) اصطلاحا أفاد به ان الوجوب ليس شرعيا يستحق ممتثله الثواب وتاركه العقاب وانما هو اصطلاح للناطقة يوصف موافقه بأنه مصيب ومخالفه بأنه مخطئ لقول المصنف لمن يبتدئ فى شئ من العلوم اذ لا يجب عليه شرعا الا اذا أراد علم التوحيد لتوقف تحرير عقائده ودلائلها ودفع الشبه عنها عليه واعلم ان الكتب المؤلفة فى المنطق قسمان قسم خال عن شبه الفلاسفة كهذا الكتاب والشمسية ومختصر ابن عرفة ومختصر السنوسى والسلم وهذا القسم لا خلاف فى جواز الاشتغال به بل هو فرض كفاية لان تحرير العقائد الاسلامية ودفع الشبه عنها فرض كفاية وكلاهما يتوقف على حصول الملكة فى هذا الفن وكل ما يتوقف عليه الواجب فهو واجب بل تغالى بعضهم وجعله فرضا عينيا لتوقف تحرير العقائد عليه وقسم مشتمل على شبه الفلاسفة كالشفاء والطوالع والمطالع والمواقف والمقاصد وفى الاشتغال به خلاف فقيل بمنعه مطلقا وقيل بجوازه كذلك وقيل بجوازه بشرط تصحيح العقائد بممارسة الكتاب والسنة وكمال القريحة بحيث يمكنه التخلص من تلك الشبه (قوله) فقد قال الغزالى بتخفيف الزاى نسبة للغزل وذلك لان والده كان يغزل الصوف ويبيعه بدكانه بطوس واسمه محمد بن محمد بن محمد بن أحمد ولد بطوس سنة خمسين وأربعمائة وكنيته أبو حامد واتفق له فى آخر عمره انه رآه ابن المقرى فى برية بمرقعة وعكاز تاركا التدريس والافتاء فسأله عن سببه فقال

تركت هوى ليلى وسعدى بمنزل * وعدت الى مصحوب أول منزل

فى الفكر (أوردنا فيها ما يجب) اصطلاحا (استحضاره لمن يبتدئ فى شئ من العلوم) فقد قال الغزالى من لا معرفة له بالمنطق

وناديت بالاسواق مهلا فهذه * منازل من تهوى رويدك فانزل
غزلت لهم غزلا رقيقا فلم أجد * لغزلي نساجا فكسرت مغزلي

علة لقوله يجب استحضاره الخ (قوله) لا ثقة بكسر المثلثة أي لا وثوق ولا اعتداد ولا اعتبار لانه لا يؤمن عليه من الخطأ في فكره (قوله) معيار كميزان لفظا ومعنى لانه يعرف به الفكر الصحيح والفاسد كما يعلم بالميزان الحسي تمام الموزون ونقصه ويطلق المعيار على العلامة أيضا كما في قولهم الاستثناء معيار العموم (قوله) وحصر المصنف الخ سبب الحصر اما الجعل كحصر الكل في أجزائه واما الاستقراء وهو تتبع أفراد الشئ بحيث لا يترك منها فرد بحسب الطاقة البشرية كحصر الحيوان فيمن يحرك فكه الاسفل عند مضغه واما العقل كحصر العالم في جوهر وعرض (قوله) المقصود أي سواء كان قصده لذاته كالقول الشارح ومقدمته والحجة ومقدمتها أو لتوقف المقصود لذاته عليه كأقسام اللفظ والدلالة (قوله) في رسالته أي منها ويلزم كونه مقصودا من المنطق لوضعها فيه بحيث لا تخرج عنه (قوله) بحث أصله التفتيش في الارض بنحو عود ثم نقل للمسئلة الخفية لعلاقة المجاورة اذ جرت عادتهم به عند التأمل فيها (قوله) بحث الالفاظ أي والدلالة (قوله) التصورات أي القول الشارح ولو عبر به لكان أولى لشمول التصورات الكليات أيضا (قوله) القضايا أي شرح حقيقتها وأقسامها وتناقضها وعكسها (قوله) القياس أي شرح ماهيته وأقسامه من اقتراني واستثنائي وحملي وشرطي وبرهان وجدل وخطابة وشعر ومغالطة (قوله) مستعينا حال من فاعل أوردنا والمطابقة بينهما في الافراد لاستعمال نا في المتكلم وحده المعظم نفسه (قوله) على اكمالها خصه الشارح لقرينة المقام والاهتمام بما هو بصدده وان كان حذف المعمول يفيد العموم (قوله) انه أي الله تبارك وتعالى في قوة العلة لقوله مستعينا بالله تعالى (قوله) مفيض أي معطي عطاء كثيرا (قوله) الخير أي ما فيه نفع (قوله) والجود أي اعطاء ما ينبغي لمن ينبغي على وجه ينبغي عطف خاص على عام لعدم تخصيص الخير بما ينبغي الخ (قوله) يوناني بضم المثناة تحت أي منسوب ليونان صنف من العجم لوضعه في لغتهم (قوله)

لا ثقة بعقله وسماه معيار العلوم وحصر المصنف المقصود في رسالته في خمسة أبحاث بحث الالفاظ وبحث الكليات الخمس وبحث التصورات وبحث القضايا وبحث القياس (مستعينا بالله تعالى) أي طالبا منه المعونة على اكمالها (انه مفيض الخير والجود) أي العطاء على عباده هذا (ايساغوجي) هو لفظ يوناني

معناه

معناه أى الذى نقله اليه المناطقة قيل انه مركب من ثلاث كلمات فى افهم ايسا ومعناه أنت وأغو ومعناه أنا واكى بالكاف ومعناه ثم بفتح المثلثة أى اجلس أنت وأنا هنا لنبحث فى الكليات الخمس ثم نقله المناطقة بعد ابدال الكاف جيما وحذف همز الكلمتين الاخيرتين للكليات الخمس (قوله) الخمس وجه حصرها فيها ان الكلى اما تمام الماهية أولا والثانى اما داخل فيها أولا وكل من الاخيرين اما مساولها أو أعم منها (قوله) الجنس هو جزء الماهية المشترك بينها وبين غيرها كالحيوان المشترك بين الانسان وغيره من أنواعه وقدمه على النوع لان الجنس جزء النوع وعلى الفصل لانه يقال فى جواب ماهو بحسب الشركة فقط والفصل يقال فى جواب أى شئ هو فى ذاته وعلى الخاصة والعرض العام لانه ذاتى وهما عرضيان (قوله) والنوع هو تمام الماهية كالانسان بالنسبة لافراده وقدمه على الفصل لان النوع يقال فى جواب ماهو بحسب الشركة تارة والخصوصية أخرى (قوله) والفصل هو جزء الماهية المساوى لها وقدمه على الخاصة والعرض العام لانه ذاتى وهما عرضيان (قوله) والخاصة هى الوصف العارض للماهية القاصر عليها وقدمها على العرض العام لاختصاصها بالماهية (قوله) والعرض العام هو العارض للماهية المشترك بينها وبين غيرها (قوله) ذلك أى المذكور وهو الكليات الخمس وأتى باشارة البعيد لطول الفاصل بينهما (قوله) به أى ايساغوجى (قوله) باسم الحكيم بدل من به فهى من تسمية الشئ باسم واضعه لعلاقة السببية وله اسم آخر هو ارسط بكسر الهمز وفتح الراء والسين والطاء المهملتين وله اسم آخر أيضا وهو ارسطاطاليس (قوله) وقيل باسم متعلم الخ وذلك ان حكيما استخرج الكليات الخمس وجعلها عند رجل اسمه ايساغوجى فطالعها فلم يفهمها فلما رجع الحكيم قرأها عليه فصار يقول له يا ايساغوجى الحال كذا وكذا فسميت باسمه للمناسبة بينهما فى الجملة والمشهور ان ايساغوجى اسم لوردة ذات أوراق خمسة فنقل للكليات للمشابهة فى الحسن (قوله) وفى نسخ الخ أى فان وقفت على نسخة مخالفة لما شرحته فلا تنسبنى الى خطأ أو سهو (قوله) ولما كانت معرفة الكليات الخ جواب سؤال نشأ من قوله وموضوعه

معناه الكليات الخمس الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام وقيل معناه المدخل أى مكان الدخول فى المنطق سمى ذلك به باسم الحكيم الذى استخرجه ودونه وقيل باسم متعلم كان يخاطبه معلمه فى كل مسئلة بقوله يا ايساغوجى الحال كذا وكذا وفى نسخ هذا الكتاب اختلاف كثير ولما كانت معرفة

(مبحث اللفظ والدلالة)

المعلومات التصورية والتصديقية وهو ما وجه بحث المنطقي عن اللفظ ودلالته مع خروجهما عن موضوع فنه (قوله) الكليات أى ماهياتها وأقسامها وما يتعلق بها (قوله) تتوقف الخ أقسام التوقف خمسة توقف شعورى كتوقف المطالعة فى الكتاب على مقدمته وتوقف شعورى كتوقف المعرّف بفتح الراء على تعريفه وتوقف وجودى كتوقف الكل على أجزائه وتوقف تأثيرى كتوقف المعلول على علته الفاعلية وتوقف شرطى كتوقف المشروط على شرطه وما هنا من الاول (قوله) المطابقة الخ بيان للدلالات الثلاث (قوله) وأقسام اللفظ عطف على الدلالات (قوله) بيانها أى الدلالات وأقسام اللفظ (قوله) اللفظ احترز به عن غيره كالكتابة والاشارة والعقد والنصب فلم يعتبر وادلالته كما يأتى (قوله) بالوضع أى تعيين اللفظ للمعنى احترز به عن اللفظ الدال بالعقل أو الطبع فلم يعتبر وادلالته كما يأتى أيضا (قوله) وهو أى اللفظ الدال بالوضع (قوله) وضع بضم فكسر أى عين (قوله) بتوسط الوضع أى لتمام المعنى دفع به نقض كل تعريف من تعاريف الدلالات الثلاث بالاخريين وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله) على تمام أى جميع لاحاجة اليه لان اللفظ انما وضع ليدل على تمام ما وضع له وأجيب بأنه احترز به عن دلالة اللفظ على نفسه نحو زيد ثلاثى ورد بأنها مطابقة لاتخرج بلفظ التمام لان اللفظ وضع لنفسه كما وضع لمعناه أقول لايرد البحث من أصله لان وضعه لتمام معنى لايمنع دلالته على جزئه أو لازمه مجازا كما يدل على تمامه حقيقة فاحترز بلفظ تمام فى تعريف المطابقة عن لادلالته على جزئه أو لازمه وعدل عن جميع لاشعاره بالتركيب فلا يشمل الدلالة على بسيط (قوله) وضع بضم فكسر نائب فاعله ضمير اللفظ ولم يبرز مع جريانه على غير ما هو له لأمن اللبس بناء على ان وجوب ابرازه مطلقا عند البصرى فى الصفة دون الفعل وهى طريقة والثانية لافرق بينهما فى وجوبه مطلقا وعليها فالشارح سلك سبيل الكوفى (قوله) بالمطابقة أى بدلالة تسمى مطابقة (قوله) لمطابقته أى المدلول الخ تعليل لتسميتها مطابقة (قوله) له أى الدال أو الموضوع له (قوله) وعلى جزئه أى فى ضمن دلالته على كله فهو فهم واحد لكن يعتبر تارة من حيث تعلقه بالكل فيكون

الكليات الخمس تتوقف على معرفة الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والالتزام وأقسام اللفظ بدأ ببيانها فقال (اللفظ الدال بالوضع) وهو ما وضع لمعنى (يدل) بتوسط الوضع (على) تمام (ما وضع له بالمطابقة) لمطابقته أى موافقته له من قولهم طابق النعل النعل اذا توافقتا (و) يدل أى على جزء (على جزئه) ما وضع له (بالتضمن)

مطابقة

مطابقة وتارة يعتبر من حيث تعلقه بالجزء في ضمن الكل فيكون تضمنا وقيل يفهم الجزء أولا ثم يفهم الكل وقيل بالعكس فهما فهمان على الاخيرين والتضمن سابق على المطابقة على أولهما ومتأخر عنها على ثانيهما والمراد على كل حال توسط وضع اللفظ لتمام معناه لئلا تنتقض التعاريف كما تقدم وسأبينه ان شاء الله تعالى (قوله) لتضمن المعنى أي الذي وضع اللفظ له تعليل لتسميتها تضمنا (قوله) له أي المعنى الذي استعمل اللفظ فيه (قوله) بخلاف البسيط أي فتنفرد فيه المطابقة عن التضمن بيان لمفهوم ان كان له جزء (قوله) كالنقطة بضم النون مثال لما وضع لمعنى بسيط (قوله) وعلى ما يلازمه أي معنى تصوره لازم لتصور المعنى الذي وضع اللفظ له بلا احتياج الى واسطة واللزوم والملازمة عدم الانفكاك بين شيئين والمقتضي منهما للآخر يسمى ملزوما والآخر يسمى لازما (قوله) في الذهن أي بحيث متى تصور فيه الملزوم تصور فيه لازمه كلزوم الملكة لعدمها فيه احترز به عما يلازمه في الخارج فقط كسواد الغراب والزنجي فالدلالة عليه ليست التزاما ولم يقل ان كان له لازم كما قال في التضمن ان كان له جزء فلعله تبع الامام في قوله ان المطابقة تستلزم الالتزام اذ كل معلوم لا بد له من لازم ذهني يلزم من تصوره تصوره وهو كونه ليس غير نفسه وان رد عليه بأن شرط الالتزام كون اللزوم بينا أي لا يحتاج لواسطة وكونه أخص أي يكفي في حكم العقل به تصوره الملزوم وحده كلزوم الملكة لعدمها ولزوم المغايرة المذكورة ليس كذلك اذ لا يلزم من تصور معلوم تصور غيره فضلا عن مغايرته (قوله) بالالتزام أي بدلالة تسمى التزاما (قوله) لالتزام المعنى أي الموضوع له اللفظ علة لتسميتها التزاما (قوله) له أي اللازم الذي دل عليه اللفظ (قوله) لازمه في الخارج أيضا أي كزوجية الاربعة وفردية الثلاثة (قوله) أم لا أي كالملكة لعدمها كالبصر للعمى والعلم للجهل والسمع للصمم والكلام للبكم فانها ملازمة له ذهنا بحيث متى تصورت تصورت لا خارجا (قوله) كالانسان أي هذا اللفظ تمثيل للفظ الدال بالوضع ودلالاته الثلاثة (قوله) وعلى قابل العلم الخ أورد المحشي الدلجي انه لا يكفي تصور الانسان في حكم العقل بلزوم قابلية ماذكر له فلزومها له بين بالمعنى الاعم وشرط

لتضمن المعنى لجزئه (ان كان له جزء) بخلاف البسيط كالنقطة (وعلى ما يلازمه) أي ما يلازم ما وضع له (في الذهن بالالتزام) لالتزام المعنى أي استلزامه له سواء لازمه في الخارج أيضا أم لا (كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى أحدهما) أي الحيوان أو الناطق (بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام)

الالتزام اللزوم الذهني البين بالمعنى الاخص فدلالة الانسان على قابل العلم الخ ليست التزاما وأجاب بأن المثال لا تشترط صحته لانه لمجرد الايضاح فالبحث فيه ليس من شأن المحصلين وتبعه غيره أقول بل لزوم القابلية المذكورة له بالمعنى الاخص كلزوم الملكة لعدمها الان حقيقته حيوان ناطق أى مدرك للعلم وصنعة الكتابة وغيرهما بالقوة والقابلية فالتمثيل صحيح والآن أوفى بما وعدت به وذلك انه أورد على تعريف المطابقة بالدلالة على تمام المعنى والتضمن بالدلالة على جزئه والالتزام بالدلالة على لازمه الذهني البين الاخص أنها غير مطردة أى لا يلزم من وجودها وجود معرفاتها فهى غير مانعة لدخول أفراد من التضمن والالتزام فى تعريف المطابقة وأفراد من المطابقة والالتزام فى تعريف التضمن وأفراد من المطابقة والتضمن فى تعريف الالتزام وذلك فيما وضع لمجموع ملزوم ولازمه بوضع وللملزوم وحده بوضع آخر وللازم وحده كذلك كفرضنا ان لفظ شمس وضع لمجموع القرص ونوره ووضع للقرص وحده ووضع للنور وحده فاذا اعتبر وضعه لمجموعهما فلاشك ان دلالته على أحدهما تضمن وتعريف المطابقة يشملها باعتبار الوضع لاحدهما اذ هو باعتباره تمام المعنى الموضوع له اللفظ وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على النور التزام يقتضى دخوله فى تعريف المطابقة باعتبار وضعه للنور وحده فشمل تعريف المطابقة التضمن والالتزام فهو غير مانع وان اعتبر وضعه لاحدهما فدلالته عليه مطابقة بلاشك وتعريف التضمن يشملها باعتبار وضعه لمجموعهما وان اعتبر وضعه للقرص وحده فدلالته على نوره التزام بلاشك وتعريف التضمن يشمله باعتبار وضعه لمجموعهما أيضا فشمل تعريف التضمن المطابقة والالتزام فهو غير مانع أيضا وان اعتبر وضعه للنور فدلالته عليه مطابقة جزما وتعريف الالتزام يشملها باعتبار وضعه للقرص وحده وان اعتبر وضعه لمجموعهما فدلالته على النور تضمن وتعريف الالتزام يشمله باعتبار وضعه للقرص وحده فشمل تعريف الالتزام المطابقة والتضمن أيضا فهو غير مانع أيضا والجواب عن ذلك كله اعتبار وضع اللفظ لتمام معناه فقط فى التعاريف الثلاثة وقد أشار له الشارح فيما تقدم بقوله بتوسط

الوضع أى لتمام معناه بأن يقال المطابقة الدلالة على تمام المعنى باعتبار وضعه له والتضمن الدلالة على جزء المعنى باعتبار وضعه لتمامه الذى هو الكل والالتزام الدلالة على لازم المعنى باعتبار وضعه للتمام الذى هو الملزوم فلا يرد ما ذكر (قوله) العامّ بشدّ الميم أى اللفظ الذى يستعمل فى مجموع الافراد التى يصلح لشمولها بلا حصر لها فى عدد خاص تخرج مالا يستعمل الا فى فرد واحد سواء كان معينا كعلم الشخص أو مبهما محتملا لافراد متساوية كالنكرة فى الاثبات وخرجت صيغ الاعداد لحصر أفرادها وله صيغ منها النكرة فى سياق النفى وأسماء الشرط والاستفهام والموصولات والجمع المعرف بأل والجمع والمفرد المضافين لمعرفة (قوله) كجاء عبيدى أى كدلالة لفظ عبيدى على أحدهم (قوله) مطابقة خبر دلالة والجملة جواب عما أورده الامام شهاب الدين القرافى فى محصوله من انّ دلالة العام على بعض افراده خارجة عن الدلالات الثلاثة اذ الفرد ليس تمام معنى العام فتكون دلالته عليه مطابقة وليس جزءه فتكون تضمنا بل جزئى له ولا خارجا لازما حتى تكون التزاما والجواب المذكور أصله للاصبهانى شارح المحصول وتبعه الشارح (قوله) لانه أى العامّ الخ علة لقوله مطابقة (قوله) فى قوّة قضايا الخ رد بأنه انما يفيد انّ دلالته على جميع معانى تلك القضايا مطابقة لا أنّ دلالته على معنى بعضها مطابقة اذ هو فى قوّة الجميع لا البعض اذ لو كان فى قوّة البعض لساواه وانتفى كونه فى قوّة الجميع الشامل له ولغيره من افراد العام اذ مساواته للجميع توجب زيادته على البعض فتبطل مساواته للبعض ودلالته على الجميع لا سبيل الى انكارها فهو مساوله لا للبعض فليست دلالته على البعض مطابقة و بأنه لا يلزم من كون شئ فى قوّة شئ آخر مساواته له فى الدلالة وبأنّ الكلام فى دلالة المفرد الوضعية لا فى دلالة القضايا التى العمم فيها انها عقلية وبأنه ليس فى قوّتها بل الذى فى قوّتها القضية الكلية التى موضوعها عام (قوله) أى جاء فلان الخ تفسير للقضايا التى بعدد أفراد العام (قوله) فسقط ماقيل الخ تفريع على قوله دلالة العام على بعض افراده مطابقة (قوله) انها أى دلالة العام على بعض افراده بيان لما بحذف من فا لهمز مفتوح (قوله) لانّ بعض أفراده أى العام

ودلالة العام على بعض أفراده كجاء عبيدى مطابقة لانه فى قوّة قضايا بعدد أفراده أى جاء فلان وجاء فلان وهكذا فسقط ماقيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث لان بعض أفراده

الخ تعليل لخروجها عن الثلاث (قوله) ليس تمام المعنى أى للعام (قوله) دلالته أى العام (قوله) عليه اى بعض افراده (قوله) بل هو أى فرد العام (قوله) جزئى مسلم باعتبار ذاته أما باعتبار اندراجه فى معنى العام فهو جزء منه ودلالة العام عليه بهذا الاعتبار تضمن (قوله) فى مقابلة الكلى ان أراد بالكلى عبيدى فبعض افراده كزيد ليس جزئيا بالنسبة له بل هو جزء وانما هو جزئى بالنسبة الى عبد المفرد الكلى الذى هو من صيغ المطلق لا العام أو انسان ونحوه كذلك (قوله) لان دلالة العموم أى ذى العموم أى العام الخ جعله بعضهم علة لقوله سقط الخ الحفنى ولا يصح الا بتكلف بعيد فالاولى جعله علة لمحذوف دل عليه ما قبله والتقدير وانما كان العام كليا اه ويرد على الاول ان علة السقوط المفرع عليه بالفاء وهو قوله ودلالة العام الخ وعلى ما اختاره الحفنى انه مصادرة وعلى ارخاء العنان فلا حاجة الى المقدر ويجعل علة لكلى (قوله) من باب الكلية رد بأن هذا من جهة الحكم عليه وليس الكلام باعتبارها وانما هو من جهة معناه فى ذاته ونسبته لافراده فهو من باب الكل والكلام عليه الآن بهذا الاعتبار (قوله) لا الكل ممنوع فتحصل ان العام كل من حيث انه لا يصدق على فرد وحده لوضعه للمجموع من حيث هو مجموع وكلية من حيث عموم الحكم عليه جميع افراده وليس الكلام فيه فالحق ان دلالة العام على بعض أفراده تضمن لانه جزء من معنى العام (قوله) والدلالة أى بتثليث الدال المهملة وغرض الشارح بهذا شرح ماهية الدلالة وتعريفها فالاولى تقديم هذا الكلام على تقسيمها السابق لتوقفه عليه (قوله) كون الشئ أى الدال لفظا كان أو غيره (قوله) بحالة باؤه للملابسة واضافته لما يليه للبيان (قوله) يلزم أى لزوما بينا أو غير بين أشار له بعض المحققين قال والمراد باللزوم أى فى تعريف الدليل ما كان على وجه النظر الخ أفاده الدلجى وتبعه الحفنى وغيره وفيه نظر فان المطابقة والتضمن لا يتوقفان على واسطة وشرط الالتزام اللزوم البين كما تقدم فالمراد به فى تعريف الدلالة خصوص البين وكلام بعض الحواشى فى اللزوم المذكور فى تعريف القياس كما قال ويأتى للشارح أيضا فيه (قوله) به أى الشئ الدال (قوله) بشئ آخر هو المدلول وهذا التعريف

ليس تمام المعنى حتى تكون دلالته عليه مطابقة ولا جزأ حتى تكون تضمنا ولا خارجا حتى تكون التزاما بل هو جزئى لانه فى مقابلة الكلى لان دلالة العموم من باب الكلية لا الكل والدلالة هى كون الشئ بحالة يلزم من العلم به العلم بشئ آخر

لبعض المتأخرين عدل اليه عن تعريفها المتقدمون بفهم أمر من أمر لما أورد عليه من ان الفهم صفة الفاهم والدلالة صفة الدال فهما متباينان وتعريف الشئ بمباينه لا يصح ومن ان الشئ الموضوع لمعنى يتصف بدلالته عليه قبل فهمه منه وبعده وأجيب عن الاول بأنه مغالطة نشأت من تفصيل المركب لتعريفهم الدلالة بفهم أمر من أمر لا بمجرد الفهم ولا شك ان الفهم من الامر صفة للدال الا ترى انه يقال هذا الدال فهم منه كذا ويفهم منه كذا ومفهوم منه كذا ولا يصح أن يقال للفاهم شئ من هذا وعن الثاني بأن وصف الشئ قبل الفهم أو بعده بالدلالة مجاز باعتبار مايكون أو ما كان والكلام في شرح ماهية الدلالة الحقيقية فلا يصح ادخال المجازية فيه (قوله) والاول أي الملزوم (قوله) والثانى أى اللازم (قوله) فالدال الخ تفريع على قوله الاول الخ (قوله) وقد بينتها أى الدلالة والدال والمدلول (قوله) فى شرح آداب البحث أى للسمرقندى والمناسب أن يزيد أيضا (قوله) فعلية أى وضعية بدليل المثالين وسكت عن الفعلية العقلية كدلالة الفعل على فاعله والطبعية كدلالة حمرة الوجه على الاستحياء وصفرته على الخوف قال المحشيون لم ترتسمية غير اللفظية فعلية لغير الشارح وهو مطلع (قوله) الخط أى الصورة التى فى الشئ المكتوب لا المعنى المصدرى فدلالته عقلية (قوله) والاشارة أى الهيئة القائمة بالمشير ومثلهما العقد والنصب (قوله) وعقلية أى لفظية بدليل المثال (قوله) وطبعية أى لفظية بدليل المثال أيضا (قوله) و وضعية أى لفظية بدليل مايليه فقد فصل بين قسمى الوضعية ولم يتم أقسام الفعلية والحاصل ان أقسام الدلالة ستة لانها اما لفظية واما غيرها وكل منهما اما وضعية واما عقلية واما طبعية وقد علمت أمثلتها مما تقدم (قوله) وهى كون اللفظ بحيث متى أطلق الخ شمل دلالتى اللفظ العقلية والطبعية فهو غير مطرد وغير مانع فالمناسب أن يزيد بواسطة الوضع لاخراجهما (قوله) وهى أى دلالة اللفظ الوضعية (قوله) متى أطلق المحشى الملوى أتى بمتى الذى هو سور الكلية اشارة الى انه يشترط فى دلالة الالتزام كون اللزوم بينا بالمعنى الاخص لانه الذى بحيث متى أطلق اللفظ الدال على ملزومه

والاول الدال والثانى المدلول فالدال هو الذى يلزم من العلم به العلم بشئ آخر والمدلول هو الذى يلزم من العلم بشئ آخر العلم به وقد بينتها فى شرح آداب البحث والدلالة تنقسم الى فعلية كدلالة الخط والاشارة وعقلية كدلالة اللفظ على لافظه وطبعية كدلالة الانين على الوجع ووضعية وهى كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى وهى المرادة

فهم هو بخلاف مالو أتى باذا التي للاهمال فلا يفهم ذلك لان المهملة في قوة الجزئية اه وهذا يؤيد بحثنا السابق في الملازمة (قوله) هنا أي في علم المنطق أي لا غيرها من الدلالة غير اللفظية وضعية كانت أو عقلية أو طبيعية والدلالة اللفظية الطبيعية والعقلية كما يفيده تعريف الطرفين (قوله) ولما كانت الدلالة أي المعتبرة هنا وهي اللفظية الوضعية بدليل ما تقدم وما يأتي ففيه اظهار في محل الضمير لمزيد الايضاح (قوله) نسبة بين اللفظ والمعنى الخ قصد به توجيه اختلاف المتقدمين والمتأخرين في تعريف الدلالة وان كلا التعريفين صحيح مبني على اعتبار صحيح غير الاعتبار الذي بني عليه الآخر مع زيادة اعتبار صحيح ينبني عليه تعريف ثالث صحيح أيضا يفيد انها صفة للسامع قال القطب في شرح المطالع التحقيق أن ههنا أمورا أربعة اللفظ وهو نوع من الكيفيات المسموعة والمعنى الذي جعل بازائه واضافة عارضة بينهما وهي الوضع أي جعل اللفظ بازاء المعنى واضافة ثانية بينهما عارضة بعد عروض الاضافة الاولى وهي الدلالة فاذا نسبت الى اللفظ قيل انه دال على معنى كونه بحيث يفهم منه المعنى العالم بوضعه له عند اطلاقه واذا نسبت الى المعنى قيل انه مدلول هذا اللفظ بمعنى كونه منفهما منه عند اطلاقه وكلا المعنيين لازم لهذه الاضافة فأمكن تعريفها بأيهما كان اه (قوله) بذلك أي بكون اللفظ بحيث متى أطلق فهم منه المعنى (قوله) بفهم المعنى أي انفهامه في شرح السيد على المفتاح ان كل هذه التعاريف من المساهلات التي لا تخل بالمقصود وذلك لان الدلالة صفة للفظ قائمة به متعلقة بمعناه كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بابنه فاذا فسرت بالانتقال من اللفظ الى المعنى أو بأحد الفهمين لم يلتبس على ذي مسكة ان الانتقال وفهم السامع ومفهومية المعنى ليست صفات قائمة باللفظ لكنها منبئة انباء ظاهرا عن حالة قائمة به هي كون اللفظ بحيث يترتب عليه ما ذكر وتلك الحيثية هي الدلالة (قوله) ان المطابقة لا تستلزم التضمن أي لانفرادها عنه في دلالة البسيط الذي لا جزء له وهذه قضية طبعية معدولة المحمول كقولنا الحيوان لا يستلزم الانسان فلا يقال انها سالبة كلية تنعكس كنفسها الى قولنا التضمن لا يستلزم المطابقة وهذا باطل بل يستلزمها ضرورة ان فهم الجزء في ضمن

هنا ولما كانت الدلالة نسبة بين اللفظ والمعنى بل بينهما وبين السامع اعتبرت اضافتها تارة الى اللفظ فتفسر بذلك وتارة الى المعنى فتفسر بفهم المعنى منه أي انفهامه وتارة الى السامع فتفسر بفهمه المعنى أي انتقال ذهنه اليه وأفهم قوله ان كان له جزء أن المطابقة لا تستلزم التضمن

فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له (قوله) وكذا الا تستلزم الالتزام لجواز ماهية ليس لها لازم ذهني بالمعنى الاخص وفصله عما قبله لامرين الاول كون هذه النسبة لم تعلم من المتن والثاني رجوع خلاف الرازي اليها فقط (قوله) خلافا للفخر الرازي أي في قوله باستلزام المطابقة الالتزام لان كل ماهية لها لازم ذهني لان تصور كل ماهية يستلزم تصور أنها ليست غير نفسها ورد بأن هذا ليس لزومه بالمعنى الاخص اذ لا يكفي تصور الماهية في جزم العقل بلزومه لها اذ لا يلزم من تصورها خطور غيرها بالبال فضلا عن سلب كونها غيرها وعلم من هذا ان التضمن لا يستلزم الالتزام لان لازم الجزء لازم لكله فيلزم من نفيه عن الكل نفيه عن جزئه (قوله) ضرورة أي استلزاما ضروريا لان التضمن فهم الجزء في ضمن فهم كله أو عقبه أو قبله مقدمة له والالتزام فهم اللازم عقب فهم ملزومه وحكى السعد عن الكاتبي ان التضمن يستلزم الالتزام لان تصور الماهية المركبة يستلزم تصور كونها مركبة ورده بأن تصور الماهية لا يستلزم تصور كونها ماهية فضلا عن كونها مركبة أو بسيطة والا لكانت المطابقة مستلزمة الالتزام (قوله) لفظية الاولى وضعية أي اتفاقا (قوله) بمحض اللفظ أي ليست متوقفة على غير معرفة الوضع لا بمعنى انه ليس للعقل مدخل فيها لان له مدخلا في جميع الدلالات (قوله) والاخريان أي التضمن والالتزام (قوله) لتوقفهما الخ أي ولعدم وضع اللفظ للجزء واللازم (قوله) على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه الخ أي فيتوقفان على مقدمة زائدة على العلم بالوضع وهي انه متى فهم الكل فهم جزؤه ومتى فهم الملزوم فهم لازمه (قوله) وقيل وضعيتان أي لان للوضع مدخلا فيهما وقال الشارح في لب الاصول المطابقة والتضمن وضعيتان والتضمن عقلي لدخول المعنى التضمني في المعنى المطابقي ولا تغاير بينهما بالذات بل بالاعتبار وعلى هذا الآمدي وابن الحاجب وجماعة من المحققين والحاصل ان الدلالات الثلاثة مستندة للوضع لكن المطابقة مستندة له بلا واسطة لان المعنى المفهوم من اللفظ عين ما عين اللفظ له بالوضع التحقيقي الاولي كدلالة انسان على الحيوان الناطق أو التأويلي الثانوي كدلالة أسد على رجل شجاع وفي التضمن والالتزام بواسطة فالوضع

وكذا الا تستلزم الالتزام خلافا للفخر الرازي وأما التضمن والالتزام فيستلزمان المطابقة ضرورة ودلالة المطابقة لفظية لانها بمحض اللفظ والاخريان عقليتان لتوقفهما على انتقال الذهن من المعنى الى جزئه أو لازمه وقيل وضعيتان وعليه أكثر المناطقة واللوازم ثلاثة لازم ذهنا وخارجا كقابل العلم وصنعة الكتابة للانسان ولازم خارجا فقط

ليس سببا تاما لهما بل سبب سبب بخلاف المطابقة وبيانه ان الوضع سبب في فهم المعنى المطابقي وفهمه سبب في فهم جزئه ولازمه فالوضع سبب في المطابقة وسبب سبب في التضمن والالتزام والحاصل ان في المقام مقدمتين احداهما وضعية وهي كلما أطلق اللفظ فهم مسماه والثانية عقلية وهي كلما فهم المسمى فهم جزؤه ولازمه فالمطابقة استندت للاولى وحدها فاتفق على انها وضعية والتضمن والالتزام من نظر الى استنادهما الى الاولى قال هما وضعيتان ومن نظر الى استنادهما الى الثانية قال عقليتان (قوله) كسواد الغراب والزنجي أي لتجويز العقل غرابا غير أسود وزنجيا كذلك (قوله) كالبصر للعمى اذ لا يمكن تصور العمى في الذهن بدون تصور البصر فيه وهما في الخارج متنافيان (قوله) اللزوم الذهني أي البين الذي لا يحتاج لواسطة بالمعنى الاخص وهو الذي يكفي في جزم العقل به تصور الملزوم وحده سواء كان خارجيا أيضا كزوجية الاثنين وفردية الثلاثة أم لا كلزوم البصر لمعنى العمى كما تقدم للشارح وأما البين بالمعنى الاعم وهو الذي يتوقف جزم العقل به على تصور الطرفين فلا يكفي في دلالة الالتزام ووجه تسمية الاول أخص والثاني أعم انه كلما تحقق الاول تحقق الثاني لان كل ما كفى فيه تصور الملزوم يكفي فيه تصور الملزوم واللازم لان تصور اللازم يزيد تصور الملزوم قوة في الحكم باللزوم ولا يلزم من تحقق الثاني تحقق الاول وغير البين هو المحتاج الى واسطة كلزوم الحدوث للعالم (قوله) كغيره دفع به ما يتوهم من نسبة المصنف الى سهو أو خطأ في ذلك (قوله) لان اللزوم الخارجي أي فقط الخ علة لقوله والمعتبر اللزوم الذهني (قوله) شرطا أي في دلالة الالتزام (قوله) لامتناع أي انتفاء الخ علة للازمة الشرطية المتصلة (قوله) واللازم أي انتفاء تحقق دلالة الالتزام بدون اللزوم الخارجي فقط (قوله) الملزوم أي كون اللزوم الخارجي فقط شرطا في دلالة الالتزام (قوله) لان العدم أي داله أي اللفظ الموضوع له (قوله) كالعمى مثال لدال العدم (قوله) كالبصر مثال للملكة (قوله) لان العمى أي معناه الموضوع له علة لقوله يدل على الملكة وكون العمى عدم البصر مذهب الفلاسفة ومذهب المتكلمين العمى معنى يوجد في محل البصر مضاد له وذلك ان لفظ العمى موضوع

كسواد الغراب والزنجي ولازم ذهنا فقط كالبصر للعمى والمعتبر في دلالة الالتزام اللزوم الذهني كما ذكره المصنف كغيره لان اللزوم الخارجي لو جعل شرطا لم تتحقق دلالة الالتزام بدونه لامتناع تحقق المشروط بدون الشرط واللازم باطل فكذا الملزوم لان العدم كالعمى يدل على الملكة كالبصر التزاما لان العمى عدم البصر

لعدم البصر لا للعدم والبصر معا فتكون دلالته على البصر تضمنا فدلول العمى المطابقى هو العدم المقيد بالبصر والبصر الذى هو قيده خارج عنه فدلالته عليه التزامية لانه لازم له لزوما بينا بالمعنى الاخص لان تصور العدم المضاف الى شئ يستلزم تصور الشئ المضاف اليه فان قيل هذا يفيد تأخر فهم اللازم عن فهم الملزوم وقد سبق التصريح به لكن ينافيه ان المضاف يتعرف بالمضاف اليه فان هذا يفيد سبق الالتزام فيقال فى جوابه ان أردت أنه سابق بحسب فهمه من اللفظ فهو ممنوع لان الالتزام لا يكون الا تابعا للمطابقة وان أردت سبق تصوره فى نفسه فلا بعد فيه (قوله) عما من شأنه الخ اشارة الى أن الجماد لا يوصف بالعمى ثم يحتمل ان المراد من شأن شخصه كالذى عمى بعد ابصاره أو من شأن نوعه كالذى ولد أعمى أو من شأن جنسه القريب كالعقرب (قوله) بينهما أى العمى والبصر (قوله) الدال أى بالوضع بقرينة ما تقدم وأشار به الى أن أل للعهد الذكرى فراده تقسيم اللفظ الدال بالوضع المتقدم فى قوله اللفظ الدال بالوضع (قوله) الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه الذى واقع على لفظ فهو جنس شامل للمفرد والمؤلف وقوله لا يراد الخ فصل مخرج المؤلف أورد عليه انه يشمل المؤلف فهو غير مطرد اذ حروفه الثانية لا يراد بشئ منها دلالة على جزء معناه وأجيب بأن المراد بالجزء منه الجزء القريب أى ما كان جزأ بلا واسطة وبحث فيه بأن القرب أمر اضافى وتعريف غير الاضافى به مستهجن لتوقفه على غيره ففيه خفاء وشأن التعريف الوضوح فالاولى تنكير الجزء بأن يقال لا يراد بجزء منه دلالة على جزء معناه والنكرة المنفية من صيغ العموم أى الذى انتفت ارادة الدلالة عن كل جزء من أجزائه والمركب ثبت ارادة دلالة بعض أجزائه وهى الكلمات على جزء معناه (قوله) كزى علما قيده بالعلمية ليكون مفرد الاجزء له (قوله) ذو معنى أى فى وضعه الاصلى قبل نقله وجعله علما (قوله) لكن لا يدل عليه أى بعد نقله وجعله علما لصيرورة كلمتيه اللتين تركب منهما كحرفى هجاء كزاى زيد وبانه استدراك على قوله ذو معنى لرفع ايهامه دلالته عليه قال الشيخ فى الشفاء انه لا يصدق على عبد الله علما أنه يدل جزؤه على معنى بل كل جزء من أجزائه عند قصد معناه العلمى بمنزلة

عما من شأنه أن يكون بصيرا مع أن بينهما معاندة فى الخارج (ثم اللفظ الدال) اما مفرد وهو الذى لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه) بأن لا يكون له جزء كق علما أو يكون له جزء لا معنى له (كالانسان) او له جزء ذو معنى لكن لا يدل عليه كعبد الله علما لانسان

زاى زيد (قوله) لان المراد أى من عبد الله علما (قوله) ذاته أى المعينة المشخصة (قوله) لا العبودية بالمصدرية أى كونه عبدا مخلوقا أو عابدا لله تعالى (قوله) دال أى جزء اللفظ (قوله) عليه أى جزء المعنى (قوله) لكن لا يكون أى جزء المعنى استدراك على قوله دال عليه لرفع ايهامه ارادة دلالته عليه (قوله) مرادا أى من جزء اللفظ (قوله) لان المراد أى من حيوان ناطق علما لانسان (قوله) ذاته أى المشخصة المعينة بقى انه تقدم ان أجزاء المركب المجعول علما انسلخت دلالتها على ما كانت تدل عليه قبل العلمية وصارت كالحروف الهجائية فلا وجه لقوله ان حيوانا ناطقا علما على انسان يدل جزؤه على جزء معناه دلالة غير مرادة ومقتضى كلام الشارح ان صور المفرد أربعة وقد جعلها الغنيمي أربع عشرة صورة فانظرها فى حاشيته على هذا الشرح وقد لخص الملوى كلامه فى حاشيته على هذا الشرح فان ذكرها يشوش ذهن المبتدى (قوله) كذلك أى المفرد فى أنه لا يراد بجزئه دلالة على جزء معناه (قوله) بأن يراد بالجزء منه الخ تصوير لقوله لا يكون كذلك فقوله الذى معناه اللفظ جنس شامل للمؤلف وللمفرد وقوله لا يكون كذلك فصل مخرج المفرد (قوله) كرامى الحجارة أى مركبا اضافيا الا علما والا فهو مفرد كما تقدم فلفظ رامى يدل على ذات وقع منها رمى دلالة مرادة ولفظ الحجارة دل على الجسم المخصوص كذلك ومجموع المعنيين معنى رامى الحجارة فيتوقف التركيب على كون اللفظ له جزؤ وكون جزئه له معنى وكونه دالا عليه دلالة مقصودة فشروطه أربعة (قوله) لان الرامى الاولى حذف ال لان جزء المركب رامى بدون ال الخ لتمثيل المصنف برامى الحجارة للمؤلف (قوله) له أى الذات وذكر ضميره لان الذات مذكر وتاؤه ليست للتأنيث ولذا أطلق على الله جل ثناؤه (قوله) والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين بحث فيه بوجهين أحدهما ظاهر كلامه يفيد أن الحجارة جزؤ من هذا المركب وليس كذلك بل الجزء الثانى هى الاضافة والحجارة انما أتى به للتقييد قالوا فى عبد الله مركبا اضافيا انه مركب من جزء مادى وهو لفظ عبد وجزء صورى وهى الاضافة قال الشيخ السنوسى المكتوبة فى نحو عبد الله يعنى لفظ الجلالة انما هى للتقييد هذا هو التحقيق ثم ظهر ان

لان المراد ذاته لا العبودية والذات الواجب الوجود أوله جزء ذو معنى دال عليه لكن لا يكون مرادا كالحيوان الناطق علما لانسان لان المراد ذاته لا الحيوانية والناطقية (واما مؤلف وهو الذى لا يكون كذلك) بأن يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه (كرامى الحجارة) لان الرامى مراد الدلالة على ذات ثبت لها الرمى والحجارة مرادة الدلالة على جسم معين

عبارة

عبارة السنوسي غير صريحة في ذلك وان المضاف اليه جزء مادي أيضا ولا يعارضه قول السيد المضاف اذا أخذ من حيث انه مضاف كانت الاضافة داخلة فيه والمضاف اليه خارجا عنه لانه فيما اذا كان المضاف هو المقصود وحده والمقصود هنا المضاف والمضاف اليه لتحقق التركيب بهما لكن لا ينبغي أن يطلق على المضاف اليه في نحو عبد الله جزء تأدبا أفاده الملوي ثانيهما ان الحجارة تدل على جسم ما من أجسام الحجر وأفراده غير معينة فلم قيد الجسم بالمعين وأجيب عن هذا بأن التعيين نوعي لا شخصي فأورد عليه ان الرمي لم يتعلق بالنوع بل بالفرد وهو مبهم فعاد البحث فأجيب بأن النوع يوجد في فرده فاذا تعلق الرمي بفرد من نوع فقد تعلق بنوعه المعين (قوله) لانه مقدم طبعا ضابط التقدم بالطبع أن يكون المتقدم بحيث يوجد بدون المتأخر ولا عكس ولا يكفي في وجود المتأخر وجود المتقدم ولا يكون المتقدم علة تامة لوجود المتأخر كتقدم الواحد على الاثنين والجزء على كله ويسمى تقدما بالذات أيضا وهذا أحد أقسام خمسة للتقدم ثانيها تقدم العلة بأن يكون المتقدم علة وسببا للمتأخر كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والشمس على ضوئها ثالثها تقدم بالزمان كتقدم الاب على ابنه رابعها تقدم بالرتبة حسا ووضعا كتقدم الامام على مأمومه أو عقلا كتقدم الجنس على نوعه خامسها التقدم بالشرف كتقدم العالم على المتعلم ويرد على كلام الشارح ان المقدم على المؤلف طبعا ماصدق المفرد لانه جزء ماصدق المؤلف والجزء مقدم على كله طبعا وليس الكلام الآن في هذا انما هو في تقديم مفهوم المفرد على مفهوم المؤلف والثاني مقدم على الاول طبعا لان التقابل بينهما من تقابل العدم والملكة والاعدام انما تعرف بملكاتها ولذا قدم صاحب الشمسية تعريف المركب لان القصد في التعريف الى المفهوم بخلاف التقسيم والاحكام فان القصد فيها الى الماصدقات اه حفني (قوله) ولان قيوده أورد عليه ان المتقدم قيد واحد وأجيب بأنه في قوة قيود وبأن الجمع للتعظيم (قوله) والعدم مقدم على الوجود أورد عليه ان هذا في العدم المطلق وليس مرادا هنا بل المراد هنا العدم الاضافي كما في الاعدام بالنسبة لملكاتها وهذا يقتضي تقديم الوجودي كما سبق (قوله) وأراد بالمؤلف

وقدم المفرد على المؤلف لانه مقدم طبعا فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان قيوده عدمية والعدم مقدم على الوجود وأراد بالمؤلف المركب

فالقسمة ثنائية ومن أراد به ماهو أخص منه فالقسمة عنده ثلاثية مفرد وهو مالا يدل جزؤه على شئ كزيد ومركب وهو ما لجزئه دلالة على غير المعنى المقصود كعبد الله علما ومؤلف وهو مادل جزؤه على جزء معناه والمراد بالارادة الارادة الجارية على قانون اللغة حتى لو أراد أحد بألف الانسان مثلا معنى لا يلزم أن يكون مؤلفا والالفاظ الموضوعة للدلالة على ضم شئ الى آخر ثلاثة التركيب والتأليف والترتيب فالتركيب ضم الاشياء مؤتلفة كانت أولا مرتبة الوضع أولا فهو أعم من الاخيرين مطلقا والتأليف ضمها مؤتلفة سواء كانت مرتبة الوضع كما في الترتيب وهو جعلها بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون

المركب أي جريا على المشهور بين المناطقة من انه لافرق بين التأليف والتركيب وذهب بعض المناطقة وأهل العربية الى أن التأليف أخص من التركيب لاشتراطهم في التأليف الالفة والمناسبة دون التركيب (قوله) فالقسمة أي للفظ الخ تفريع على قوله وأراد الخ (قوله) ثنائية أي منسوبة لاثنين (قوله) به أي المؤلف (قوله) ما أي معنى (قوله) هو أي المعنى المراد من المؤلف (قوله) منه أي المركب وبحث فيه بأن تعريفه المؤلف والمركب الآتي يفيد تباينهما الاعتباره في المركب دلالة جزئه على غير جزء معناه وفي المؤلف دلالة جزئه على جزء معناه (قوله) ثلاثية أي منسوبة للثلاثة (قوله) مفرد الخ بيان للاقسام الثلاثة (قوله) لا يدل جزؤه على شئ أي من أجزاء معناه ولا خارج عنه (قوله) مادل جزؤه على جزء معناه أي دلالة مقصودة ويبقى مادل جزؤه على جزء معناه بلا قصد غير داخل في شئ من الاقسام الثلاثة ويجاب بدخوله في المركب بأن يقال غير المقصود يشمل الجزء وغيره (قوله) بالارادة أي التي في ضمن يراد (قوله) قانون اللغة أي القواعد المأخوذة من تتبع كلام أهلها أي الارادة الجارية على مقتضى تلك القواعد (قوله) حتى لو أراد أحد الخ تفريع على قوله والمراد الخ (قوله) معنى أي هو جزء من معنى انسان (قوله) والالفاظ الموضوعة الخ أورد عليه انه بقي منها الجمع والضم والالصاق ونحوها وأجيب بأن المراد الالفاظ المشهورة التي كثر استعمالها في ذلك وليس منها التصنيف اذ معناه تفريق الشئ وجعله أصنافا والترصيف التحسين (قوله) مؤتلفة أي كحيوان ناطق وقام زيد (قوله) أولا أي كانسان لا انسان (قوله) مرتبة الوضع أي كحيوان ناطق (قوله) أولا اي كناطق حيوان (قوله) فهو أي التركيب (قوله) من الاخيرين أي التأليف والترتيب والمناسب تأخير التفريع عن تعريفهما لتوقفه عليه (قوله) مطلقا صفة لمحذوف أي عموما (قوله) مرتبة الوضع أي فيه على مقتضى الطبع كحيوان ناطق لانه يقتضي تقديم الجنس على الفصل (قوله) أولا أي كناطق حيوان (قوله) وهو أي الترتيب (قوله) بحيث أي ملابسة لحالة (قوله) يطلق أي يصح أن يطلق (قوله) عليها أي الاشياء المرتبة (قوله) اسم الواحد اضافته

لبيان

للبيان (قوله) لبعضها أى الاشياء المرتبة (قوله) نسبة أى انتساب (قوله) بالتقدم الخ صلة نسبة (قوله) فى الرتبة تنازع فيه التقدم والتأخر (قوله) وان لم تكن مؤتلفة مبالغة (قوله) أم لا مقابل قوله مرتبة الوضع (قوله) فهو أى التأليف (قوله) أعم من الترتيب من وجه أى لانه اعتبر فى التأليف وجود الالفة وفى الترتيب وضع كل شئ فى مرتبته فيجتمعان فى ضم أشياء مؤتلفة مرتبة كحيوان ناطق وينفرد التأليف فيما لا ترتيب فيه كالطق حيوان والترتيب بما لا ألفة فيه كانسان لا انسان (قوله) وأخص من التركيب لا حاجة اليه لنصه عليه فيما سبق (قوله) جعل الترتيب أخص مطلقا أى لاعتباره فيه الالفة ووضع كل فى مرتبته الالائقة به (قوله) من التأليف أى لاعتباره فيه الالفة فقط (قوله) أيضا أى كما هو أخص من التركيب (قوله) جعلهما أى التأليف والترتيب (قوله) مترادفين أى على مافيه ألفة وترتيب (قوله) والمفرد اما كلى الخ قيل لا وجه لتخصيص المفرد بهذا التقسيم فان المركب ينقسم الى جزئى كزيد كاتب وكلى كحيوان ناطق وجه بأنه لكون الكلام هنا فى بيان الكليات الخمس وهى مفردات وظاهره دخول الفعل والحرف فى المقسم لانهما مفردان وأدخلا فى تعريف المفرد فينقسمان الى كلى وجزئى لكن صرح بعضهم بقصر الكلية والجزئية على الاسم وان نوقش فيه وقال السنوسى الافعال كلها كلية دون الحروف وقال بعض شارحى الكتاب الفعل كلى أبدا لحمله بذاته على فاعله وتشخص فاعله لا يوجب تشخصه والحرف لما لم يتعقل الا بغيره لم يكن كليا ولا جزئيا ولذا الا يوضع ولا يحمل اه غنيمى الحفنى وهذا مخالف لما عليه علماء الوضع من ان الحرف له معنى فى نفسه وان كان لا يدل عليه الا بمتعلقه وذهب السعد الى انه موضوع لكلى بشرط استعماله فى جزئيه فهو كلى وضعا جزئى استعمالا والعضد الى انه موضوع للجزئيات المستحضرة بكلها فهو جزئى وضعا واستعمالا وهذا هو الحق (قوله) بالنظر الى معناه اشارة الى أن الكلية والجزئية وصفان للمعنى حقيقة ووصف اللفظ بهما مجاز من وصف الدال بصفة مدلوله وأورد على قوله بالنظر لمعناه ان معنى المفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه بالارادة وهذا كلى فكيف يقسمه الى

لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والتأخر فى الرتبة العقلية وان لم تكن مؤتلفة أم لا فهو أعم من الترتيب من وجه وأخص من التركيب مطلقا وبعضهم جعل الترتيب أخص مطلقا من التأليف أيضا وبعضهم جعلهما مترادفين (والمفرد) بالنظر الى معناه

كلي وجزئي وأجيب بأن المراد بالمفرد ماصدقه كانسان وزيد لالفظه ولا مفهومه (قوله) امّا كلي وامّا جزئي الظاهران الياء فيهما ليست للنسب وانها من حروف الاسم الاصلية كياء الكرسي وأمّا القول بأنها للنسب وان الكلي منسوب للكل وهو الجزئي لتركيبه من كليه وشئ آخر كانسان المركب من كليه حيوان ومساويه ناطق وان الجزئي منسوب لجزئه وهو كليه فيقال على سبيل اللطافة والالغاز الكلي منسوب للجزئي والجزئي منسوب للكلي فلا يظهر في النوع لانه تمام الماهية ولا في الخاصة والعرض العام لخروجهما عنها (قوله) الذي لايمنع الخ الذي واقع على المفرد كما هو المناسب للمقسم وان كان وصفه بهما مجازيا فهو جنس شامل للكلي والجزئي وصلته فصل مخرج للجزئي فلا اشكال في مفهومه (قوله) نفس ذكره ليصير التعريف جامعا لاقسام الكلي الستة ولولم يذكره لم يشمل التعريف مادل البرهان على انحصاره في واحد كاله بمعنى معبود بحق (قوله) تصوّر مفهومه ذكر التصوّر لذلك أيضا فالتقييد بالتصوّر ليقطع النظر عن الخارج والتقييد بالنفس ليقطع النظر عن برهان التوحيد مع ان التصوّر لايدل على قطع النظر عن برهان التوحيد ليكتفى به لانه أمر تصوّري أيضا والنفس لاتدل على قطع النظر عن الخارج ليكتفى به اذا قيل نفس زيد قائم يفهم منه انه قائم في الخارج فلا يصح الاكتفاء بأحدهما (قوله) من حيث انه متصوّر دفع به ما أورد من ان قابل الاشتراك المفهوم الكلي المتصوّر لا تصوّره فانه جزئي لايقبل الاشتراك لقيامه بالنفس الجزئية وجزئية المحل تستلزم جزئية الحال وحاصل الجواب ان المراد لايمنع مفهومه من حيث تصوّره (قوله) وقوع الشركة أي صحة اشتراك اثنين أو أكثر فيه (قوله) بحيث يصح حمله أي الكلي تصوير للشركة فيه (قوله) على كل من أفراده بأن تقول زيد انسان وعمرو انسان وبكر انسان الخ والكلي ثلاثة أقسام منطقي وهو مفهومه المعرف بقوله الذي لايمنع نفس تصوّر مفهومه من صدقه على كثيرين وسمي منطقيا للبحث عنه في المنطق وطبيعي وهو ماصدق عليه هذا المفهوم كحيوان وانسان وفرس وسمي طبيعيا لانه طبيعة من الطبائع وحقيقة من الحقائق وعقلي وهو مجموع المفهوم وماصدقه

امّا كلي وهو الذي لايمنع نفس تصوّر مفهومه) من حيث انه متصوّر (وقوع الشركة فيه) بحيث يصح حمله على كل فرد من افراده (كالانسان) فان مفهومه اذا تصوّر لم يمنع من صدقه على كثيرين

وسمى عقليا لانه لا وجود له الا فى العقل وتجرى هذه الاقسام فى أنواع الكلى الخمسة أيضا الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فالجنس المنطقى هو الكلى المقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة فى جواب ماهو بحسب الشركة المحضة والطبيعى ماصدق عليه هذا المفهوم كالجسم المطلق والجسم النامى والحيوان والعقلى مجموعهما وعلى هذا القياس (قوله) سواء وجدت افراده أى الكلى الخ أراد به تقسيم الكلى ستة أقسام وذلك أن المتقدمين قسموه الى ثلاثة أقسام ماوجد له افراد وما وجد له فرد ومالم يوجد له فرد فقسم المتأخرون كل قسم منها قسمين فصارت ستة فقسموا ماله افراد الى مالم تتناه افراده كشئ وموجود وقديم وباق وصفة والى ما تناهت أفراده كحيوان وانسان ورجل وماله فرد الى ماقام البرهان على امتناع غيره كالله والى مالم يقم البرهان على ذلك كشمس ومالم يوجد له فرد الى ما استحال وجود فرده كجمع ضدين أو نقيضين أو عدم وملكة والى ما يمكن وجود فرده كبحر من لبن وجبل من سكر (قوله) وتناهت أى وقفت عند حد وانحصرت فى عدد معلوم (قوله) كالكواكب أى السبعة السيارة المجموعة فى قول بعضهم

زحل شرى مريخه من شمسه * فتزاهرت لعطارد الاقمار

مثال لافراد الكلى المتناهية وكلها كوكب (قوله) كنعمة الله أورد عليه ان ماوجد منها متناه وقولهم نعمة الله تعالى لا تتناهى معناه لا تقف عند حد فى المستقبل فهو منهم دائما وابدا الى غير نهاية وأما النعم التى أنعم بها فهى محصورة اذ يستحيل وجود حوادث لانهاية لها فالصواب التمثيل بشئ وثابت وموجود وصفة وقديم وباق لصدقها بصفاته تعالى الثابتة الموجودة التى لانهاية لها واستحالة وجود مالانهاية له انما ثبتت فى حق الحادث (قوله) أولم توجد فيه أى الخارج (قوله) فى الخارج الظهار فى محل الضمير لزيادة الايضاح (قوله) أو لعدم وجودها فيه أى الخارج أورد عليه أنه مصادرة لانه علل عدم وجود افراده فى الخارج بعدمها فيه فقد علل الشئ بنفسه وهو باطل وأجيب بأن الوجود بمعنى الايجاد من باب اطلاق المسبب على السبب أى لم توجد لعدم ايجاد الله

سواء وجدت أفراده فى الخارج وتناهت كالكواكب أم لم تتناه كنعمة الله أم لم توجد فيه لامتناعها فى الخارج كالجمع بين الضدين أو لعدم وجودها

تعالى اياها (قوله) وان كانت ممكنة واوه للحال وان مؤكدة (قوله) اذ الدليل الخارجي الخ علة لقوله امتنع وجود غيره (قوله) لكنه عند العقل الخ استدراك على قوله الدليل قطع عرق الشركة لرفع ايهامه انه صار جزئيا (قوله) لم يمنع صدقه على كثيرين زاد الشارح في حاشيته على جمع الجوامع ولذا ضل كثير بالاشراك ولو كانت وحدانيته تعالى بضرورة العقل لكونه جزئيا لا يقبل الشركة عقلا لما وقع ذلك من عاقل (قوله) أم أمكن عطف على امتنع (قوله) شموس كثيرة أى كالنجوم حتى تتشعشع الارض بكثرة الضوء تشعشعا لا يمكن معه التصرف عادة ويحترق معه كل شئ فعدم ايجاد غير هذا الفرد لطف ونعمة عظمى من الله سبحانه وتعالى (قوله) ان استوى معناه فى افراده قيل فيه قلب والاصل ان استوت افراده فيه ولعله لان فاعل الاستواء لا يكون الا متعددا وفيه ان معناه من صيغ العام باضافته للضمير وان المعنى لا يستقيم على القلب لان الاستواء والتفاوت ليسا من صفات الافراد بل من صفات الكليات المتحققة فيها (قوله) فمتواطئ كالانسان أو رد عليه الحفيد بأنهم جعلوا الاشدية بكثرة الآثار أو كمالها وهذا موجود فى الانسان اذ بعض افراده كنبينا محمد صلى الله عليه وسلم أكثر وأكمل بحسب الخواص الانسانية كالادراك من غيره كيحيى عليه الصلاة والسلام مع انهم لم يتدركوا بالشهوات الجسمانية أصلا وأجيب عنه بأن هذا التفاوت خارج عن الحقيقة وهى كونه حيوانا قابلا للادراك (قوله) أو التقدم أى فى الرتبة لا فى الزمن والالزم ان نحو الانسان مشكك (قوله) فمشكك ابن الامام التلمسانى لا حقيقة للمشكك لان ما به التفاوت ان دخل فى التسمية فمشترك والا فمتواطئ وأجاب عنه القرافى بأن كلا من المتواطئ والمشترك موضوع للقدر المشترك لكن التفاوت ان كان بأمور من جنس المسمى فمشكك وان كان بأمور خارجة عنه كالذكورة والانوثة والعلم والجهل فمتواطئ وسمى مشككا لان الناظر فيه ان نظر لاصل المعنى عرف انه متواطئ وان نظر الى تفاوته ظن انه مشترك فيشك فى كونه متواطئا أو مشتركا (قوله) واما جزئى أى حقيقى بقرينة مقابلته بالكلى لان الجزئى قد يكون اضافيا بالنسبة الى أعم منه مع كونه

كليا

وان كانت ممكنة كجبل من ياقوت وبحر من زئبق أم وجد منها فرد واحد سواء امتنع وجود غيره كالاله أى المعبود بحق اذ الدليل الخارجى قطع عرق الشركة عنه لكنه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والا لم يفتقر الى دليل اثبات الوحدانية أم أمكن كالشمس أى الكوكب النهارى المضئ اذ الموجود منها واحد ويمكن أن يوجد منها شموس كثيرة ثم الكلى ان استوى معناه فى أفراده فمتواطئ كالانسان وان تفاوت فيها بالشدة أو التقدم فمشكك كالبياض فان معناه فى الثلج أشد منه فى العاج والوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن وأشد منه فيه (واما جزئى وهو

كليا بالنسبة الى أخص منه كالحيوان فانه جزئي بالنسبة الى الجسم النامي كلي بالنسبة الى الانسان وذلك كعلم الشخص والمعرف بال التي للعهد الخارجي والضمير واسم الاشارة والموصول على تحقيق السيد تبعا للعضد من انها موضوعة للجزئيات المستحضرة بملاحظة كلي يعمها وأما المعرف بغير أل التي للعهد فكلي كاسم الجنس والنكرة وعلم الجنس لوضع الطرفين للحقيقة من حيث تعينها في علم الجنس دون اسمه والنكرة للفرد المنتشر (قوله) الذي أي المفرد جنس شمل الكلي والجزئي (قوله) يمنع نفس تصور مفهومه ذلك أي الاشتراك فيه فصل مخرج الكلي وذكر لفظ نفس لاخراج الكلي الذي امتنع الاشتراك فيه للبرهان الخارج والتصور لاخراج الكلي الذي انحصر في فرد بحسب الوجود الخارجي والذي لا فرد له فيه أي لا يمكن فرض صدقه على متعدد لمنع تشخصه ذلك كزيد علما فان قيل ما الفرق بينه وبين الكليات العدمية التي يمتنع فرض صدقها على ذلك كلاشئ ولا موجود ولا ثابت ولا حاصل فانه لا شئ مما في الخارج أو الذهن يصدق عليه كلي منها فلا يمكن فرض صدقه على متعدد بالاولى قيل الفرق بينهما ان نحو زيد امتنع فرض صدقه على متعدد لذاته فنافى الامكان الذاتي وامتناع فرض صدق هذه الكليات عليه ليس لذاتها بل بسبب ان نقائضها كشئ وموجود وثابت وحاصل شاملة لكل ما في الخارج والذهن فامتناع فرض صدقها لغيرها فلا ينافي امكانه لذاتها وعبارة السيد عيسى الصفوي في شرحه الغرة نصها الخامس أن لا يمكن صدقه على شئ أصلا كمفهوم لا شئ وشريك الباري تبارك وتعالى والمعدوم ذهنا اذ كل ما فرض فهو شئ وليس بشريك وموجود في ذهن فلا يمكن رفعها لامتناع اجتماع النقيضين لكن اذا قطع النظر عن المقدمات المذكورة ونظر الى مجرد المفهوم فلا يمنع العقل صدقها على متعدد ويسمى هذا كليا فرضيا اذ لا تحقق له أصلا اه غنيمي فان قيل الجزئي لا يمنع نفس تصور مفهومه وقوع الشركة فيه وكل ما كان كذلك فهو كلي فينتج ان الجزئي كلي وهذا خلف فالجواب انه ان أراد بالجزئي في الصغرى ما صدقه كزيد فهي ممنوعة وان أراد به مفهومه فالنتيجة حق لا خلف (قوله) علما أي لا مصدرا لزاد فهو كلي (قوله) من حيث

الذي يمنع نفس تصور مفهومه ذلك) أي وقوع الشركة فيه (كزيد علما) فان مفهومه من حيث وضعه له اذا تصور منع

وضعه له صلة تصور فالمناسب تأخيره عنه واحترز به عن تصوره لا من هذه الحيثية فليس مانعا من الاشتراك فيه كما أشار لهذا بقوله ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي (قوله) ذلك أي وقوع الشركة فيه (قوله) له أي زيد العلم ونحوه (قوله) من اشتراك لفظي بيان لما (قوله) قيوده أي الكلي أي جنسها الصادق بواحد وهو المراد (قوله) عدمية أي مشتملة على النفي (قوله) مامر أي في توجيه تقديم المفرد على المؤلف (قوله) ولانه أي الكلي (قوله) الحدود الاولى التعاريف (قوله) والبراهين الاولى الحجة (قوله) والمطالب أي النتائج (قوله) بخلاف الجزئي أي فانه لا يكون مادة لشئ منها (قوله) اما ذاتي الخ اعلم ان الكلي اذا نسب الى ما تحته من جزئياته فاما أن يكون تمام ماهيتها كالانسان أو داخلا فيها كالحيوان والناطق أو خارجا عنها كالضاحك والماشي والاولان ذاتيان والثالث عرضي وعلى هذا فالذاتي ماليس بخارج والعرضي الخارج فتدخل الماهية في الذاتي وهو أحد اصطلاحات ثلاثة للمناطقة الثاني ان الذاتي الداخل والعرضي ماليس بداخل وهو ظاهر كلام المتن فالماهية عرضية الثالث ان الذاتي الداخل والعرضي الخارج فالماهية واسطة ونقل هذا السنوسي في شرحه مختصر ابن عرفة (قوله) الذي يدخل في حقيقة جزئياته أي يكون جزأ منها هذا هو الظاهر من كلامه وعليه حمله الشارح لكن لا يناسب قوله الآتي والذاتي الخ فانه صريح في ان الماهية ذاتية ولذا قال بعضهم انه أشار الى ان للذاتي معنيين ففي كلامه شبه استخدام (قوله) فانه أي الحيوان (قوله) كالحيوان أدخلت الكاف الناطق أو الصاهل مثلا (قوله) فيهما أي حقيقة الانسان وحقيقة الفرس (قوله) الانسان أي مفهومه (قوله) والفرس أي مسماه (قوله) والعرضي سمي بهذا لنسبته لما يعرض للذات وهو الضحك العارض للانسان مثلا اذ يقال في النسبة الى العرض عرضي (قوله) يخالفه أي لا يدخل في حقيقة جزئياته فهو من اطلاق الاعم وهي المخالفة على الاخص وهي المناقضة بقرينة المقابلة واصطلاح المناطقة ان المخالف ما يمكن اجتماعه مع مقابله كالضحك والقيام وما لا يمكن اجتماعه معه لا يسمونه مخالفا بل مناقضا فكان

الاولى

ذلك ولا عبرة بما يعرض له من اشتراك لفظي وقدم الكلي على الجزئي لان قيوده عدمية نظير مامر ولانه المقصود بالذات عند المناطقة لانه مادة الحدود والبراهين والمطالب بخلاف الجزئي (والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس) فانه داخل فيهما لتركب الانسان من الحيوان والناطق والفرس من الحيوان والصاهل (واما عرضي وهو الذي يخالفه) أي لا يدخل في حقيقة جزئياته

الاولى للمصنف أن يقول مايناقضه (قوله) انه أى الانسان الخ بيان لما (قوله) وعلى هذا أى قول المصنف الذاتى هو الذى يدخل الخ والعرضى هو الذى يخالفه (قوله) فالماهية أى الحقيقة النوعية (قوله) عرضية منعه بعضهم قائلا لا يفيده كلام المصنف اذ مراده بحقيقة الجزئيات مايعم الحقيقة الذهنية والحقيقة الخارجية المقترنة بالتشخص فتعريف الذاتى شامل للنوع فانه وان كان تمام الحقيقة لجزئياته من حيث هى لكنه جزء للحقيقة الخارجية من حيث انها مقترنة بالتشخص وتظر فيه بأنه يلزم أن يكون التشخص العارض للحقيقة جزأ داخلا وذلك باطل أقول قد يقال انه جزء من حقيقة الفرد وليس جزأ من حقيقة النوع فلا بطلان وقال بعض من منع عرضية النوع المراد بما يخالف الداخل هو الخارج عن حقيقة الجزئيات العارض لها فلا تدخل الماهية فى العرضى لامتناع خروج الشئ عن نفسه وعروضه عليه ولان جزء الشئ اذا لم يكن خارجا فأولى أن لا يكون الشئ نفسه خارجا عن نفسه وغاية مايلزم ان هذا الكلى مسكوت عنه بأن لا يكون ذاتيا ولا عرضيا والانصاف ان هذه كلها تكلفات ليست تامة المقدمات (قوله) بعرضى الاولى بخارج لان العرضى مختلف فى تفسيره فلا يصح ذكره فى تفسير الذاتى وأيضا فيه عيب التركيب وهو ان يذكر فى التعريف ماليس أعم من المعرف ولا مساو باله فيؤدى الى توقف ماهية على ماهية أخرى مباينة لها (قوله) فتكون أى الماهية النوعية (قوله) ذاتية أى لشمول تعريف الذاتى لها وهذا المعنى أعم من الاول فانه يصدق على جزء الحقيقة الاعم وهو الجنس والمساوى وهو الفصل وعلى النوع الذى هو تمامها لانه ليس بخارج بل هو تمام حقيقة أفراده بالغاء التشخص فانه عارض لها بعض الشارحين الذاتى مشترك بين المعنيين وان كان أحدهما أعم من الآخر كاشتراك التصور بين مطلق الادراك والادراك الذى لا حكم معه غنيمى (قوله) واعترض بضم المثناة وكسر الراء أى كون الماهية النوعية ذاتية (قوله) الى الذات أى الماهية النوعية (قوله) لزم نسبة الشئ الى نفسه أى وهى باطلة لانها تقتضى مغايرة المنسوب المنسوب اليه والشئ لا يغاير نفسه (قوله) التسمية أى بالذاتى (قوله)

(كالناطق بالنسبة الى الانسان) لما مر انه مركب من الحيوان والناطق فالناطق خارج عنه وعلى هذا فالماهية عرضية وقد يطلق الذاتى على ماليس بعرضى فتكون الماهية ذاتية واعترض بأن الذاتى منسوب الى الذات فلو كانت ذاتية لزم نسبة الشئ الى نفسه وأجيب بأن هذه التسمية

اصطلاحيــة أي خاليــة عن النسبة فالياء فيها أصلية من بنيــة الكلمة كياء الكرسي (قوله) ماصدقها أي الافراد والجزئيات التي تصدق الماهية عليها (قوله) نسبة الحقيقة الى ماصدقها أي فتكون من باب نسبة الكلي لجزئيه أو الكل لجزئه بناء على ان التشخص جزؤ الماهيــة فتحصل ان المنسوب الحقيقة النوعية التي يطلق عليها ذات والمنسوب اليــه ماصدقها الذي يطلق عليه ذات أيضا وماصدق الحقيقة غيرها فصحت النسبة في اللغة من غير حاجة الى دعوى الاصطلاح (قوله) والذاتي ان قلت لم عدل عن الضمير والمقام له لتقدم مرجعه في قوله اما ذاتي قلت للتنبيه على ان الذاتي هنا غير الذاتي فيما تقدم فانه هنا أعم من المتقدم اذ الظاهر ان المتقدم لا يشمل النوع وما هنا شامل له بقرينة ذكره في أقسامه ولدفع توهم عوده للعرضي لاقربيته قبل التأمل في باقي الكلام ففي كلامه شبه استخدام فان قلت يمنع المغايرة ذكره الذاتي هنا معرفا بال لقولهم النكرة اذا أعيدت معرفة كان الثاني عين الاول يقال ان هذا غالبي لاسيما وقد قامت القرينة على المغايرة وانحصر الذاتي بالاستقراء في الجنس والنوع والفصل (قوله) مقول أي صالح لان يحمل حمل مواطأة لا حمل اشتقاق والا لزم كون البياض جنسا للانسان والقطن مثلا لانه يحمل عليهما حمل اشتقاق وهو باطل والفرق بينهما ان حمل المواطأة هو الذي لا اشتقاق فيه ولا اضافة كزيد انسان والثاني ما فيه أحدهما كالذو علم أو عالم (قوله) الشركة المحضة في بعض النسخ الشركة فقط قال بعضهم هذا القيد لا بد منه لاخراج النوع فانه يقال بحسب الشركة والخصوصية معا فيعلم ان الجنس يقال بحسب الشركة لا الخصوصية ليتحقق التقابل بينهما أو يقال المراد بالشركة المحضة الشركة التي بين الحقائق لا التي بين الافراد بدلالة قوله على كثيرين مختلفين بالحقائق فيخرج النوع بهذا القيد أيضا (قوله) عنهما أي الانسان والفرس ولو قال عنه أي السؤال المعلوم من سئل كان أولى الا أن يقال أتى بضمير التثنية لتضمن السؤال عنهما سؤالين وان وقع بلفظ واحد (قوله) لانه أي الحيوان (قوله) عن كل منهما أي وحده (قوله) أن يكون أي الحيوان (قوله) في الاول أي الانسان (قوله) الناطق أي

اصطلاحية لا لغوية وبأن الذات كما تطلق على الحقيقة تطلق على ماصدقها ويمكن نسبة الحقيقة الى ماصدقها ثم أخذ في بيان الكليات الخمس وبدأ بالذاتي منها فقال (والذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى) أنواعه نحو (الانسان والفرس وهو الجنس) لانه اذا سئل عن الانسان والفرس بما هما كان الحيوان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل منهما لم يصح أن يكون جوابا عنه لانه ليس بتمام ماهيته فلا يجاب به بل بتمامها وتمامها في الاول الحيوان الناطق

المدرك بالقوة ليشمل المميز وغيره ويخرج عنه بعض الطيور التي تتكلم (قوله) وفي الثاني أي الفرس (قوله) وكثير متماثل الحقيقة هذا خاص بالافراد اذ لا توجد حقيقتان متماثلتان (قوله) وكثير مختلفها أي من الحقائق فقط أو منها ومن الافراد لا من الافراد فقط وان كان هو الظاهر من عطفه على ماقبله فيشمل الحقائق المختلفة كما له والحقيقة والافراد الشخصية نحو ماهما الانسان ويعفور واسم فرس ويشمل الافراد المختلفة الحقيقة أيضا نحو مازيد ويعفور (قوله) منحصر في ثلاثة أجوبة فيجاب عن الاول وهو الواحد الكلي بحده التام كحيوان ناطق وعن الثاني وهو الواحد الجزئي وعن الثالث وهو الكثير المتماثل الحقيقة بجواب واحد وهو النوع لانه تمام ماهيتها المشتركة بينها ولا عبرة بالمشخصات المختلفة لانها عرضيات وعن الرابع وهو الكثير المختلف الحقيقة بالجنس القريب كحيوان (قوله) الثاني أي الواحد الجزئي (قوله) الثالث أي الكثير المتماثل (قوله) كلي قيل لا حاجة اليه لاغناء مقول على كثيرين عنه ورد بأن المتأخر لا يغني عن المتقدم لوقوعه في مركزه وبأنه محتاج اليه ليجرى الوصف عليه (قوله) سائر الكليات أي جميعها الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام فهذه أنواع للكلي داخلة تحته فان قيل يلزم ان الجنس نوع وكذا الفصل والخاصة والعرض العام قلت لا بعد في ذلك فان اختلافها بالاعتبار والاضافة الى غيرها فاللون يصح كونه جنسا بالنسبة للسواد والبياض مثلا وكونه نوعا بالنسبة للكيف وفصلا اذا نسب للكثيف وخاصة بالنسبة للجسم وعرضا عاما بالنسبة للحيوان (قوله) مقول أي صالح باعتبار معناه لان يحمل حمل هو هو ويسمى حمل مواطأة لا حمل اشتقاق والا لزم جنسية البياض للثلج والعاج مثلا واللازم باطل فكذا ملزومه (قوله) على كثيرين أي أنواع (قوله) مختلفين بالحقائق أي كالحيوان المقول على الانسان والفرس والحمار وحقيقة الاول حيوان ناطق والثاني حيوان صاهل والثالث حيوان ناهق فان قلت تعريف الجنس بما ذكر غير جامع لان المعرف مطلق الجنس الشامل لاقسامه الاربعة السافل والمتوسط والعالي والمنفرد والتعريف المذكور قاصر على السافل والمتوسط لاشتماله

وفي الثاني الحيوان الصاهل والمسؤول عنه بما منحصر في أربعة في واحد كلي نحو ما الانسان وواحد جزئي نحو مازيد وكثير متماثل الحقيقة نحو مازيد وعمرو وبكر وكثير مختلفها نحو ما الانسان والفرس والشاة والجواب عن الاربعة منحصر في ثلاثة أجوبة لاشتراك الثاني والثالث في جواب واحد (ويرسم) الجنس (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق)

على جنس للجنس وهو قوله كلي قلت للكلي اعتباران أحدهما النظر الى مفهومه أي كونه مقولا على كثيرين وثانيهما النظر الى كونه جنس جنس والتعريف به بالاعتبار الاول الاعم دون الثاني الاخص (قوله) خرج به النوع قيل لاوجه لتخصيص النوع بالخروج بهذا القيد لخروج الفصل القريب به كالناطق وخاصة النوع كالضاحك وبهذا ظهر فساد ما قيل ان قوله في جواب ماهو يخرج باقي الكليات لان منها الفصل القريب وخاصة النوع وقد خرجا بقوله مختلفين بالحقائق وأجاب السيد بأن وجه التخصيص ان الفصل البعيد وخاصة الجنس انما يخرجان بقوله في جواب ماهو فأخر خروج الفصل القريب وخاصة النوع اليه ليصير الفصل مطلقا والخاصة مخرجة بقيد واحد حذرا من التشتيت (قوله) في جواب ماهو ان قلت الجنس لا يقال في جواب ماهو اذ لا يجاب به عن الواحد كليا كان أو جزئيا لانه ليس تمام ماهيته بل جزؤه الاعم وانما يقال في جواب ماهما أو ماهم وأجيب بأن غرض المصنف الآن بيان انه يقع في جواب ما لا في جواب أي وأفرد الضمير باعتبار عنوان المسئول عنه ولا حاجة لزيادة قولا ذاتيا (قوله) خرج به الفصل أي سواء كان قريبا كالناطق أو بعيدا كالنامي (قوله) والخاصة أي سواء كانت خاصة نوع كضاحك أو خاصة جنس كمتنفس (قوله) والعرض أي كالماشي للانسان (قوله) الاولان أي الفصل والخاصة (قوله) أي شيء هو أي في ذاته باعتبار الفصل وفي عرضه باعتبار الخاصة (قوله) والثالث أي العرض العام (قوله) لا يقال في الجواب أصلا الخ وقول المصنف في رسمه الآتي مقول على كثيرين معناه في غير الجواب فلا ينافي ماهنا (قوله) عال ويسمى بعيدا وجنس الاجناس أيضا (قوله) كالجوهر بحث فيه بعضهم بأن فوقه جنسا وهو موجود لشموله العرض وفوق موجود شيء على القول بشموله المعدوم (قوله) على القول بجنسيته أي الجوهر لكل جسم مؤلف من طول وعرض وعمق المتألفة من الاسطحة المتألفة من الخطوط المتألفة من النقط والسطح ماله طول وعرض فقط والخط ماله طول فقط ولا شيء من هذه الثلاثة للنقطة وهذه كلها جواهر وجوديه هذا مذهب المتكلمين وذهب الحكماء الى انها أعراض اذ النقطة

خرج به النوع لانه مقول على كثيرين متفقين بالحقائق (في جواب ماهو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام اذ الاولان انما يقالان في جواب أي شيء هو والثالث لا يقال في الجواب أصلا لانه ليس ماهية لما هو عرض له حتى يقال في جواب ماهو ولا مميزا له حتى يقال في جواب أي شيء هو وأما الجزئي فلم يدخل في الكلي حتى يحتاج الى اخراجه بقوله مقول على كثيرين كما زعمه جماعة والجنس أربعة أقسام عال وهو الذي تحته جنس وليس فوقه جنس كالجوهر على القول بجنسيته

عبارة عن نهاية الخط والخط نهاية السطح والسطح نهاية الجسم فاحترز بقوله على القول بجنسيته عن قول الحكماء لانه عرض عام عندهم (قوله) ومتوسط أى كالجسم فان فوقه الجوهر وتحته الجسم النامى وكالجسم النامى اذ فوقه الجسم المطلق وتحته الحساس والمتحرك بالارادة (قوله) قالوا ولم يوجد له مثال أى ومثل له بعضهم بالعقل بناء على ان الجوهر ليس جنسا له بل عرض عام وعلى هذا فالعقول العشرة أنواع له لا أجناس والا لم يكن منفردا ولا أشخاص والا كان نوعا والاولى فى عد الاجناس الابتداء بالسافل ثم المتوسط ثم العالى لان المعتبر فيها التصاعد لانا اذا فرضنا شيئا وفرضنا له جنسا فلا يكون الا فوقه وهكذا او يعرف الجنس القريب والبعيد بأنه ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فى الجنس عين الجواب عنها وعن جميع ما يشاركها فيه فهو قريب كحيوان اذ يجاب به عن السؤال عن الانسان والفرس وعن السؤال عنه وعن سائر الانواع المشاركة له فيه وان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن غيره مما يشاركها فيه فبعيد كجسم نام فان النبات وباقى أنواع الحيوان تشارك الانسان فيه و يجاب به عنه وعن النبات لا عنه وعن باقى أنواع الحيوان و يكون هناك جوابان ان كان بعيدا بمرتبة واحدة بأن يكون بين الماهية كالانسان وذلك الجنس جنس واحد هو القريب كالجسم النامى اذ بينه وبين الانسان الحيوان فالحيوان جواب والجسم النامى جواب آخر وثلاثة أجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم بالنسبة اليه وأربعة أجوبة ان كان بعيدا بثلاث مراتب كالجوهر وكل ما زيد البعد زيد عدد الاجوبة وعدد الاجوبة يزيد على عدد مراتب البعد واحدا أبدا لان الجنس القريب جواب وكل مرتبة من مراتب البعد جواب آخر ورتب القوم الاجناس لتهيأ لهم التمثيل بما تسهيلا على المتعلم فوضعوا الحيوان ثم الجسم النامى ثم الجسم المطلق ثم الجوهر فالحيوان جنس لانه تمام المشترك بين الانسان والفرس وكذا الجسم النامى لانه تمام المشترك بينه وبين النبات وكذا الجسم المطلق لانه تمام المشترك بينه وبين الحجر وكذا الجوهر لانه تمام المشترك بينه وبين العقل على مذهب المتكلمين ان الجوهر قسمان مادى ومجرد

ومتوسط وهو الذى فوقه جنس وتحته جنس كالجسم النامى وسافل وهو الذى فوقه جنس وليس تحته جنس كالحيوان لان الذى تحته أنواع لا أجناس ومنفرد وهو الذى ليس فوقه جنس وليس تحته جنس قالوا ولم يوجد له مثال (واما مقول فى جواب ماهو

بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى أفراده نحو (زيد وعمرو وهو النوع) لانه اذا سئل عن زيد وعمرو بما هما كان الانسان جوابا عنهما لانه تمام ماهيتهما المشتركة بينهما واذا سئل عن كل واحد منهما كان الجواب ذلك أيضا لانه تمام ماهيته المختصة به (ويرسم) النوع (بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (مقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة) خرج به الجنس (في جواب ما هو) خرج به الفصل والخاصة والعرض العام مع ان الثالث يخرج بما خرج به الجنس أيضا لكن الانسب اخراجه بما خرجت به الخاصة

حفني (قوله) بحسب الشركة والخصوصية أي يحمل تارة على جملة من افراده المتماثلة اذا سئل عنها بأن قيل ما زيد وعمرو وبكر فيجاب بانسان وهذا هو المراد بقوله بحسب الشركة لانه تمام الماهية المشتركة بينهم وتارة يحمل على فرد واحد نحو ما زيد فان جوابه انسان وهذا هو المراد بقوله والخصوصية هذا الذي أطبق عليه المحققون من شراح هذا الكتاب كالسيد والفنري وشيخ الاسلام ومن حشى كلامهم (قوله) معا ليس المراد به المعية في الزمن بأن يحمل حملا واحدا على سبيل الشركة والخصوصية في زمن واحد بل المراد به الاجتماع في المقولية فهو تأكيد لقوله بحسب الشركة والخصوصية فهو في قوة جميعا ومعناه ثبوت الحملين للنوع بأن يحمل على فرد مسؤل عنه بما هو ويحمل على افراد مسؤل عنها بما هي أيضا أشار لهذا كله الشارح بقوله لانه اذا سئل عن زيد وعمرو الخ (قوله) عن كل منهما أي وحده (قوله) ذلك أي انسان (قوله) لانه أي انسان (قوله) تمام ماهيته المختصة به أي الفرد ان قلت لا نسلم انه تمام الماهية الخاصة به لان الانسان حيوان ناطق وماهية زيد حيوان ناطق متشخص فالانسان ماهية مشتركة بين أفراده لا مختصة ببعضها أجيب بأن المشخصات عوارض للماهية لا من تمامها وتمامها الحيوان الناطق فانسان تمام ماهية زيد المختصة به فان قلت لو كان ذلك لم توجد في غيره من الافراد واللازم باطل فأجيب بأن الباء داخلة على المقصور فزيد لا يتعدى الانسان مثلا وبأن الماهية المخصصة بمشخصات زيد وعوارضه غيرها المخصصة بمشخصات عمرو وعوارضه فالماهية المطلقة مشتركة والمخصصة مختصة (قوله) على كثيرين أي افراد (قوله) الفصل والخاصة خرجا باضافة جواب لما هو (قوله) والعرض العام خرج بقوله في جواب (قوله) الثالث أي العرض العام (قوله) بما خرج به الجنس أي قوله دون الحقيقة أي لانه يقال على المختلفين بالحقيقة كما يقال على المتفقين فيها نحو زيد وعمرو وبكر ماشون (قوله) لكن الانسب الخ بحث فيه بأن الشئ لا يخرج بقيد حتى يكون القيد الذي قبله متناولا له مع ان العرض العام خرج بقوله دون الحقيقة فالمناسب ان الجنس وخاصته والفصل البعيد والعرض العام خرجت بقوله دون الحقيقة وان

الفصل القريب وخاصة النوع خرجا بقوله في جواب ماهو (قوله) الانسب شاذ قياسا لانه من ناسب (قوله) لتشاركهما أي الخاصة والعرض العام (قوله) في العرضية بفتح العين المهملة والراء أي في كون كل منهما عارضا للماهية (قوله) وحقيقي ويقال له نوع الانواع أيضا وهذا أحد الكليات الخمس على التعيين بخلاف النوع الاضافي فليس احدها على التعيين (قوله) ماليس تحته جنس أي بل افراد أو أصناف بقرينة كون الكلام في النوع الحقيقي لكن الاولى ماليس تحته نوع لصدق كلامه بالجنس السافل وليس نوعا حقيقيا (قوله) فبينهما أي النوع الاضافي والنوع الحقيقي الخ تفريع على تعريفهما (قوله) من وجه راجع للعموم والخصوص (قوله) بنفي جنسية الجوهر أي وأما على القول بأن الجوهر جنس له فلا ينفرد فيه النوع الحقيقي لاندراجه تحت جنس فهو اضافي أيضا وليس بسيطا لتركب ماهيته من جنس وفصل (قوله) أي شئ هو في ذاته اعلم ان السائل بأي لم يسأل عن تمام الماهية المشتركة بين شيئين أو أكثر وانما يسأل بها عن مميزها عما يشاركها فيما يضاف اليه لفظ أي فاذا قيل الانسان أي حيوان هو كان سؤالا عن المشاركات في الحيوان واذا قيل أي موجود هو كان سؤالا عن مشاركاته في الوجود والسؤال بأي ثلاثة أقسام أحدها أن لا يزاد على أي شئ هو ثانيها أن يزاد قوله في ذاته ثالثها أن يزاد قوله في عرضه فان كان الاول فالجواب ما يميز المسؤل عنه مطلقا فصلا قريبا أو بعيدا أو خاصة وان كان الثاني فالجواب الفصل وحده وان كان الثالث فالجواب الخاصة وحدها فقول المصنف في ذاته لبيان ان السؤال عن الفصل الذي الكلام فيه بقيده به (قوله) ولو في الجملة اشارة الى انه لا فرق في المميز الذاتي بين كونه مميزا الشئ عن جميع ماعداه كالناطق للانسان أو عن بعض من عداه كالحساس والنامي له فالحساس يميزه عن النبات ولا يميزه عن الحيوان والنامي يميزه عن مطلق الجسم ولم يميزه عن النبات (قوله) كالناطق الخ أي عند من لم يجعله مقولا على الملائكة والجن وأراد بالنطق الصفة المستلزمة صحة التمييز العقلي والنظر اليقيني والتصور الخيالي فهو فصل للانسان يميزه عن الملائكة لانها جواهر مجردة أما عند من جعله مقولا

لتشاركهما في العرضية والنوع قسمان اضافي وهو المندرج تحت جنس وحقيقي وهو ماليس تحته جنس كالانسان فبينهما عموم وخصوص من وجه فيجتمعان في نحو الانسان فانه نوع اضافي لاندراجه تحت جنس وهو الحيوان وحقيقي اذ ليس تحته جنس وينفرد الاضافي بنحو الجسم النامي فان فوقه جنس وهو الجسم المطلق وتحته جنس وهو الحيوان وينفرد الحقيقي بالماهية البسيطة كالعقل المطلق عند الحكماء على القول بنفي جنسية الجوهر (واما غير مقول في جواب ماهو بل مقول في جواب أي شئ هو في ذاته) أي جوهره (وهو الذي يميز الشئ) ولو في الجملة (عما يشاركه في الجنس كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو) أي المقول في جواب ذلك (الفصل)

على الملائكة فهو فصل بعيد فيميز الانسان عن غير الملائكة والجن (قوله) وتبع أى المصنف (قوله) الى زيادة أو فى الوجود أى فى تعريف الفصل عقب فى الجنس ليصير التعريف جامعا (قوله) على جواز تركيب الخ يفيد ان الخلاف فى الجواز العقلى مع الاتفاق على عدم وجود ذلك (قوله) ذلك أى متساويين (قوله) ماذكر أى أو فى الوجود (قوله) وعدمه احتج عليه المتقدمون بأن الماهية لو تركبت من متساويين فاما أن يحتاج كل منهما للآخر فيلزم الدور أو أحدهما فقط فيلزم الترجيح بلا مرجح أو لا يحتاج كل للآخر فيلزم المحال وهو قيام الماهية بدون بعض أجزائها وأجاب المتأخرون بأن هذه المحالات انما هى فى الماهية الخارجية أما الذهنية فلا لانها من الامور الاعتبارية والكلام فى الثانى لا الاول سلمنا مجيئه فيها لكن نمنع ان هذا دورى لم لا يجوز أن يكون دورا معيا وهو غير محال كتوقف الجرم على العرض وعكسه فان قلت لم يذكر المصنف هذه الزيادة فى التفسير الاول وقد أطلق فى رسمه كما ترى فلم يقيد بالجنس كما قيد أولا قلت للاشارة الى المذهبين وان مختاره ما سبق فيحمل الثانى عليه بدلالة السياق وانه متردد فى ثبوت تركب الماهية من متساويين * قال السعد فى شرح الشمسية وكون تمييز الفصل عن المشارك فى الوجود مبنيا على الاحتمال المذكور انما هو على تفسير الامام لكلام الاشارات وأما على تفسير الحكيم المحقق فليس مبنيا عليه لانه قال مراده ان الفصل يميز الشئ عما يشاركه فى الجنس فقط أو عما يشاركه فى الوجود سواء شاركه فى الجنس أم لا وتحقيقه ان فصل الشئ ان اختص بالجنس كالحساس للحيوان بالنسبة الى الجسم النامى كان مميزا عما عداه مما شاركه فى الوجود وان لم يكن مختصا بالجنس كالناطق للانسان عند من جعله مقولا على غير الحيوانات كالملائكة فهو يميز الانسان عن جميع ما يشاركه فى الجنس أى الحيوانية لا عن جميع ما شاركه فى الوجود اذ لا يميزه عن الملائكة اه قوله عند من جعله مقولا على الملائكة فعلى هذا لا يكون الناطق فصلا بل يكون جنسا فان الملائكة عندهم ليست حيوانا ولا جسما مع انها ناطقة غنيى (قوله) خرج به الجنس الخ ظاهره انه جعل المذكور قيدا واحدا مخرجا للامور المذكورة والاولى جعله ثلاثة قيود وهى

وذلك لانه اذا سئل عن الانسان بأى شئ هو فى ذاته كان الناطق جوابا عنه لانه يميزه عما يشاركه فى الجنس وتبع فى اقتصاره على قوله فى الجنس المتقدمين بناء على أن كل ماهية لها فصل فلها جنس وذهب المتأخرون الى زيادة أو فى الوجود ومبنى الخلاف على جواز تركب الماهية من أمرين متساويين وعدمه فمن جوز تركبها من ذلك زاد ماذكر ومن لا فلا (ويرسم) الفصل (بانه كلى) دخل فيه سائر الكليات (يقال على الشئ فى جواب أى شئ هو فى ذاته) خرج به الجنس والنوع لانهما يقالان

يقال في جواب واضافة الجواب الى أي شئ وقوله في ذاته ويخرج بالاول
العرض العام لانه لا يقال في الجواب أصلا ويخرج بالثاني الجنس والنوع
وبالثالث الخاصة ويحتمل ان هذا مراد الشارح ويكون اخراجها على
التوزيع لكن يبعده تأخير العرض العام عن الجنس والنوع في الاخراج
(قوله) في جواب ماهو وان اختلفت جهة المقولية لان الجنس يقال
في جواب ما بحسب الشركة المحضة والنوع بحسب الشركة والخصوصية
(قوله) عن جنسه أي صاحب جنسه (قوله) يلزم أي من كون المميز
عن صاحب الجنس البعيد فصلا (قوله) هذا التمييز أي الذي يميزه
الفصل البعيد فان الحيوان يميز الانسان عن النبات كما يميزه عنه الحساس
(قوله) فيه أي كون الجنس فصلا (قوله) به أي الجنس (قوله) في جواب
أي شئ هو كان يقال أي شئ الانسان في ذاته فيقال في جوابه حيوان فقد
ميز الحيوان الانسان عما شاركه في جنسه كالنامي والجسم من شجر
وحجر والظاهر ان مراده الجنس السافل أو المتوسط لا العالي لانه لا يميز
عن شئ (قوله) فله أي الجنس (قوله) ثم بالعرضي أي أتى به ثانيا بعد
اتيانه بالذاتي أولا والمراد به هنا المنسوب لما عرض للذات خارجا عنها قديما
كان أو حادثا وهذا اصطلاح أهل الميزان لا المنسوب للعرض مقابل الجوهر
كما هو اصطلاح المتكلمين وبين التفسيرين عموم وجهي يجتمعان في نحو
البياض وينفرد الاول في نحو القدرة والثاني في نحو الناطقية (قوله)
يمتنع انفكاكه عن الماهية أي من حيث وجودها ذهنا بمعنى انها
يمتنع ادراكها دون ادراكه كفردية الثلاثة وزوجية الاربعة ويسمى
هذا لازم الذهن أو من حيث الوجود الخارجي بمعنى انها يمتنع وجودها
في الخارج منفكة عنه كسواد الغراب ويسمى لازم الوجود أو من حيث
هي بمعنى انه يمتنع وجودها في الذهن أو الخارج منفكة عنه بل اينما وجدت
اتصفت به ككون زوايا المثلث الثلاثة مساوية لقائمتين ويسمى هذا لازم
الماهية (قوله) كالضاحك بالقوة بالنسبة للانسان الضحك انبساط
الوجه وانكشاف مقدم الاسنان والقوة امكان الشئ حال عدمه ويقابلها
الفعل وهو التحقق والحصول والثبوت ففي كون الضاحك بالقوة عارضا

في جواب ماهو والعرض
العام لانه لا يقال في الجواب
أصلا كما مر والخاصة
لانها انما تميز الشئ
في عرضه لا في ذاته والفصل
قسمان قريب وهو ما يميز
الشئ عن جنسه القريب
كالناطق بالنسبة الى
الانسان وبعيد وهو ما يميز
الشئ في الجملة عن جنسه
البعيد كالحساس بالنسبة
الى الانسان فان قلت يلزم
أن يكون الجنس فصلا لانه
يميز هذا التمييز قلت لا بعد
فيه ان أتى به في جواب أي
شئ هو في ذاته بخلاف
ما اذا أتى به في جواب ماهو
فله اعتباران بحسب
السؤال ثم ثنى بالعرضي
فقال (وأما العرضي فاما
أن يمتنع انفكاكه عن
الماهية وهو العرض
اللازم) كالضاحك بالقوة
بالنسبة الى الانسان (أو
لا يمتنع) انفكاكه عنها

(وهو العرض المفارق) كالضاحك بالفعل بالنسبة الى الانسان (وكل واحد منهما اما أن يختص بحقيقة واحدة وهو الخاصة كالضاحك بالقوة والفعل بالنسبة الى الانسان) لانه بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها و بالفعل مفارق لها مختص بها وهذا مذهب المتأخرين وأما المتقدمون فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة غير مفارقة لانها التى يعرف بها (وترسم) الخاصة (بأنها كلية) دخل فيها سائر الكليات (تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط) من الافراد (قولا عرضيا) خرج به الجنس والعرض العام لانهما يقالان على حقائق والنوع والفصل لان قولهما على ماتحتهما ذاتى لاعرضى ولا حاجة

ملازما نظر وأجيب بأن القوة تطلق أيضا على الامكان مطلقا عن التقييد بحال العدم وهو المراد هنا (قوله) العرض المفارق أى الذى تمكن مفارقته وان لم يفارق بالفعل كالفقر الدائم لمن لا يمكن غناه عادة وكفراق الزبال محبوبه السلطان والفرق بين هذا وبين لازم الوجود كسواد الغراب أن هذا ممكن الزوال عادة وذلك ليس ممكن الزوال عادة والمفارق اما بسرعة كحمرة الخجل وصفرة الوجل أو ببطء كالشباب والحب وسواد الشعر (قوله) وكل واحد منهما الخ صريح فى أن أقسام العرضى أربعة واذا ضمت للجنس والنوع والفصل بلغت سبعة وهذا مخالف لما مر وقرر أن الكليات خمسة وأجيب بأن تقسيم العرضى الى لازم ومفارق تقسيم ثانوى كتقسيم الجنس والنوع والفصل (قوله) بحقيقة واحدة أى بافرادها لان الخاصة لا تلزم الماهية من حيث هى نوعية كانت كالضاحك أو جنسية كالماشى والمتنفس (قوله) وهو الخاصة قدمها لتميزها الماهية وكونها مادة للرسم بخلاف العرض العام وهى قسمان خاصة حقيقية ويقال لها مطلقة أيضا كالضاحك للانسان واضافية وهى التى بالنسبة الى شئ دون شئ آخر كالماشى للانسان بالنسبة للحجر وهذه ليست احدى الكليات الخمس ان قلت ورد فى السنة نسبة الضحك للملائكة والجن فكيف يكون خاصة للانسان قلت يمكن أن معنى ماورد أنهم يتعجبون مجازا مرسلا علاقته المسببية أو أن ذلك باعتبار أنواع الحيوان (قوله) وهذا أى تقسيم الخاصة الى لازمة ومفارقة (قوله) فشرطوا أن تكون الخاصة لازمة بحث فيه بأنهم اذا كانوا لا يطلقون الخاصة الا على اللازمة فاذا تكون المفارقة واشتراطهم فى التعريف بالخاصة كونها لازمة لا يقتضى أن كل خاصة لازمة بل يقتضى أنها تكون لازمة ومفارقة والا لغا الشرط (قوله) من الافراد بيان لما (قوله) به أى قوله تقال على ماتحت حقيقة واحدة فقط على وجه الاجمال والتفصيل كما يعلم من التعليل (قوله) على حقائق أى ماتحتها من الافراد لكن فى غير الجواب فلا ينافى ماتقدم أن العرض لا يقال فى الجواب مطلقا وأفاد التعليل أن خروجهما بقوله على ماتحت حقيقة (قوله) والنوع والفصل عطف على الجنس (قوله) لان قولهما على

ماتحتهما

ماتحتهما الخ أفاد أن خروجهما بقوله قولا عرضيا (قوله) ولا حاجة لقوله فقط بحث فيه بأن الجنس والعرض العام يقالان على ماتحت حقيقة واحدة وعلى ماتحت حقائق نحو زيد وعمرو حيوان أوماشيان ونحو الانسان والفرس حيوان أوماشيان فأخرجهما بقوله فقط (قوله) والخاصة قد تكون للجنس لما قدم المصنف أن الخاصة مختصة بحقيقة واحدة وكان ظاهره أنها لا تكون للجنس أفاد الشارح أنها تكون له أيضا فهذا في قوة الاستدراك على كلام المتن لرفع ما أوهمه ظاهره و بيان أن مراده بالحقيقة مايشمل النوعية والجنسية (قوله) كاللون للجسم الغنيمي الظاهر أن اللون خاصة غير شاملة لانواع الجسم لان الهواء جسم لطيف لالون له وكذا الماء على قول (قوله) وكل خاصة نوع فهي خاصة لجنسه الغنيمي توقفت فيه حين قراءة هذا الشرح خصوصا مع قوله سابقا الضاحك بالقوة لازم لماهية الانسان مختص بها حتى رأيت نسخة المصنف رحمه الله تعالى مكتوبا عليها مانصه فخاصة الانسان كالضاحك خاصة للحيوان بمعنى أنها لا تتجاوزه الى غيره وخاصة الحيوان كالحياة ليست خاصة للانسان بل تتجاوزه الى غيره من أنواع الحيوان اه ولا يخلو عن تأمل فقد رأيت في بعض حواشي شرح الشمسية مانصه قال الشارح ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة اعلم أن الخاصة تنقسم الى ماتكون مطلقة والى ماتكون غير مطلقة فالمطلقة هي التي لا تكون في غير ذلك النوع كالكاتب للانسان والمقيدة هي التي تكون في بعض ماعدا ذلك النوع كالماشي للانسان بالنسبة للشجر اه فتأمله مع كلام الشارح أقول الخاصة تكون شاملة كالكاتب للانسان وغير شاملة كالكاتب للحيوان فلا وقفة ولذا اشترطوا في التعريف بها كونها شاملة (قوله) ولا ينعكس أي عكسا لغويا بأن يقال كل خاصة لجنس خاصة لنوعه لبطلانه فان التنفس مثلا خاصة للحيوان وليس خاصة للانسان وأما العكس المنطقي وهو بعض خاصة الجنس خاصة لنوعه فصحيح كالكاتب للحيوان والانسان (قوله) حقائق فوق واحدة ثم ان كانت الحقائق أجناسا كان عرضا عاما للجنس لتجاوزه الى غيره كالسواد للحيوان وغيره وان كانت أنواعا فهو عرض عام

الى قوله فقط بعد واحدة والخاصة قد تكون للجنس كاللون للجسم وقد تكون للنوع كالضاحك للانسان وكل خاصة لنوع خاصة لجنسه ولا ينعكس (وأما أن يعم) كل من العرض اللازم والمفارق (حقائق فوق حقيقة واحدة وهو العرض العام كالتنفس بالقوة والفعل بالنسبة للانسان وغيره من الحيوانات) لانه بالقوة لازم لماهيات الحيوانات وبالفعل مفارق لها وعلى التقديرين هو غير مختص بواحدة منها (ويرسم بأنه كلي) دخل فيه سائر الكليات (يقال على ماتحت حقائق مختلفة قولا عرضيا) خرج به الجنس لان قوله على ماتحته ذاتي لا عرضي والنوع والفصل والخاصة لانها لا تقال الا على حقيقة واحدة قيل وانما كانت هذه

للنوع لشموله غيره من أنواع جنسه وخاصة لجنسه باعتبار عدم تجاوزه الى غيره كالآ كل والشارب (قوله) التعريفات أى المتقدمة للجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله) رسوما أى كما صرح به المصنف بقوله فى جميعها ويرسم (قوله) للكليات أى الخمس تنازع فيه التعريفات ورسوما (قوله) لها أى الكليات (قوله) ماهيات أى حقائق (قوله) وراء أى غير (قوله) المفهومات أى المعانى التى فهمت من التعريفات (قوله) ملزومات نعت ماهيات (قوله) لها أى المفهومات تنازع فيه ملزومات ومساويات ودفع بهما ما يقال اذا كان لها ماهيات وراء تلك المفهومات فتعريفها بتلك المفهومات فاسد وليس حدا ولا رسما (قوله) بحيث لم تتحقق الماهيات أى للكليات أى لم يتحقق كونها بنفس المفهومات التى عرف بها أو غيرها تفريع على قوله لجواز أن يكون الخ (قوله) أطلق أى المصنف (قوله) وهذا أى القيل (قوله) بمعزل أى مكان منعزل (قوله) عن التحقيق أى ذكر الشئ على الوجه الحق أو اثباته بدليل أى عن مكانه كناية عن مخالفته له (قوله) لان الكليات أى ماهياتها (قوله) اعتبارية أى منسوبة للاعتبار أى التقدير والفرض نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله) حصلت بضم فكسر مثقلا أى اعتبرت (قوله) مفهوماتها أى ماهيات هى الكليات فاضافته للبيان (قوله) أسماؤها أى الجنس والنوع والفصل والخاصة والعرض العام (قوله) بازائها أى بمقابلة المفهومات المحصلة (قوله) لها أى أسماء الكليات (قوله) غير تلك المفهومات أى التى حصلت ووضعت لها الاسماء (قوله) فتكون الخ تفريع على قوله فليس لها الخ (قوله) هى أى المفهومات (قوله) حدودا أى فكان المناسب أن يقول المصنف و يحد بدل و يرسم (قوله) لا يوجب العلم بأنها رسوم أى حتى يصح تسميتها رسوما فهذا القيل على فرض تسليمه يقتضى أنها لا تسمى رسوما أيضا (قوله) ذكر التعريف أى بأن يقال و يعرف بدل و يرسم (قوله) أعم أى من الرسم والحد (قوله) غرض بفتح الغين المعجمة والراء أى مقصود (قوله) المنطقى أى بوضع المنطق وتدوينه (قوله) الى التصور أى المجهول (قوله)

التعريفات رسوما للكليات لجواز أن يكون لها ماهيات وراء تلك المفهومات التى ذكرناها ملزومات مساويات لها بحيث لم تتحقق الماهيات أطلق على تلك المفهومات الرسوم قال العلامة الرازى وهذا بمعزل عن التحقيق لان الكليات أمور اعتبارية حصلت مفهوماتها ووضعت أسماؤها بازائها فليس لها معان غير تلك المفهومات فتكون هى حدودا على ان عدم العلم بأنها حدود لا يوجب العلم بأنها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذى هو أعم واعلم أن غرض المنطقى معرفة ما يوصل الى التصور وهو القول الشارح

أو الى التصديق أى المجهول (قوله) منهما أى القول الشارح والحجة (قوله) مقدمة أى شئ يتقدم عليه تمهيداله ومقدمة القول الشارح الكليات ومقدمة الحجة القضايا (قوله) الاول أى القول الشارح (قوله) أخذ أى أراد الشروع (قوله) سمى شارحا لشرحه الماهية أى تبيينها ولو فى الجملة أو تمييزها فشمل الحد تاما وناقصا والرسم كذلك وسمى قولا لتركبه والقول عند المناطقة هو المركب زاد بعضهم تركيبا تاما (قوله) التعريف أصله مصدر عرّف المضاعف أى التبيين نقل الى المعرف بالكسر لعلاقة التعلق الاشتقاقى والمناسب زيادة أيضا والمعرف (قوله) ومعرف الشئ بكسر الراء اضافته لامية أى ماهيته وحقيقته (قوله) معرفته أى المعرف بالكسر (قوله) معرفته أى الشئ المعرف بالفتح فلفظ ماجنس واقع على قول أو أمر وقوله تستلزم الخ فصل لتحقيق ماهية المعرف واخراج غيره وبحث فيه بأنه ان أريد المعرفة بالكنه لم يشمل الرسم وان أريد المعرفة بوجه ما لم يشمل الحد فالمناسب زيادة أو امتيازه فالحد التام تستلزم معرفته المعرفة والحد الناقص والرسم مطلقا تستلزم معرفته التميز فى الشمسية معرف الشئ ما تستلزم معرفته معرفته أو امتيازه عن كل ماعداه وفى شرحها للقطب انما قلنا أو امتيازه الخ ليتناول الحد الناقص والرسم فان تصوراتها لا تستلزم تصور حقيقة الشئ بل امتيازه عن جميع أغياره الغنيمى هذا التعريف يشمل النوع نحو الانسان فان معرفته تستلزم معرفة الحيوان الناطق وليس معرفا والتعريف الاعم والاخص والمفرد والمركب والملزوم والقياس الاستثنائى وفيه نظر فان الانسان هو الحيوان الناطق فان أراد لفظ انسان فلا خصوصية له وقوله التعريف الاعم فيه نظر فان الاول لا يميز عن جميع الاغيار والثانى لا يميز جميع المعرف وقوله والملزوم فيه نظر فان معرفته لا تستلزم معرفة لازمه ولا امتيازه وقوله والقياس الاستثنائى فيه نظر فان تصوره ليس مستلزما لتصور المطلوب بل تسليمه مستلزم لتسليمه ولا وجه لتخصيص الاستثنائى اذ الاقترانى مثله فى حاشية برهان الدين شرط المعرف بالفتح كونه معلوما بوجه ما لئلا يلزم توجه النفس الى المجهول المطلق وهو محال وكونه مجهولا من وجه آخر لئلا يلزم تحصيل الحاصل فطريق

مبحث القول الشارح

أو الى التصديق وهو الحجة ولكل منهما مقدمة ولما فرغ من مقدمة الاول أخذ فى بيانه فقال

(القول الشارح)

يسمى به لشرحه الماهية ويقال له التعريف ومعرف الشئ ما تستلزم معرفته معرفته والتعريف اما حد أو رسم وكل منهما اما تام أو ناقص ودليل

التعريف ان تتصوّر الوجه المجهول وتثبته للوجه المعلوم فيلزم ثبوته للشئ الذى تصوّرته بالوجه المعلوم مثلا اذا تصوّرت الانسان بأنه حيوان ثم تصوّرت الوجه المجهول وهو كونه ناطقا ثم تصوّرت ثبوت الناطق للحيوان لزم تصورك ثبوت الناطق للانسان فمعنى تركب التعريف تركبه من الوجهين المعلومين عند التركيب لامتناع تركيب المجهولات وان كان أحدهما مجهولا قبله (قوله) حصره أى التعريف (قوله) فى الاربعة أى الحدّ التام والناقص والرسم كذلك (قوله) ببعضها صادق بالجنس وحده قريبا أو بعيدا وبالفصل البعيد وفيه نظر ففى شرح الاشارات والحدّ منه تام مشتمل على جميع المقومات كحيوان ناطق للانسان ومنه ناقص مشتمل على بعضها اذا كان مساويا للمحدود كجسم أو جوهر ناطق له فعلم من قوله اذا كان مساويا وتمثيله بجسم أو جوهر ناطق ان الجنس وحده ليس حدّا ناقصا وكذا الفصل البعيد لكن فى تهذيب السعد أجيز فى الناقص حدّا كان أو رسما أن يكون أعم (قوله) أو بغير ذلك فالرسم الناقص الفرى بعدد كنحو ما فى الشرح فى المعنى فعلى هذا العرض العام مع الفصل أو الخاصة والفصل مع الخاصة أو الجنس البعيد مع الخاصة كلها رسوم ناقصة اهـ وكلام الحفيد يفيد ان التعريف بالفصل وحده أو مع الجنس البعيد حدّ ناقص وكذا الفصل القريب مع الفصل البعيد أو مع الخاصة والفصل البعيد مع الخاصة لكن هذا ليس معتبرا عند الجمهور لان الفصل القريب حصل به الامتياز فذكر الخاصة معه لغو ولعلهم نظروا الى أن التمييز الحاصل منهما أقوى من تمييز الفصل وحده السيد الصواب ان المركب من العرض العام والخاصة رسم ناقص لكنه أقوى من الخاصة وحدها وان المركب منه ومن الفصل حدّ ناقص وهو أكمل من الفصل وحده وكذا المركب من الفصل والخاصة حدّ ناقص وهو أكمل من العرض العام والفصل وقولهم لا حاجة الى ضم الخاصة اليه مدفوع بأن التمييز الحاصل بهما أقوى من التمييز بالفصل وحده فان أريد الاقوى احتيج الى ضم الخاصة الى الفصل (قوله) وبقى أى من أقسام التعريف (قوله) قسم خامس هذا نقض للحصر السابق وأجيب عنه بأنه راجع الى التعريف

حصره فى الاربعة أنه اما أن يكون بجميع الذاتيات فهو الحدّ التام أو ببعضها فالحدّ الناقص أو بالجنس القريب والخاصة فالرسم التام أو بغير ذلك فالرسم الناقص وبقى خامس وهو التعريف اللفظى * وهو

بالخاصة لان اللفظ المرادف من خواص المعنى وزيد التعريف بالمثال والتعريف بالتقسيم وأجيب عنهما برجوعهما للخاصة لان المثال والانقسام من خواص المعرّف (قوله) ما أنبأ أى دل والظاهر ان ما مصدرية (قوله) عن الشئ أى المعنى والمفهوم (قوله) أظهر أى دلالة لشهرته وغلبة استعماله فيه (قوله) مرادف الغثمي لم أقف على هذا القيد فى كلام أحد غير الشارح والمفهوم من كلام التهذيب وشروحه عدم التقييد به ثم رأيت فى بعض الشروح التقييد به الدلجى التقييد به أخذه المصنف من كلام العضد ولم يعرف لغيرهما وانظر هل يمكن تعريف بغير مرادف وما مثاله (قوله) الاربعة أى الحد التام والناقص والرسم كذلك (قوله) الحد أى التام (قوله) قول جنس يشمل الحدين والرسمين (قوله) دال على ماهية الشئ أى بتمامها فصل أخرج الحد الناقص لدلالته على جزء الماهية والرسم لدلالته على خاصتها والماهية هى ما يكون به الشئ شيئا نسبة الى ماهى للسؤال به عنها كحيوان ناطق للانسان (قوله) أى حقيقته الذاتية الاولى حقيقته وذاته لايهام عبارته ان الحقيقة غير الذات وليس كذلك فان جعلت اضافة ماهية للشئ جنسية شمل التعريف الحد الناقص ويكون المعرف حينئذ الحد من حيث هو المنقسم الى تام وناقص ويفيد هذا اقتصار الشارح على الرسم فى قوله وخرج الخ (قوله) وكالجنس القريب أى فى ان المركب منه ومن الفصل القريب حد تام خبر مقدم (قوله) حده أى الجنس القريب (قوله) وهو مانع الخ فيه اشارة الى أن تسميته حدا من تسمية اسم الفاعل بالمصدر للتعلق الاشتقاقى (قوله) الرسم أى تاما كان أو ناقصا واقتصاره على اخراج الرسم يفيد أن التعريف للحد تاما كان أو ناقصا بجعل الاضافة للجنس كما تقدم (قوله) بذوات الماهيات اضافته للبيان (قوله) البسائط فى الطوالع الحقيقة اما بسيطة وهى التى لا جزء لها أو مركبة وهى التى لها جزء وكل منهما اما أن يتركب عنها غيرها أو لا فهذه أربعة أولها بسيط لا يتركب عنه غيره فلا يحد لعدم تركيبه ولا يحد به لكونه ليس جزأ لغيره الثانى بسيط يتركب عنه غيره وهو البسيط الذى ينحل وينتهى اليه المركب بالتحليل فيحد به لكونه جزأ لغيره ولا يحد لعدم تركيبه كالجوهر

ما أنبأ عن الشئ بلفظ أظهر مرادف مثل العقار الخمر وقد أخذ فى بيان الاربعة فقال (الحد قول دال على ماهية الشئ) أى حقيقته الذاتية (وهو الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان) لانك اذا قلت ما الانسان فيقال الحيوان الناطق وكالجنس القريب حده كقولك فى حد الانسان هو الجسم النامى الحساس المتحرك بالارادة الناطق (وهو) أى الذى يتركب مما ذكر (الحد التام) أما كونه حدا فلان الحد لغة المنع وهو مانع من دخول الغير فيه وأما كونه تاما فلذكر جميع الذاتيات فيه وخرج بذكر ماهية الشئ الرسم فانه انما يدل على آثاره كما سيأتى وكلامه يدل على تخصيص الحد بذوات الماهيات المركبات فتخرج البسائط فانها

الثالث مركب لا يتركب عنه غيره يحد لكونه ذا أجزاء ولا يحد به لكونه ليس جزأ لغيره كانسان الرابع مركب يتركب منه غيره فيحد و يحد به كحيوان فظهر ان الحد لا يكون الا المركب (قوله) تعرف بالرسوم نظر فيه بأن المصنف اعتبر فى الرسم التركيب من الجنس والخاصة وهذا يفيد اختصاصه بالماهية المركبة كالحد وأجيب بأن أل فى الرسوم للجنس فيصدق بالرسم بالخاصة وحدها فى الطوالع عقب ما تقدم فظهر ان الحد لا يكون الا للمركب تاما كان أو ناقصا وكذا الرسم التام لتركبه من الجنس القريب والخاصة وأما الرسم الناقص فيشمل البسيط والمركب لانه يتركب عند المصنف من العرض العام والخاصة وذا لا يختص بالمركبات (قوله) و يعتبر أى يشترط (قوله) فى الحد التام مفهومه انه لا يعتبر فى الحد الناقص وربما اقتضى تعليله اعتباره فيه أيضا فليحرر ثم ان هذا الاعتبار اما على انه شرط أو شطر فان كان الاول فتعريف المصنف صحيح وان كان الثانى فغير صحيح اذ لم يأخذه فيه اه غنيمى وتبعه الدلجى والحفنى أقول اعتباره فى الحد الناقص ممنوع اذ غاية ما يلزم على تأخير الجنس عن الفصل لغو الجنس وعدم اعتباره لتقدم الفصل المغنى عنه عليه ولا يلزم من ذلك فساد الحد اذ الحد بالفصل وحده حد ناقص صحيح معتبر عند من أجاز التعريف بالمفرد وكون الاعتبار على وجه الشطرية ممنوع أيضا (قوله) مفسر أى مخصص (قوله) الحد مثله الرسم والمعرف والقول الشارح فالاولى ابدال الحد بالتعريف ليشملها (قوله) لئلا يلزم أى على تعريف التعريف (قوله) التسلسل بيانه انه يلزم من احتياج التعريف لتعريف احتياج تعريف التعريف لتعريف وهكذا الى غير نهاية و بيان وجه اللزوم ان التعريف عام يشمل تعريف الماهية نحو الانسان وتعريف تعريفها وتعريف التعريف خاص به لا يشمل تعريف الماهية وكل ما يحتاج اليه الاعم يحتاج اليه الاخص اذ الاعم جزء الاخص والتسلسل محال فملزومه محال وأيضا لو احتاج التعريف لتعريف لوجب مساواة تعريف التعريف للتعريف كما هو شرط فى كل تعريف والواقع ان تعريف التعريف أخص من التعريف فلا يصح تعريفه به اذ الخاص لا يشمل جميع أفراد العام (قوله) لزومه أى

انما نعرف بالرسوم لا بالحدود
و يعتبر فى الحد التام تقديم
الجنس على الفصل لان
الفصل مفسر له ومفسر
الشئ متأخر عنه وقيل لا يمكن
تعريف الحد لئلا يلزم
التسلسل وأجيب بمنع
لزومه لان حد الحد

التسلسل (قوله) نفس الحد أى حدّه وفرد وجزئي للحد المعرف فعرفت حقيقته وانشرحت ماهيته بنفسه فلا يحتاج لحد آخر حتى يلزم التسلسل فهو كقول الفقهاء فى الشاة من أربعين انها زكت نفسها وغيرها (قوله) الوجود كذا فى النسخ الصحيحة فى الموضعين ولعل الصواب فيهما الموجود أى فليس الوجود صفة زائدة على موصوفها كالعلم والقدرة حتى يحتاج الى وجود ووجودها الى وجود وهكذا فيلزم التسلسل المحال (قوله) بمعنى ان حد الحد الخ راجع لقوله حد الحد نفس الحد (قوله) فى الحد أى المحدود فهو محدود بحد الحد فلا يحتاج لحد فلا يلزم التسلسل (قوله) وان امتاز أى حد الحد عنه أى الحد (قوله) باضافته أى حد الحد (قوله) اليه أى الحد واوه للحال وان زائدة هذا الذى فتح الله سبحانه وتعالى به بفضله على كاتبه وبه يتضح كلام الشارح وتظهر صحته ويسقط قول الشيخ الدلجى فيه نظر من وجهين أحدهما انه لو كان حد الحد نفس الحد ووجود الوجود نفس الوجود لزم كون المضاف عين المضاف اليه وهو محال الثانى ان حد الحد أخص من مطلق الحد فلو كان عينه لزم كون الاخص نفس الاعم وهو غير معقول فعلم من هذا ان حد الحد ليس نفس الحد بل فرد من أفراده كما ان وجود الوجود ليس نفس الوجود بل هو فرد من أفراده وأما قول الشارح بمعنى ان حد الحد الخ فهو ممنوع اذ لو كان الشئ المندرج تحت شئ عين ذلك الشئ لزم اندراج الشئ فى نفسه وهو غير صحيح فالاولى أن يجاب عن لزوم التسلسل والاخصية بشئ آخر أما التسلسل فلا نسلم لزومه لان معرف المعرف من حيث انه معرف غير محتاج الى معرف آخر اما للبداهة أو لكونه معلوما بالكسب سلمنا انه يتسلسل لكن التسلسل فى الامور الاعتبارية غير محال لانقطاعها بانقطاع اعتبار المعتبر وأما الاخصية فلا نسلمها باعتبار المفهوم بل حقيقة الحد وحد الحد واحدة وهى القول الدال على ماهية الشئ والخصوص انما عرض بالاضافة (قوله) والحد الناقص عطف على الذى يتركب من جنس الشئ وفصله القريبين أو مبتدأ خبره قوله كالجسم الناطق أو محذوف أى من القول الشارح (قوله) وفصله أى المعرف بالفتح لا الجنس (قوله) فلما مر أى من أن

نفس الحد كما أن وجود الوجود نفس الوجود بمعنى أن حد الحد من حيث انه حد مندرج فى الحد وان امتاز عنه باضافته اليه (والحد الناقص وهو الذى يتركب من جنس الشئ البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان) اما كونه حدا فلما مر واما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع الذاتيات فيه (والرسم التام وهو الذى يتركب من جنس الشئ القريب

(وخواصه اللازمة له كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان) اتما كونه رسما فلان رسم الدار اثرها ولما كان التعريف بالخاصة اللازمة التي هي من آثار الشئ كان تعريفا بالاثر وأتما كونه تاما فلمشابهته الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بأمر يختص بالشئ (والرسم الناقص وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها) وان لم يختص كل منها (بحقيقة واحدة كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار بادي البشرة مستقيم القامة

الحد في اللغة المنع وهذا مانع الخ (قوله) وخواصه اللازمة له أي المرسوم لزوما بينا المنفية عن غيره والا فلا يكون تصورها سببا في تصور المرسوم فلا تكون رسماله والجمعية في قوله خواصه ليست شرطا في الرسم فاذا ذكرت خاصة واحدة مع الجنس كفت بدليل المثال الذي ذكره ولذا اقتصر القطب على الخاصة الواحدة فالاولى افرادها ويجاب عن المصنف بأنه جمعها باعتبار المواد أو بأن الاضافة للجنس واحترز باللازمة عن المفارقة فلا تكفي في الرسم (قوله) كالحيوان الضاحك أي بالقوة (قوله) ولما كان التعريف بالخاصة الخ المناسب ولما كانت الخاصة من آثار الماهية سمي التعريف بها رسما (قوله) وضع أي قدم (قوله) عرضيات أفاد بالجمع أنه لا تكفي خاصة واحدة وهذا مذهب المتقدمين المانعين التعريف بالمفرد (قوله) تختص جملتها أفاد ان العرض العام لا يعرف به ولو تعدد اذ لا يختص بحقيقة واحدة كتعريف الانسان بأنه ماش متنفس (قوله) بالشئ الباء داخلة على المقصور عليه (قوله) وان لم يختص كل منها صادق باعراض لا يختص شئ منها بالمعرف كتعريف الانسان بما عدا الاخير في مثال المصنف وباعراض يختص بعضها كمثاله والاحسن تأخير المختص كما فعل المصنف لانه بمنزلة الفصل لما قبله وباعراض يختص كل منها وهذا ما قبل المبالغة كتعريف الانسان بكاتب بالقوة وضاحك بالطبع فالصور ثلاثة (قوله) كقولنا في تعريف الانسان الخ بحث فيه بأنه تعريف بخاصتين أولاهما مركبة وهي ما عدا الوصف الاخير وأخراهما مفردة وهو الوصف الاخير ولم يشترط أحد في الرسم الناقص التركيب من خاصتين وأجيب بأنه على تسليم هذا النفي الكلي لا يلزم من عدم اشتراط ذلك عدم صحة أن يقال ويطلق على مجموع ذلك بعد وجوده الرسم الناقص لان المراد تمييز المعرف بالمجموع لانه أقوى فيه من غيره وهذا الا ينافي كفاية البعض بعضه (قوله) ماش على قدميه أخرج الماشي على أربع أو أكثر كالدود والماشي على بطنه (قوله) عريض الاظفار أخرج مدورها كالطير (قوله) بادي البشرة أي ظاهر الجلدة أخرج مستورها بوبر أو صوف أو شعر أو شوك (قوله) مستقيم القامة أخرج غير مستقيمها

فكل

فكل صفة من هذه الصفات لا تختص بالانسان لحصول الاول فى الدجاج والاوز والعصفور ونحوها والثانى لنحو البقر والثالث لنحو الحية والرابع لنحو الشجر وأما مجموعها فمختص به (قوله) ضحاك بالطبع أى بالقوة مختص بالانسان ومنع بأن النسناس ضحاك بالطبع اذا سمع أو رأى ما يتعجب منه (قوله) وبقيت أشياء أى من صور التعريف وبحث فيه بأنه يقتضى أن قول المصنف وهو الذى يتركب من عرضيات الشئ ليس من المختلف فيه والشارح جعله منه وأجيب عنه بأنه لا يلزم من ذكر المصنف له أنه ليس من المختلف فيه وبأنه يقتضى ان المصنف لم يتعرض لشئ منها مع انه تعرض لبعضها بقوله وهو الذى يتركب الخ كما علمت وأجيب عنه بأن المراد لم يتعرض لجميعها فلا ينافى انه تعرض لبعضها (قوله) مع الفصل أى القريب بقرينة المثال (قوله) كالناطق مثال للتعريف بالفصل وحده (قوله) والاكثرون على ان كلا منها حد ناقص وقال الاقل انها رسوم ناقصة وقيل غير معتبرة فى التعريف (قوله) والاكثرون على ان كلا منهما رسم ناقص والاقلون على انها غير معتبرة الغنيمى الصور أربع وستون صورة لان الجنس قريب أو بعيد والفصل كذلك والخاصة والعرض العام لازمان أو مفارقان فهذه ثمانية فى مثلها بأربع وستين يسقط منها المكرر يبقى سبعة وعشرون تعرض القوم لبعضها صراحة وتركوا الباقى اتكالا على ذهن الماهر (قوله) واعترض أى ما تقدم من أن المعرف ينقسم الى حد ورسم (قوله) بالرسم المناسب بالخاصة (قوله) ممتنع أى لتأديته للدور (قوله) لان الخارج المناسب الخاصة (قوله) وفيه دور المناسب فى التعريف به دور (قوله) منهما أى المعرف بالفتح وخاصته المعرفة له (قوله) على معرفة الآخر اما المعرف بالفتح فتتوقف معرفته على معرفة الخاصة من حيث كونها تعريفا والخاصة تتوقف معرفة اختصاصها على معرفة المعرف بها (قوله) المذكور أى فى قوله الخارج انما يعرف الشئ الخ (قوله) منه أى اللازم (قوله) اليه أى الشئ الملزوم (قوله) لتحقق الخ علة لقوله ينتقل منه اليه (قوله) وان لم يعرف أى اختصاصه به وأجيب أيضا بأنه ان أراد معرفة الشخص المعرف فتوقف التعريف على

ضحاك بالطبع) اما كونه رسما فلما مر وأما كونه ناقصا فلعدم ذكر جميع أجزاء الرسم التام وبقيت أشياء مختلف فيها منها التعريف بالعرض العام مع الفصل كالماشى الناطق بالنسبة للانسان أو بالفصل وحده أو مع الخاصة كالناطق أو الناطق الضاحك بالنسبة للانسان والاكثرون على ان كلا منها حد ناقص ومنها التعريف بالعرض العام مع الخاصة كالماشى الضاحك بالنسبة للانسان أو بالخاصة وحدها المساوية لما مر سوم والاكثرون على أن كلا منهما رسم ناقص واعترض بأن التعريف بالرسم ممتنع لان الخارج انما يعرف الشئ اذا عرف اختصاصه به وفيه دور لتوقف معرفة كل منهما حينئذ على معرفة الآخر وأجيب بمنع الحصر المذكور لجواز أن يكون بين الشئ ولازمه ملازمة بينة بحيث ينتقل الذهن منه اليه لتحقق اختصاصه به فى الواقع وان لم يعرف

معرفة الاختصاص مسلم ولكنه لا يستلزم الدور لانه يعرف الماهية وخاصتها ولزومها لها قبل التعريف وان أراد معرفة الشخص المعرف له فلا نسلم ان التعريف متوقف على معرفته الاختصاص بل يكفيه تصوّر معنى التعريف محمولا على المعرف أقول والايراد المذكور على تسليمه لا يختص بالرسم بل يجري في الحد بأن يقال التعريف بالذاتي يتوقف على معرفة كونه ذاتيا ومعرفة كونه ذاتيا تتوقف على معرفة الماهية فتعريفها به يؤدي الى الدور بقي ان السعد أورد ان تعريف المعرف بقول الشمسية هو الذي يكون تصوره مستلزما تصوّر الشئ بكنه الحقيقة أو بمجرد امتيازه عن جميع ما يغايره غير مانع لشموله الملزومات بالنسبة الى لوازمها البينة غير المحمولة كالعمى بالنسبة الى البصر والسقف بالنسبة الى الجدار وأجاب بأن المراد باستلزام تصوّره تصوّر الشئ كون تصوّر الشئ حاصلا من تصوّره ومكتسبا منه وذلك بوضع المطلوب التصوّري المشعور به بوجه ثم يعمد الى ذاتياته وعرضياته ويحصل منها ما يؤدي اليه وظاهر أن حصول تصوّرات اللوازم البينة من ملزوماتها ليس كذلك ثم قال لا يقال المحدود يستلزم تصوّره تصوّر حده فيلزم كون الانسان مثلا معرفا للحيوان الناطق لانا نقول معنى الاستلزام كون تصوّره هو المقتضي والموجب لتصوّر الشئ فيلزم تقدمه ضرورة وليس تصوّر الانسان مقتضيا وموجبا تصوّر الحيوان الناطق بل الامر بالعكس (قوله) وبما تقرّر أي في مبحث الكليات والمعرفات (قوله) لا يكون بغير القول أي النفسي واللساني (قوله) كالاشارة والخط تمثيل لغير القول الغنيمي لم لا يجوز بالخط الدال على اللفظ الدال على المعنى أقول قوله لا يكون بغير القول أي مستقلا عن القول والتعريف بالخط من حيث دلالته على القول واقع كثيرا لا يخفى وكتب العلماء مشحونة به وهو في الحقيقة تعريف بالقول المدلول عليه به ولا يجوز التعريف بالاعم من وجه أو مطلقا لكونه لا يمنع دخول افراد غير المعرف فيه ولا بالاخص لانه لا يجمع افراد المعرف كلها ولانه أخفى لانه أقل وجودا وشروطه ومنافياته أكثر من شروط ومنافيات الاعم ولا بالمباين بالاولى ولا بالمساوي جلاء أو خفاء ولا بالاخفى بالاولى لانه يلزم كون معرفة المعرف

وبما تقرر علم أن التعريف لا يكون بغير القول كالاشارة والخط ثم

بالكبير

بالكسر متقدمة على معرفة المعرف بالفتح لان الاولى علة وسبب للثانية والمساوي حاصل مع مساو به والاخفى متأخر عنه و بمنع اشتمال المعرف على مجاز أو مشترك بلا قرينة معينة للمراد وعلى حكم من حيث هو حكم لانه يفضى الى الدور لتوقف الحكم على شئ على معرفته وهى متوقفة على حكمه لانه تعريفه فان اعتبر الحكم وصفا مميزا للشئ فلا يمنع ادخاله فى التعريف كتعريف الكسب بأنه تعلق القدرة الحادثة بالمقدور فى محلها مقارنة له بلا تأثيرلها فيه فالقيد الاخير حكم من أحكام القدرة أخذ من حيث أنه مميز وكتعريف ابن مالك الحال بأنه وصف فضلة منتصب فأخذ الانتصاب من حيث أنه وصف مميز ومثل الحكم أوالتى للشك أوالابهام لمنافاتها البيان المقصود من التعريف أما التى للتقسيم فتجوز فى التعريف لافادتها أن المذكور حدان أوحدود لامور متخالفة فى الحقيقة مشتركة فى الجنس فتفيد أن نوعا منه حده كذا ونوعا آخر حده كذا وذهب بعضهم الى جوازها فى الرسم وامتناعها فى الحد لاستحالة فصلين لماهية واحدة وجواز خاصتين لها ولا يخفى رده واعلم أن الحدود من الاشياء التى لا يقام عليها دليل ولا يقابل بمنع والا لوجب على الحاد اقامة الدليل على حده ولا قائل به وطريق المنازع فيه أن يعارض بحد آخر أرجح أومساو أوأنه غير مطرد أوغير منعكس الى غير ذلك مما يجب اجتنابه فيه وهذا كله فى الحدود الحقيقية اما اللفظية نحو الانسان فى اللغة الحيوان الناطق والصلاة فى الشرع القربة ذات الاقوال والافعال الخاصة فيطلب عليها صحة النقل ان لم يقم عليها دليلا والا توجه عليها المنع والنقض الاجمالى والمعارضة لانها دعوى والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وسلم وهذا آخر مايسره الله تعالى بفضله من الكلام على التصورات وأرجو من فضله وكرمه أن يسهل علينا الكلام على التصديقات (قوله) أخذ أى أراد الشروع (قوله) فى بيان الحجة بحث فيه بأنه انما شرع فى القضايا التى هى مادة الحجة وأجيب بأنه لما كانت القضايا مادة للحجة كان الشروع فيها شروعا فى الحجة وهذا غفلة عن قول الشارح ومقدمتها بادئا بمقدمتها (قوله) جمع قضية سميت بهذا لانه قضى وحكم فيها فهى فعيلة بمعنى مفعولة وترك فيها تخفيفا

أخذ فى بيان الحجة ومقدماتها مبتدئا بمقدماتها فقال

(القضايا)

جمع قضية ويعبر

مبحث القضايا

لكثرة الاستعمال (قوله) عنها أى عن معناها (قوله) بالخبر أى من حيث احتمالها الصدق والكذب وبمقدمة من حيث وقوعها جزأ قياس اذهى حينئذ طريق للنتيجة ومقدمة لها وبالمطلوب من حيث طلبها بالدليل وبالنتيجة من حيث انتاج القياس لها وبالاخبار من حيث افادتها الحكم وبالمسئلة من حيث وقوعها فى العلوم والسؤال عنها (قوله) قول جنس فى التعريف يشمل القضية وغيرها (قوله) دخل فيه الاقوال التامة والناقصة وصرح القطب فى شرح الشمسية بأن القول موضوع للمركب التام (قوله) يصح أن يقال لقائله الخ فصل مخرج الاقوال الانشائية وبحث فيه بأنه يخرج القضايا التى لا يصح أن يقال لقائلها ذلك لعصمته من الكذب أو لموافقة قوله الواقع أو للقطع بكذبه ومخالفة قوله الواقع فصار التعريف غير جامع فالصواب اسقاط لقائله وابداله بفيه لذاته (قوله) صادق الصدق مطابقة النسبة الكلامية النسبة الواقعية سواء طابقت اعتقاد المتكلم أم لا هذا مذهب الجمهور وقال النظام مطابقتها اعتقاد المتكلم سواء طابقت الواقع أم لا وقال الجاحظ مطابقتهما معا (قوله) به أى قوله يصح أن يقال الخ (قوله) الاقوال الناقصة كالمركب الاضافى والتوصيفى والمزجى وجملة الشرط وحدها وجملة القسم كذلك (قوله) والانشائيات وان كانت أقوالا تامة لانها لا تحتمل صدقا ولا كذبا وهى من قبيل التصور الخالى عن الحكم (قوله) من الامر أى طلب الفعل طلبا جازما الخ بيان للانشائيات (قوله) والنهى أى طلب الترك طلبا جازما (قوله) والاستفهام أى طلب بيان الشئ المجهول (قوله) وغيرها أى كالتحضيض والعرض والترجى والتمنى والدعاء والنداء وبحث بأن القضية هى الخبر والصادق الخبر المطابق والكاذب الخبر غير المطابق وهما نوعان للخبر فيلزم على ذكرهما فى تعريفها الدور لتوقفها عليهما من حيث ذكرهما فى تعريفها وتوقفهما عليها من حيث أنهما نوعان لها وأجيب بأن الصادق والكاذب لما اشتهرا فى المحاورات لم يتوقفا عليها (قوله) هنا أى فى تعريف القضية (قوله) المركب تركيبا لفظيا أو عقليا ظاهره أنه حقيقة فيهما فهو مشترك بينهما وقيل حقيقة فى المعقول مجاز فى الملفوظ

عنها بالخبر (القضية قول) دخل فيه الاقوال التامة والناقصة (يصح أن يقال لقائله انه صادق فيه أو كاذب) خرج به الاقوال الناقصة والانشائيات من الامر والنهى والاستفهام وغيرها والمراد بالقول هنا المركب تركيبا لفظيا فى القضية اللفظية أو عقليا فى القضية العقلية (وهى) أى القضية

وامتناع المشترك في التعريف اذا أريد به أحد معنييه بلا قرينة والمجاز اذا
لم يشتهر وهو هنا مشتهر (قوله) اما حملية قدمها على الشرطية لان الحملية
جزء الشرطية (قوله) التي صفة للقضية المحذوف للعلم به جنس يشمل
الحملية والشرطية والصلة فصل يخرج الشرطية (قوله) طرفاها أي
موضوعها ومحمولها (قوله) مفردين بالفعل أي لفظا ومعنى نحو زيد
كاتب والمراد بالمفرد هنا مقابل القضية فيشمل المركب الناقص (قوله)
أو بالقوة أي ما يمكن التعبير في محله بلفظ مفرد نحو زيد عالم نقيضه زيد
ليس بعالم اذ يمكن أن يقال في محلهما هذا نقيض هذا ونحو الحيوان الناطق
ينتقل بنقل قدميه اذ يمكن في محله الانسان منتقل بنقل قدميه
ونحو كل انسان حيوان عكسه بعض الحيوان انسان اذ يمكن في محله هذا
عكس هذا (قوله) باعتبار طرفها الاخير أي في المعنى وان تقدم لفظا
وهو المحمول وظاهر هذا ان حملية نسبة للمحمول وليس كذلك بل هي نسبة
للحمل والنسبة للمحمول محمولية فالمناسب لاشتمالها على الحمل أي الاسناد
والحكم ان قلت هذا ظاهر في الموجبة دون السالبة قلت كثيرا ما يسمون
الاعدام بأسماء ملكاتها وان لم يظهر وجه التسمية فيها وانما لم تسم وضعية
باعتبار وضع موضوعها وان اشتملت عليه أيضا لكون النسبة المقصودة
منها انما تفهم من محمولها مع أغلبية الاشتقاق عليه والموضوع انما يدل على
مجرد الذات (قوله) لا يكون طرفاها أي مقدمها وتاليها (قوله) مفردين أي لا
بالفعل ولا بالقوة فصل مخرج الحملية وبحث فيه بأن طرفي الشرطية مفردان
بالقوة اذ يمكن في محل المتصلة هذا ملزوم لهذا وفي محل المنفصلة هذا مناف
لهذا فالاولى أن يقال القضية ان كان مفهومها ثبوت شيء لشيء أو سلبه عنه
فحملية وان كان معناها ملازمة شيء لشيء أو سلبها فمتصلة وان كان معناها
العناد بين شيئين أو سلبه فمنفصلة وأجيب بأن المراد لا يمكن التعبير
في محلهما مع بقائها شرطية والامثلة المذكورة لما عبر عنهما بالمفردين
صارت حملية (قوله) بصدق أي ثبوت (قوله) أو لا صدقها أي أو عدم
ثبوت (قوله) تقديرا أخرى أي فرض صدق أخرى (قوله) فالاولى
بضم الهمزة أي التي حكم فيها بصدق قضية على تقدير قضية أخرى

(اما حملية) وهي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة موجبة كانت (كقولنا زيد كاتب) أو سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وسميت حملية باعتبار طرفها الاخير (واما شرطية) وهي التي لا يكون طرفاها مفردين وهي اما (متصلة) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية أو لا صدقها على تقدير صدق قضية أخرى فالاولى موجبة (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) والثانية سالبة كقولنا ليس

(قوله) ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم فى هذه القضية بصدق قضية وهى النهار موجود المجعولة تاليا على تقدير صدق أخرى وهى الشمس طالعة المجعولة مقدما وتسمية المقدم والتالى قضيتين باعتبار ما كان قبل التعليق بأداة الشرط (قوله) والثانية أى التى حكم فيها بلا صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله) ليس ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود فقد حكم فيها بلا صدق قضية وهى الليل موجود التالى على تقدير صدق أخرى وهى ان كانت الشمس طالعة المقدم وقدم حرف السلب لتكون سالبة اذ لو أخره الى التالى نحو ان كانت الشمس طالعة فليس الليل موجودا لكانت موجبة اذ السالبة ما حكم فيها بسلب اللزوم لا بلزوم السلب (قوله) لوجود حرف الشرط فيها بحث فيه بأن اداة الشرط قد تكون اسما كمهما ومتى وأجيب بأنه نظر لما فى المثال و بأن اداة الشرط وان كانت اسما صورة فهى حرف معنى لتضمنها الشرط الذى هو من معانى الحرف ونظر المنطقى انما هو للمعنى (قوله) لاتصال طرفيها أى مقدمها وتاليها (قوله) صدقا أى فى الثبوت اذ يلزم من ثبوت الملزوم ثبوت لازمه (قوله) ومعية أى اصطحابا واقترانا فى وجد مقدمها وجد تاليها معه فاتصلا فى المصاحبة والوجود (قوله) يحكم فيها بالتنافى الخ فصل أخرج الحملية والمتصلة وسواء كان التنافى فى الصدق والكذب معا أو فى أحدهما (قوله) بنفيه أى التنافى أى رفعه وسلبه وتسمية الحملية والمتصلة والمنفصلة الموجبات بهذه الاسماء ظاهر لوجود الحمل والاتصال والانفصال فيها وأما تسميتها بها وهى سالبة فليست ظاهرة اذ الحكم فيها انما هو بنفى الحمل والاتصال والانفصال وأجيب بأنها تسمية اصطلاحية لا لغوية (قوله) والاولى أى التى حكم فيها بالتنافى (قوله) العدد اما أن يكون زوجا أو فردا فقد حكم فيها بمنافاة كون العدد زوجا لكونه فردا فلا يجتمعان فى عدد ولا يرتفعان عنه وان أردت أن تجعلها سالبة قلت ليس اما أن يكون العدد زوجا أو منقسما بمتساويين فقد حكم بسلب منافاة الزوجية للانقسام بمتساويين (قوله) والثانية أى التى حكم فيها بنفى التنافى (قوله) ليس اما أن يكون هذا الانسان أسود أو كاتبا فقد حكم بنفى

ان كانت الشمس طالعة فالليل موجود وسميت شرطية لوجود حرف الشرط فيها ومتصلة لاتصال طرفيها صدقا ومعية (واماشرطية منفصلة) وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين القضيتين أو بنفيه والاولى موجبة (كقولنا العدد اماأن يكون زوجا أو فردا) والثانية سالبة كقولنا ليس اماأن يكون هذا الانسان أسود أو كاتبا

وسميت شرطية تجوّزا لوجود الربط الواقع بين طرفيها بالعناد ومنفصلة لوجود حرف الانفصال فيها وهو اما الذي صير القضيتين قضية واحدة وللقضية ثلاثة أجزاء (فالجزء الاول من الحملية يسمى موضوعا) لانه وضع ليحكم عليه بشئ (والثاني محمولا) لحمله على شئ والثالث النسبة الواقعة بينهما وقد يدل عليها بلفظ واللفظ الدال عليها يسمى رابطة لدلالته على النسبة الرابطة والرابطة تارة تكون اسما كلفظ هو وتسمى رابطة غير زمانية وتارة تكون فعلا ناسخا للابتداء ككان ووجد وتسمى رابطة زمانية فالحملية باعتبار الرابطة اما ثنائية أو ثلاثية لانها ان ذكرت فيها فثلاثية وان حذفت لشعور الذهن بمعناها أولعدم الاحتياج اليها كقام زيد فثنائية والمراد بالجزء الاول

التنافي بين كونه اسود وكونه كاتبا فيجوز كونه اسود مع كونه كاتبا (قوله) وسميت أي المنفصلة (قوله) تجوّزا أي اذلا شرط فيها وهذا باعتبار حال التسمية وأما الآن فقد صار حقيقة عرفية (قوله) للربط الخ بيان لعلاقة المجاز وانها المشابهة أو الاطلاق والتقييد (قوله) بالعناد أي التنافي صلة الربط (قوله) وللقضية أي كانت حملية أو شرطية (قوله) وضع أي ذكر (قوله) النسبة الواقعة بينهما أي المفهومة من القضية وهو التعلق المعنوي بين الموضوع والمحمول أو المقدم والتالي وتطلق النسبة على الايقاع أي ادراك وقوع النسبة الكلامية أي موافقتها للواقع والانتزاع أي ادراك عدم وقوع النسبة الكلامية أي مخالفتها للواقع فأجزاء القضية حينئذ أربعة فلم يجعل لهذا المعنى الاخير لفظ يدل عليه كالاجزاء الثلاثة قلت لما كانت النسبة الكلامية لا تعد رابطة بين الطرفين الا من حيث الايقاع أو الانتزاع لم يحتاجوا الى لفظ رابع (قوله) عليها أي النسبة (قوله) لدلالته على النسبة الرابطة أي فهي تسمية مجازية من تسمية الدال باسم مدلوله وهذا بحسب الاصل ثم صارت حقيقة عرفية (قوله) غير زمانية أي لعدم دلالة الاسم على الزمان بحسب الوضع (قوله) فعلا ناسخا أي غير ليس اذلا تستعمل رابطة وان كانت فعلا ناسخا (قوله) زمانية أي لدلالة الفعل على الزمان وضعا (قوله) ثنائية أي مركبة من لفظين اثنين (قوله) ثلاثية أي مركبة من ثلاثة ألفاظ الدلجي ينبغي أن يقول أو رباعية أيضا لان الحملية باعتبار الجهة وهي اللفظ الدال على كيفية النسبة التي هي الضرورة أو الدوام أو مقابل كل منهما وهما الامكان والاطلاق رباعية وفيه نظر فان الكيفية المذكورة ليست جزءا للقضية ولانهم نصوا على ان القضية لا تكون رباعية باعتبار الجهة لعدم لزومها والله أعلم (قوله) لانها أي الرابطة (قوله) فيها أي القضية (قوله) وان حذفت أي الرابطة (قوله) أولعدم الاحتياج اليها السعد في شرح الشمسية الذي يفهم منه الربط في لغة العرب هو الحركات الاعرابية بل حركة الرفع تحقيقا أو تقديرا لا غير لانا اذا قلنا على سبيل التعداد زيد عالم بلا حركة اعرابية لم يفهم منه الربط ولا الاسناد واذا قلنا زيد عالم بالرفع فهم منه ذلك

المحكوم عليه وان ذكر آخراو بالثانى المحكوم به وان ذكرأولا نحو عندى درهم (والجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما) لتقدمه لفظا أوحكما (والثانى تاليا) لتلوه الاول أى تبعيته له والمراد بالاول الطالب للصحبة وان ذكرآخرا وبالثانى المطلوب لها وان ذكرأولا كما مرنظيره (والقضية) بحسب ايقاع النسبة وانتزاعها (اما موجبة كقولنا زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب) والموجبة اما محصلة وهى الوجودية أو معدولة وهى ماليست كذلك وسميت معدولة لان حرف السلب عدل به عن أصل مدلوله وهوالسلب وجعل حكمه حكم ما بعده فقيل فى الموجبة المعدولة موجبة ثم المحصلة اما محصلة بطرفيها بأن يكونا

فالرابطة هى الحركة الاعرابية لاغير (قوله) المحكوم عليه أى سواء جاز تأخيره كالمبتدأ الذى لم يتضمن معنى الاستفهام نحو قائم زيد أو وجب كما فى الفاعل والمبتدأ مع الخبر المتضمن معنى الاستفهام نحو أين زيد لان المعتبر عند المناطقة انما هو المعنى والفاعل فى الجملة الفعلية منظور له أولا وكذا كل محكوم عليه (قوله) لتقدمه لفظا أوحكما برهان الدين فيه اشارة الى جواز تقديم التالى على المقدم عند المنطقى وان امتنع عند البصرى لان نظر المنطقى الى المعنى والتقديم لا يفسده ونظر البصرى الى اللفظ والتقديم يبطل الصدارة عنده (قوله) الطالب للصحبة أى الملزوم (قوله) المطلوب لها أى اللازم (قوله) ايقاع أى ادراك وقوع (قوله) النسبة أى الكلامية أى موافقتها للنسبة الواقعية (قوله) وانتزاعها أى ادراك أن النسبة الكلامية ليست واقعة ولا موافقة للنسبة الواقعية (قوله) موجبة أى مسماة بهذا لوجوب النسبة فيها أى ثبوتها والمشهور فتح الجيم على معنى أن المتكلم أوجب النسبة أى أثبتها فيها و يصح كسرها على معنى أن القضية أوجبت أى أثبتت النسبة اسنادا مجازيا (قوله) سالبة أى مسماة بهذا لاشتمالها على انتزاع النسبة أى سلبها عن الموضوع (قوله) الوجودية أى التى حكم فيها بموجود على موجود نحو زيد كاتب (قوله) ماليست كذلك أى كالوجودية فى الحكم بوجودى على وجودى بأن حكم فيها بعدمى على عدمى أوعلى وجودى أو بوجودى على عدمى (قوله) أصل مدلوله من اضافة ما كان صفة واقامة المصدر مقام الصفة والاصل مدلوله الاصلى (قوله) وهوالسلب المناسب سلب النسبة الحكمية والافازال مستعملا فى السلب (قوله) حكمه أى حرف السلب (قوله) ما بعده أى سواء كان محمولا أوموضوعا والمرادمن جعل حكمه حكم ما بعده تركيبه معه وجعل مجموعهما محمولا أوموضوعا (قوله) فقيل فى الموجبة المعدولة موجبة أى مع اشتمالها على حرف أوحرفى نفى ولم يقل فيها سالبة لان ايجاب القضية وسلبها انما هو بالنظر لنسبتها فان لم يتسلط النفى عليها فهى موجبة ولو كان طرفاها عدميين نحو لاحى هو لا حيوان وان تسلط النفى عليها فسالبة وان كان طرفاها وجوديين نحو ليس زيد كاتبا (قوله) ثم المحصلة

اما

امّا محصلة بطرفيها الخ تسمى بسيطة سواء كانت موجبة نحو زيد كاتب أو سالبة نحو زيد ليس بكاتب وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب فقط أو سلب فقط كما في المثالين السابقين وتقابلها المركبة وهي التي تركبت حقيقتها من ايجاب وسلب معا كالمعدولة السالبة نحو ليس زيد بلا كاتب السعد في شرح الشمسية والسالبة المحصلة بسيطة لاشتمالها على حرف سلب واحد بخلاف السالبة المعدولة المشتملة على أكثر من واحد وقد تطلق المحصلة على ما ليست بمعدولة موجبة كانت أو سالبة لتحصيل طرفيها بتجرد الاشتمال على حرف السلب لا يقتضي كون القضية سالبة بل العبرة بالنسبة فان كانت ثبوتية فالقضية موجبة وان كانت سلبية فسالبة سواء كانت الاطراف وجودية أو عدمية وفي تمثيل السالبة المحصلة الطرفين بلا شئ من المتحرك بساكن اشارة الى أن المراد بعدمية الطرف هنا كون حرف السلب جزأ من لفظه لا كون العدم معتبرا في مفهومه فان السكون عدم الحركة مع أنه ليس من العدول في شئ فنحو زيد لا معدوم عدول اه (قوله) وجوديين نحو الانسان حيوان (قوله) أو محصلة بالموضوع فقط أي ومعدولة بالمحمول بأن يكون الموضوع وجوديا والمحمول عدميا نحو الحيوان لا جماد (قوله) أو بالمحمول فقط أي ومعدولة بالموضوع بأن كان الموضوع عدميا والمحمول وجوديا نحو كل لا جماد حيوان (قوله) كذلك أي المحصلة في انقسامها ثلاثة أقسام معدولة الطرفين ومعدولة الموضوع ومعدولة المحمول فقط فالاقسام ستة ثلاثة للمحصلة وثلاثة للمعدولة وكلها اما موجبة أو سالبة فالاقسام اثنا عشر لكن يدخل بعضها في بعض فمحصلة المحمول فقط هي بعينها معدولة الموضوع فقط ومحصلة الموضوع فقط هي عين معدولة المحمول فقط فالاقسام السالمة من التكرار أربعة محصلة الطرفين ومعدولتهما ومحصلة المحمول معدولة الموضوع ومحصلة الموضوع معدولة المحمول وكل اما موجبة أو سالبة فالاقسام ثمانية (قوله) كل انسان كاتب فقد حكم فيها بوجودي على وجودي (قوله) كل لا انسان لا كاتب أي هو لا كاتب فتقدر الرابطة قبل لا الثانية لتكون موجبة فقد حكم فيها بعدمي على عدمي (قوله) أمر عدمي هو غير ساكن الاصابع (قوله)

وجوديين أو محصلة بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط والمعدولة كذلك فمحصلة الطرفين نحو كل انسان كاتب ومعدولتهما نحو كل لا انسان لا كاتب ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو كل انسان هو لا كاتب لأن كل انسان وجودي حكم عليه بأمر عدمي ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل لا حيوان جماد لأن جماد او جودي حكم به على أمر عدمي والسالبة ايضا اما محصلة أو معدولة وكل منهما اما بطرفيها أو بالموضوع فقط أو بالمحمول فقط فمحصلة الطرفين نحو الانسان ليس بكاتب لأن طرفيها وجوديان وقد سلب فيها أمر وجودي عن أمر وجودي ومعدولتهما نحو كل ما كان غير كاتب ليس غير ساكن الاصابع لانه سلب فيها أمر عدمي

عن أمر عدمي هو غير كاتب (قوله) فحرف السلب الثاني هو غير (قوله) والاول هو ليس (قوله) كما ليس بحيوان ليس بانسان فقد حكم بنفي وجودي عن عدمي (قوله) ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها رد بأن اصطلاحهم أن المحصلة اذا أطلقت فالمراد بها محصلة المحمول سواء كان موضوعها محصلا أو معدولا وأن المعدولة اذا أطلقت انصرفت لمعدولة المحمول سواء كان موضوعها محصلا أو معدولا ولا تنصرف المحصلة الى محصلة الموضوع معدولة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع ولا تنصرف المعدولة الى معدولة الموضوع محصلة المحمول الا اذا قيدت بالموضوع (قوله) تقتضي وجود الموضوع السنوسي ان كان هذا اصطلاحا فالسمع والطاعة والا فالحق التفصيل فان كان المحمول موجودا في الخارج اقتضى وجود الموضوع لاستحالة اتصاف معدوم بموجود والا فلا نحو زيد ممكن أو مذكور أو معلوم فان هذه المحمولات يتصف بها المعدوم أيضا فلا تقتضي وجود الموضوع الخفي المراد بوجوده وجوده خارجا حقيقة ككل انسان حيوان أو تقديرا ككل عنقاء طائر أو ذهنا كشريك الباري تبارك وتعالى ممتنع وهذا غير الوجود الذي يقتضيه الحكم فانه ذهني بمقدار الحكم كما لا يخفى السعد في شرح الشمسية الفرق بين السالبة المحصلة والموجبة المعدولة ان السالبة البسيطة أعم من الموجبة المعدولة بمعنى ان كل مادة تصدق فيها الموجبة المعدولة تصدق فيها السالبة البسيطة لانه اذا ثبت اللاباء لج صدق سلب الباء عنه ضرورة من غير عكس لجواز أن لا يكون للموضوع وجود محقق أو مقدر وحينئذ تصدق السالبة دون الموجبة فيصدق ليس شريك الباري ببصير ولا يصدق شريك الباري لا بصير لان الايجاب لا يصدق الا على موضوع محقق كما في الخارجية أو مقدر الوجود كما في الحقيقية لان الشئ مالم يثبت لم يثبت له غيره والسلب يصدق حيث لا وجود للموضوع كذلك والايجاب يرتفع بعدم تحقق الموضوع لانه مشروط بتحقق الموضوع وثبوت المحمول له وقولنا محقق أو مقدر اشارة الى أن الايجاب لا يقتضي وجود الموضوع محققا دائما اذ هو مختص بالخارجية والى انه لا يكفي مطلق الوجود ذهنيا كان أو خارجيا لان السلب يقتضي ذلك أيضا اذ لا فرق

عن أمر عدمي ومحصلة الموضوع المعدولة المحمول نحو الانسان ليس غير كاتب فحرف السلب الثاني جزء من المحمول وبه صار المحمول عدميا والاول خارج عن المحمول وهو الدال على قطع النسبة بين الطرفين ومحصلة المحمول المعدولة الموضوع نحو كل ما ليس بحيوان ليس بانسان ومرادهم عند الاطلاق بالمحصلة ما لا عدول فيها أصلا وهي محصلة الطرفين وبالمعدولة ما فيها عدول سواء كانت بطرفيها أم بأحدهما واعلم أن الموجبة محصلة كانت أو معدولة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة وكل ذلك مبسوط في المطولات (وكل واحدة منهما) أي من الموجبة والسالبة (اما مخصوصة كما ذكرنا)

في المثالين المذكورين آنفا وسميت مخصوصة لخصوص موضوعها ويقال لها شخصية لتشخص موضوعها (واما كلية مسورة كقولنا) في الموجبة (كل انسان كاتب و)في السالبة (لا شئ من الانسان بكاتب) سميت كلية لدلالتها على كثيرين ومسورة لاشتمالها على السور الذى هو اللفظ الدال على كمية أفراد الموضوع حاصرا لها محيطا بها وهو مأخوذ من سور البلد المحيط به والسور في الكلية الموجبة كل وأل الاستغراقية أو العهدية وفي السالبة لا شئ ولا واحد (واما جزئية مسورة كقولنا) في الموجبة (بعض الانسان كاتب و) في السالبة (بعض الانسان ليس بكاتب) سميت جزئية لدلالتها على بعض أفراد الكلي ومسورة لاشتمالها على السور وهو في الجزئية الموجبة بعض وواحد

في وجوب تصور الموضوع بين الموجبة والسالبة اه (قوله) في المثالين المذكورين أي زيد كاتب زيد ليس بكاتب (قوله) آنفا بمد الهمز وكسر النون أي قريبا (قوله) لخصوص موضوعها أي كونه خاصا لا يقبل الاشتراك كزيد كاتب وهذا عالم وأنا قائم فان قيل ان أريد أن مدلول الموضوع في الذكر يكون شخصا فهذا عالم وأنا قائم ليس كذلك لان أسماء الاشارة والضمائر موضوعة لمعان كلية وان أريد أن ماصدق عليه الموضوع من الذات يكون شخصا فكل انسان حيوان كذلك لان كل فرد فهو مشخص قلنا المراد كون الموضوع بحيث يفهم منه شخص معين لا يحتمل الاشتراك كما يفهم من قولنا أنا قائم وهذا كاتب مشار به الى معين محسوس بالبصر بخلاف نحو كل انسان حيوان أفاده السعد في شرح الشمسية (قوله) شخصية أي أيضا (قوله) لتشخص أي تعين (قوله) مسورة صفة كاشفة لبيان الواقع (قوله) لدلالتها على كثيرين بحث فيه بأن الجزئية والمهملة كذلك وأجيب بأن علة التسمية لا تقتضيها (قوله) كمية أي عدد (قوله) وهو أي لفظ السور (قوله) مأخوذ أي منقول (قوله) كل أي المراد به الكل الافرادى أي كل واحد من أفراد الموضوع لا الكل المجموعي لانها حينئذ شخصية لان المجموع من حيث هو مجموع شئ واحد لا يقبل الاشتراك ولا الكلى الذى لا يمنع تصوره الاشتراك فيه (قوله) وأل الاستغراقية نحو ان الانسان لفي خسر بدليل الاستثناء منه بقوله تعالى الا الذين آمنوا فانه أمارة العموم وكذا أجمع وقاطبة وطرا وكافة والنكرة في سياق النفي (قوله) أو العهدية بحث فيه بأنه ان كان المعهود جميع الافراد فكلية كما قال وان كان واحدا معينا فشخصية وان كان غير معين فجزئية وبأنه مخالف لعبارة القوم من انها ان كانت عهدية فالقضية شخصية وحق السور ان يدخل على موضوع كلى فان أدخل على محمول نحو الانسان كل كاتب أو موضوع جزئي نحو كل زيد انسان فقد انحرفت القضية عن الوضع الطبيعي وسميت منحرفة ولها صور مذكورة في المطولات (قوله) لا شئ نحو لا شئ من الانسان بحجر (قوله) ولا واحد نحو لا واحد من الحيوان بجماد (قوله) بعض وواحد السعد في شرح الشمسية هذا على سبيل التمثيل واعتبار الاكثر لا على سبيل التعيين فان كل ما يفهم منه بحسب

لغة من اللغات ان الحكم على كل الافراد أو بعضها فهو سور كلام
الاستغراق والنكرة في سياق النفي والتنوين في الاثبات واثنان وثلاثة
ونحو ذلك مما فهم منه الكلية والبعضية (قوله) ليس بعض وبعض ليس
الفرق بينهما ان ليس بعض لا يكون الا للسلب ولا يصح أن يكون للعدول
الذي هو ايجاب لان أصله ليس بعض الحيوان بانسان فلم تدخل ليس على
الموضوع بل على السور وأما بعض ليس فيجوز مجيئه للعدول الذي هو ايجاب
لان أصله بعض الحيوان ليس بانسان فيصح جعل ليس جزءا من المحمول
ويكون المعنى ثبوت عدم الانسانية لبعض الحيوان لا سلب الانسانية عنه
(قوله) وليس كل الفرق بينه وبين ليس بعض وبعض ليس ان ليس كل يدل
على رفع الايجاب الكلي مطابقة وعلى السلب الجزئي التزاما وذلك لان
مفهوم كل انسان حيوان هو الايجاب الكلي وليس رفع له ويلزمه السلب
الجزئي أي السلب عن بعض أفراد الموضوع الكلي لانه اذا ارتفع الايجاب
الكلي فلا يخلو اما أن يكون المحمول مسلوبا عن كل واحد أو عن البعض
وثابتا للبعض الآخر وعلى كلا التقديرين فالسلب عن البعض متحقق
وليس بعض وبعض ليس يدلان على السلب الجزئي مطابقة وعلى رفع
الايجاب الكلي التزاما لان معناهما سلب المحمول عن البعض ويلزمه رفع
الايجاب الكلي لانه اذا لم يثبت للبعض لم يثبت للكل ضرورة (قوله) لاهمال
بيان كمية الافراد فيها وقيل لاهمالها في الادلة استغناء عنها بالجزئية
(قوله) الانسان كاتب أي بملاحظة ان أل جنسية لا استغراقية والا فكلية
ولا عهدية والا فشخصية (قوله) والمهملة في قوة الجزئية يعني انهما متلازمان
في الصدق ثبوتا ونفيا فكلما تحقق الحكم على الافراد في الجملة الذي هو
معنى المهملة تحقق الحكم على البعض الذي هو معنى الجزئية وكلما تحقق
الحكم على البعض تحقق الحكم على الافراد في الجملة والا لزم عدم تحققه
مع تقدير تحققه وهو تناقض محال وكلما لم يتحقق الحكم على الافراد في الجملة
لم يتحقق الحكم على بعضها وكلما لم يتحقق على بعضها لم يتحقق الحكم عليها
في الجملة والا لزم تحققه على تقدير عدم تحققه وهو محال فاذا قلنا الانسان
كاتب فقد حكمنا بثبوت الكتابة على ما صدق عليه الانسان قطعا لكن هذا

وفي السالبة ليس بعض
وبعض ليس وليس كل
والمسورة تسمى محصورة
كلية كانت أو جزئية (واما
أن لا يكون) كل من
الموجبة والسالبة (كذلك)
أي لا مخصوصة ولا كلية
ولا جزئية (وتسمى مهملة)
لاهمال بيان كمية الافراد
فيها (كقولنا) في الموجبة
(الانسان كاتب و) في السالبة
(الانسان ليس بكاتب)
والمهملة في قوة الجزئية
والشخصية في حكم الكلية
ولهذا اعتبرت في كبرى

الماصدق يحتمل كل الافراد و بعضها والثانى متيقن والاول مشكوك فحمل على المتيقن وألغى المشكوك وجعلت فى قوة جزئية (قوله) الشكل الاول مثله الشكل الثانى لانه مثله فى اشتراط كلية الكبرى (قوله) رابعا هذا باعتبار عدّ المحصورة بقسميها قسما واحدا والا فهذا خامس (قوله) الطبيعة لان الحكم فيها على الطبيعة والحقيقة اذلا يصح الحكم بالجنس والنوع مثلا الاعلى عليها (قوله) التى أى القضية التى جنس شمل الاقسام الخمسة (قوله) لم تبين فيها كمية الافراد فصل أخرج المخصوصة والمحصورة (قوله) ولم تصلح كلية ولا جزئية فصل أخرج المهملة (قوله) تركها أى الطبعية (قوله) لانها ليست معتبرة فى العلوم محله ان طلبت مجردة عن الافراد لاستحالة وجودها حينئذ لوطلبت باعتبار تحققها فى جزئى من جزئياتها فهى معتبرة فيها فالامر بها أمر بجزئيها والالزم التكليف بمحال أقول الوجود خارجى وذهنى والطبعة من حيث هى توجد فى الذهن قطعا فالامر بها من حيث هى ليس تكليفا بمحال فتكون معتبرة فى العلوم وتقع كبرى للشكل الاول كالشخصية نحو الانسان نوع والنوع كلى ينتج الانسان كلى وعلى اعتبارها فيها وهو الحق قيل انها كلية وقيل مهملة وقيل شخصية اذ الطبعة شئ واحد معين ذهنا وهذا أقرب أفاده الدلجى (قوله) الاتصال أى التلازم (قوله) والانفصال أى العناد والتنافى الواو فيه بمعنى أو (قوله) وضع أى زمن أو حال (قوله) معين نحو ان كان زيد منتصبا للشمس وقت الضحى كان له ظل ممتدّ الى المغرب فقد حكم بلزوم الظل الى المغرب لانتصابه لها فى وقت معين ونحو زيد امّا أن يكون فى البحر مكتوفا وامّا أن لا يغرق فقد حكم فيها بالعناد بين عدم غرقه وكونه فى البحر على حال معين وهو كونه مكتوفا (قوله) نحو ان جئتنى الآن أكرمتك فقد حكم بلزوم الاكرام للمجئ مقيدا بوقت معين وهو الآن (قوله) وزيد الآن امّا كاتب أو غير كاتب فقد حكم فيها بالعناد بين المقدم والتالى مقيدا بالآن (قوله) مخصوصة أى وشخصية أيضا (قوله) أو على جميع الاوضاع الممكنة أى التى يمكن اجتماعها مع المقدم أى الاحوال الحاصلة للمقدم بسبب اجتماعه مع الامور الممكنة فاذا قلنا كلما كان زيد انسانا فهو حيوان فقد حكمنا بلزوم

الشكل الاول نحو هذا زيد وزيد انسان وزاد بعضهم قسما رابعا يسمى الطبعية وهى التى لم يبين فيها كمية الافراد ولم تصلح لان تصدق كلية ولا جزئية كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وانما تركها الاكثرون لانها ليست بمعتبرة فى العلوم هذا كله فى الحملية وأمّا الشرطية فالحكم فيها بالاتصال والانفصال ان كان على وضع معين نحو ان جئتنى الآن أكرمتك وزيد الآن امّا كاتب أو غير كاتب فمخصوصة أو على جميع الاوضاع الممكنة

كون زيد حيوانا وهو التالي لكونه انسانا وهو المقدم مع كل وضع من أوضاع زيد ككونه قائما أوقاعدا أومضطجعا على أيمن أو أيسر أوظهره أوبطنه نائما أويقظان آكلا أوشاربا كاأومتكلما ضاحكا أوباكيا أولا ولا كانت الشمس طالعة أولا الى غير ذلك من الاحوال التي يمكن اجتماعها معه (قوله) نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فقد حكم بلزوم وجود النهار لطلوع الشمس على كل وضع يمكن اجتماعه مع طلوعها ككونها مغيمة أوغير مغيمة وكونه أول النهار أوفيما بعده من أجزائه الى آخره وكون الفصل ربيعا أوصيفا أوخريفا أوشتاء وكون البلد شرقيا أوغربيا أوجنوبيا أوشماليا وكونه أول يوم من الشهر أومابعده الى آخره وغيرهذه من أحوال العالم (قوله) ودائما اماأن يكون العدد زوجا الخ فقد حكم فيها بمنافاة زوجية العدد لفرديته على كل وضع يمكن اجتماعه معهما ككون المعدود ذهبا أوفضة أوغيرهما وكون الشمس طالعة أوغائبة وقيدنا الاحوال بالممكنة لانه لواعتبرت الممتنعة أيضا لماصدقت قضية كلية مثلا اذاقيل كلما كان هذا انسانا كان حيوانا واعتبرنا وضعا ممتنعا وهو كون الانسان غير حيوان لم يصدق كلما كان هذا انسانا كان حيوانا والمراد بالامكان هنا الاعم المقابل للامتناع الصادق بالوجوب والجواز (قوله) أوعلى بعضها أي الاوضاع الممكنة (قوله) نحو قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا فقد حكم فيها بملازمة كونه انسانا لكونه حيوانا لا على جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها ككونه حيوانا متفكرا (قوله) وقد يكون اما أن يكون الشئ حيوانا أو أبيض فقد حكم فيها بالعناد بين كون الشئ حيوانا وكونه أبيض لا على جميع الاوضاع الممكنة بل على بعضها وهو كونه اسود (قوله) والا أي ان لم يبين فيها كمية الاوضاع والاحوال كلا أوبعضا كالطلاق ان ولو واذا في المتصلة واما في المنفصلة اي تجريدها عن السور الكلي والجزئي (قوله) ليس البتة أي هذا اللفظ المركب من الكلمتين كالشئ في الحملية (قوله) وقد لا يكون أي هذا اللفظ المركب من الكلمات الثلاثة (قوله) هنا أي في مقام تقسيم الشرطية (قوله) ج أي هذا اللفظ المسمى جيما (قوله) ب أي هذا اللفظ المسمى باء (قوله)

للاختصار

نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ودائما اما أن يكون العدد زوجا أوفردا فمحصورة كلية أوعلى بعضها الغير المعين نحو قد يكون اذا كان الشئ حيوانا كان انسانا وقد يكون اما أن يكون الشئ حيوانا أو أبيض فمحصورة جزئية والا فمهملة نحو ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة واما أن يكون العدد زوجا أوفردا وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما وحيثما ومتى ومتى ما وفي المنفصلة دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون وبالجملة فالاوضاع هنا بمنزلة افراد الموضوع في الحملية واعلم انه قد جرت عادة القوم بأنهم يعبرون عن الموضوع بج وعن المحمول بـ(ب) فيقولون كل (ج ب) دون كل انسان حيوان مثلا

للاختصار علة لقوله يعبرون الخ (قوله) والخطب بفتح الخاء المعجمة وسكون الطاء المهملة أي الحكم (قوله) يسير أي سهل وهو الجواز والاستحسان الاصطلاحي بحيث لا يحكم على مخالفه بالخطأ (قوله) خالفهم أي في تمثيله بالمواد دون الحروف تسهيلا على المبتدي (قوله) كما مر أي في قوله ولا قضية ثلاثة أجزاء الخ (قوله) لا بد لها أي النسبة (قوله) من كيفية أي صفة (قوله) وتسمى أي كيفية النسبة (قوله) مادة أي وعنصرا باعتبار وقوعها في الواقع وأما باعتبار حصولها في العقل فتسمى جهة وعبارة القطب في شرح الشمسية نسبة المحمول الى الموضوع سواء كانت بايجاب أو سلب لا بد لها من كيفية في نفس الامر كالضرورة واللاضرورة والدوام واللادوام وتلك الكيفية الثابتة في نفس الامر تسمى مادة القضية واللفظ الدال عليها في القضية الملفوظة أو حكم العقل بأن النسبة مكيفة بكيفية في القضية المعقولة يسمى جهة ومتى خالفت الجهة مادة القضية كانت كاذبة (قوله) وهي أي القضية الموجهة (قوله) ضرورية أي منسوبة للضرورة أي الوجوب العقلي نسبة الكل لجزئه وهي القضية التي فيها لفظ يدل على ضرورة نسبتها أي اتصافها بأنها ضرورية أي واجبة عقلا لا تقبل الانتفاء وأقسامها سبعة لانها اما أن تطلق ولا تقيد بشئ وتسمى ضرورية مطلقة نحو كل انسان حيوان بالضرورة وهذه بسيطة واما أن تقيد بوصف الموضوع بدون زيادة وتسمى مشروطة عامة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهذه بسيطة أيضا واما أن تقيد بذلك مع زيادة نفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف وتسمى مشروطة خاصة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وهي مركبة من مشروطة عامة وهي ماقبل لا دائما ومطلقة عامة مفهومة من لا دائما أي لا شئ من الكاتب بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت معين بدون زيادة وتسمى وقتية مطلقة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة وهي بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام عند مفارقة ذلك الوقت المعين وتسمى وقتية خاصة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالضرورة وقت الكتابة لا دائما وهذه مركبة من وقتية

للاختصار ولدفع توهم انحصار جزئيات الاحكام في مادة والخطب يسير فلهذا خالفهم المصنف وأنه كما لا بد للقضية من نسبة كما مر لا بد لها من كيفية في الواقع وتسمى مادة فان ذكر لها لفظ يدل عليها سمي جهة وسميت القضية موجهة وهي اما ضرورية نحو كل انسان حيوان بالضرورة

مطلقة ومن مطلقة عامة مأخوذة من لادائما وهي لاشئ من الانسان بمتحرك الاصابع بالاطلاق العام واما أن تقيد بوقت غير معين نحو كل انسان ميت بالضرورة في وقت ما وتسمى منتشرة مطلقة وهذه بسيطة واما أن تقيد بذلك مع نفي الدوام في غير ذلك الوقت نحو كل انسان ميت بالضرورة وقتا ما لادائما وتسمى منتشرة خاصة وهذه مركبة من منتشرة مطلقة وهي السابقة على لادائما ومطلقة عامة مفهومة من لادائما أي لاشئ من الانسان بميت بالاطلاق العام (قوله) أودائمة وهي التي فيها لفظ دال على دوام النسبة وأقسامها ثلاثة لانها اما أن لا تقيد بشئ زائد على ذات الموضوع نحو كل كافر معذب في الآخرة دائما وتسمى دائمة مطلقة واما أن تقيد بوصف الموضوع بلا زيادة نحو كل آكل متحرك الفم دائما مادام آكلا وتسمى عرفية عامة وهاتان بسيطتان واما أن تقيد بذلك مع التعرض لنفي الدوام عند انتفاء ذلك الوصف نحو كل آكل متحرك الفم دائما مادام آكلا لادائما وتسمى عرفية خاصة وهي مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة وهي لاشئ من الآكل بمتحرك الفم بالاطلاق العام والضرورة تستلزم الدوام لا العكس (قوله) أولا ولا أي لاضرورية ولا دائمة هذا صادق بقسمين الممكنة والمطلقة فالممكنة أقسامها خمسة الاولى الممكنة التي أريد أن نسبتها غير ممتنعة سواء كانت ضرورية أودائمة أولا ولا وسواء كان نقيضها ممكنا أودائما أوممتنعا ولا يكون ضروريا والا كانت ممتنعة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان كاتب بالامكان العام وتسمى ممكنة عامة وهي بسيطة الثانية الممكنة الخاصة وهي التي أريد أن نسبتها غير ممتنعة ونقيضها كذلك فلا ضرورة فيهما بل كلا النسبتين ممكن ثبوته ونفيه نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص وتسمى ممكنة خاصة وهي مركبة من ممكنتين عامتين وهما كل انسان كاتب بالامكان العام ولاشئ من الانسان بكاتب بالامكان العام الثالثة الممكنة التي قيد امكانها بوقت معين نحو كل انسان حي بالامكان العام وقت مفارقة الروح له وتسمى ممكنة وقتية الرابعة الممكنة التي قيد امكانها بالدوام نحو كل جرم معدوم بالامكان دائما وتسمى ممكنة دائمة وهي بسيطة الخامسة

أودائمة نحو كل انسان حيوان دائما أولا ولا وتتعدد

الممكنة التي قيد امكانها بحين وصف الموضوع نحو كل آكل لقثائه عادة جائع بالامكان حين أكله وتسمى ممكنة حينية وهي بسيطة والمطلقة أقسامها خمسة الاولى المطلقة التي أريد بها مجرد كون نسبتها فعلية من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا سلبهما نحو كل انسان ميت بالاطلاق العام وتسمى مطلقة عامة وهذه بسيطة الثانية مثلها مع التعرض لنفي دوامها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا دائما وتسمى وجودية لا دائمة وهذه مركبة من مطلقتين عامتين الثالثة مثلها مع التعرض لنفي ضرورتها نحو كل انسان ميت بالاطلاق لا بالضرورة وتسمى وجودية لا ضرورية وهذه مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة الرابعة المطلقة التي قيد اطلاقها بوقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالاطلاق العام وقت كتابته وتسمى مطلقة وقتية وهي بسيطة الخامسة المطلقة التي قيد اطلاقها بحين وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع حين الكتابة وتسمى مطلقة حينية وهي بسيطة فمجموع الموجهات عشرون فالمناسب أو ممكنة أو مطلقة ليشمل ما تقدم والله أعلم (قوله) القضايا أي الضرورية والدائمة والممكنة والمطلقة (قوله) بحسب ذلك أي المذكور من الضرورة والدوام وغيرهما أي بحسب اطلاق الضرورة والدوام والامكان والاطلاق وتقييدها (قوله) وحصرها أي الموجهات (قوله) ثلاث عشرة باسقاط الوقتية والمنتشرة الخاصتين والممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية والمطلقة الوقتية والمطلقة الحينية (قوله) الضروريات أي القضايا التي فيها ألفاظ دالة على ان صفة نسبتها الضرورة أي الوجوب العقلي (قوله) الخمس باسقاط الوقتية والمنتشرة الخاصتين (قوله) الضرورية المطلقة هي التي ذكر فيها لفظ دال على ان وصف النسبة فيها الضرورة بلا قيد زائد على ذات الموضوع نحو كل انسان حيوان بالضرورة ونحو لا شيء من الانسان بحجر بالضرورة وهي بسيطة ووجه تسميتها ظاهر (قوله) والمشروطة العامة وهي التي ذكر فيها لفظ دال على ان النسبة ضرورية لوصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا ونحو لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا وهي بسيطة وسميت

القضايا بحسب ذلك
وحصرها المتأخرون
في ثلاث عشرة قضية ترجع
الى أربعة أقسام الاول
الضروريات الخمس
الضرورية المطلقة
والمشروطة العامة

والمشروطة الخاصة والوقتية والمنتشرة الثانى الدوائم الثلاث الدائمة المطلقة والعرفية العامة والعرفية الخاصة الثالث الممكنات الممكنة العامة

مشروطة لاشتراط الوصف فى ضرورة النسبة (قوله) والمشروطة الخاصة هى العامة بزيادة لادائما وهى مركبة من مشروطة عامة ومطلقة عامة وسميت مشروطة لما تقدم وخاصة لزيادتها بقيد لادائما (قوله) والوقتية هى التى فيها مايدل على الضرورة فى وقت معين نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة وقت كتابته ونحو لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة وقت كتابته وهى بسيطة ووجه تسميتها ظاهر وأسقط من هنا الوقتية الخاصة وهى العامة بزيادة لادائما وهى مركبة من وقتية مطلقة ومطلقة عامة (قوله) والمنتشرة هى التى فيها مايدل على الضرورة فى زمن مبهم نحو كل كاتب متحرك الاصابع فى حين الكتابة ضرورة ونحو لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع حين الكتابة بالضرورة وهى بسيطة وأسقط من هنا المنتشرة الخاصة وهى العامة بزيادة لادائما مركبة من منتشرة مطلقة ومطلقة عامة (قوله) الدوائم أى القضايا التى فيها ألفاظ تدل على ان مادتها الدوام (قوله) الدائمة المطلقة هى التى فيها لفظ يدل على دوام نسبتها بلاقيد زائد على نفس موضوعها نحو كل انسان حيوان دائما ونحو لاشئ من الانسان بحجر دائما وهى بسيطة (قوله) العرفية العامة هى التى فيها مايدل على دوام النسبة بشرط دوام وصف الموضوع نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما مادام كاتبا ونحو لاشئ من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا دائما وهى بسيطة وسميت عرفية لان الشرط المذكور يفهم من العرف وعامة لانها أعم من العرفية الخاصة الآتية (قوله) والعرفية الخاصة هى العرفية العامة بزيادة لادائما وهى مركبة من عرفية عامة ومطلقة عامة ولا يعقل مع الدوام تقييد بوقت أو حين فلذا لم تكن الدوائم سبعا كالضروريات (قوله) الممكنات أى القضايا التى فيها ألفاظ دالة على ان مادتها الامكان (قوله) الممكنة العامة هى التى فيها لفظ دال على ان نسبتها غير ممتنعة ضرورية كانت أولا ونقيضها ممكن أو ممتنع ولا يكون ضروريا والا كانت ممتنعة فلا تكون ممكنة نحو كل انسان حيوان بالامكان العام ونحو لاشئ من الانسان بحجر بالامكان العام وهى بسيطة وسميت ممكنة لان مادتها الامكان وعامة لصدقها

بالواجب

بالواجب والجائز (قوله) الممكنة الخاصة هي التي فيها لفظ يدل على ان نسبتها ليست ممتنعة ولا ضرورية ونقيضها كذلك فلا امتناع ولا ضرورة فيهما فكل منهما قابل للثبوت والانتفاء نحو كل انسان كاتب بالامكان الخاص ونحو لا شيء من الانسان بكاتب بالامكان الخاص ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من ممكنتين عامتين وأسقط من هنا ثلاثا الممكنة الدائمة والممكنة الوقتية والممكنة الحينية (قوله) المطلقات أي القضايا التي فيها ألفاظ دالة على ان مادتها الحصول بالفعل (قوله) المطلقة العامة هي التي فيها لفظ دال على ان نسبتها حصلت بالفعل من غير تعرض لضرورة ولا دوام ولا لرفعهما نحو كل انسان حيوان بالاطلاق العام ونحو لا شيء من الانسان بحجر بالاطلاق العام ووجه تسميتها ظاهر وهي بسيطة (قوله) الوجودية اللادائمة هي المطلقة العامة مع زيادة لا دائما نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لا دائما ونحو لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالاطلاق لا دائما ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقتين عامتين (قوله) والوجودية اللاضرورية هي المطلقة العامة مع زيادة لا ضرورة نحو كل انسان متحرك الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ونحو لا شيء من الانسان بساكن الاصابع بالاطلاق لا بالضرورة ووجه تسميتها ظاهر وهي مركبة من مطلقة عامة وممكنة عامة فعلم ان لا دائما عبارة عن مطلقة عامة ولا ضرورة عبارة عن ممكنة عامة واعلم ان المركبة فيها قضيتان احداهما مبينة لمادة النسبة والاخرى لمادة نقيضها متفقتان في الكم مختلفتان في الكيف والجهة الا الممكنة الخاصة ففيها ممكنتان عامتان والا الوجودية اللادائمة ففيها مطلقتان عامتان (قوله) وبيان هذه القضايا أي تعريفاتها والاقوال الشارحة ماهياتها (قوله) وتمييز مركبها الخ وذلك أن ما فيها لا دائما أو لا ضرورة مركبة وما ليس فيها أحدهذين بسيطة الا الممكنة الخاصة ونظم هذا ابن مرزوق بقوله

وما حوى من القضايا الا كذا * أو خاص امكان مركبا خذا

وما عري عن ذين فالبسيط * فادع لمن قرب بالنشيط

(قوله) التي يحكم فيها بصدق قضية الخ جنس شامل للزومية والاتفاقية

والممكنة الخاصة الرابع المطلقات الثلاث المطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية وبيان هذه القضايا مع أمثلتها وتمييز بسيطها من مركبها مذكور في المطولات ولما فرغ من تقسيم الحملية أخذ في تقسيم الشرطية متصلة كانت أو منفصلة فقال (والمتصلة اما لزومية) وهي التي يحكم فيها بصدق قضية على تقدير صدق أخرى

والتضايف أما العلية فبأن يكون المقدم علة للتالي (كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود) أو معلولا له كقولنا ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة أو يكونا معلولي علة واحدة كقولنا ان كان النهار موجودا فالعالم مضيء اذ وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس وأما التضايف فبأن يكون كل منهما مضافا للآخر كقولنا ان كان زيد أبا عمرو كان عمرو ابنه (واما اتفاقية) وهي التي يكون الحكم فيها بما ذكر لا لعلاقة توجبه بل لمجرد الصحبة والازدواج (كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق) اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان وناهقية الحمار حتى تستلزم احداهما الاخرى بل توافقا على الصدق هنا (والمنفصلة اما حقيقية) وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين طرفيها صدقا وكذبا (كقولنا العدد اما زوج واما فرد وهي مانعة الجمع والخلو معا كما ذكرنا) في المثال لان طرفي القضية فيه

(قوله) لعلاقة الخ فصل مخرج الاتفاقية (قوله) ذلك أي الحكم المذكور (قوله) وهي أي العلاقة (قوله) ما أي شئ جنس شمل العلاقة وغيرها (قوله) بسببه يستلزم الخ فصل مخرج غيرها (قوله) كالعلية بكسر العين واللام مشددة مع المثناة تحت (قوله) فبأن يكون المقدم علة للتالي تصوير للعلية (قوله) بما ذكر أي صدق قضية على تقدير صدق أخرى (قوله) لا لعلاقة الخ فصل مخرج اللزومية أي لا لملاحظة علاقة فلا يقال المعية ممكنة لا بد لها من علة فالعلاقة في الاتفاقية أيضا لكنها غير ظاهرة وغير معلومة لانا نقول طرفاها وان أمكن بينهما علاقة لكنها غير ملاحظة والاتفاقية قسمان عامة وخاصة فالخاصة هي التي حكم فيها بصدق التالي على تقدير صدق المقدم لا لعلاقة كمثال المصنف والعامة هي التي حكم فيها بأن بقاء صدق التالي لا ينافي وقوع المقدم كقوله تعالى ولو أن ما في الارض من شجرة أقلام والبحر يمده من بعده سبعة أبحر ما نفدت كلمات الله فقد مها كون ما في الارض من الشجر أقلام وامداد البحر بسبعة أبحر وهو ممكن الوقوع ولكنه لم يقع وتاليها عدم نفاد كلمات الله تعالى وهو واقع دائما لا يرفعه تقدير وقوع المقدم فقد نفى تعالى عن كلماته النفاد بأبلغ وجه (قوله) اذ لا علاقة بين ناطقية الانسان الخ أي فليست احداهما علة للاخرى ولا معلولي علة واحدة وليست احداهما نسبة متوقفة على الاخرى فان قيل كل أحد يعلم ان كل واحدة منهما مستندة الى ايجاد القادر المختار تبارك وتعالى فهما معلولا علة واحدة وهي ايجاده تعالى فبينهما علاقة مقتضية ذلك والمتكلم عالم بها قلنا المراد بكون المتكلم عالما بالاقتضاء ملاحظته وبناؤه الحكم عليه لا مجرد حصول صورة الاقتضاء في ذهنه ولا شك أن الحاكم بناهقية الحمار على تقدير ناطقية الانسان لا يلاحظ كون الواجب تبارك وتعالى موجدا ولا يبني عليه الحكم وان كان عالما به بل انما يبنيه على مجرد الاتفاق في الوجود بين المقدم والتالي (قوله) حقيقية ومادتها النقيضان نحو العدد اما زوج واما غير زوج أو أحدهما ومساوي الآخر نحو العدد اما زوج أو فرد (قوله) بالتنافي بين طرفيها فصل مخرج الحملية والمتصلة (قوله) صدقا وكذبا أي في الثبوت والانتفاء فصل مخرج مانعة الجمع فقط

طرفيها صدقا فقط (كقولنا هذا الشئ اما شجر أو حجر) اذ يستحيل كون الشئ شجرا وحجرا فلا يجتمع الطرفان على الصدق ويجوز ارتفاعهما معا كأن يكون الشئ حيوانا (واما مانعة الخلوّ فقط) أى دون الجمع وهى التى يحكم فيها بالتنافى بين طرفيها كذبا فقط (كقولنا زيد اما أن يكون فى البحر واما أن لا يغرق) اذ يستحيل كونه فى غير البحر ويغرق فلا يرتفعان ويجوز اجتماعهما على الصدق بأن يكون فى البحر ولا يغرق وسميت الاولى حقيقية لان التنافى بين طرفيها أتم منه فى الاخيرتين والثانية مانعة جمع لاشتمالها على منع الجمع بين طرفيها فى الصدق والثالثة مانعة خلوّ لاشتمالها على منع الخلوّ بين طرفيها فى الكذب اذ الواقع لا يخلو عن أحدهما ومرادهم بالبحر ما يمكن الغرق فيه عادة من ماء بل من سائر المائعات لا البحر نفسه فلا يتوهم اجتماع

ومانعة الخلوّ فقط (قوله) لا يجتمعان أى لا يثبتان معا (قوله) ولا يرتفعان أى لا ينتفيان معا لانهما نقيضان أو مساويان لهما (قوله) مانعة الجمع فقط مادتها شئ وأخص من نقيضه (قوله) صدقا فقط فصل مخرج الحقيقية ومانعة الخلوّ فقط (قوله) اما شجر واما حجر فشجر أخص من لا حجر نقيض حجر وحجر أخص من نقيض شجر وهو لا شجر (قوله) اذ يستحيل كون الشئ شجرا وحجرا اذ يلزم من ثبوت كل منهما ثبوت نقيض الآخر لانه أخص منه فاجتماعهما يستلزم اجتماع النقيضين وهو ممتنع ضرورة (قوله) على الصدق أى فى الثبوت (قوله) ارتفاعهما أى انتفاؤهما معا اذ لا يلزم من ارتفاع الاخص ارتفاع الاعم فلا يلزم من ارتفاعهما ارتفاع النقيضين (قوله) حيوان لا خفاء فى ارتفاع الشجر والحجر معا عنه (قوله) كذبا فقط فصل مخرج الحقيقية ومانعة الجمع فقط ومادتها شئ وأعم من نقيضه (قوله) يكون فى البحر واما أن لا يغرق نقيض يكون فى البحر لا يكون فى البحر بأن يكون فى البر وهذا أخص من لا يغرق لصدقه بكونه فى البحر فى سفينة أيضا ونقيض لا يغرق يغرق وهذا أخص من يكون فى البحر لصدقه بكونه فى سفينة أيضا (قوله) اذ يستحيل كونه فى غير البحر الخ تعليل لكونها مانعة خلوّ وكونه فى غير البحر نقيض يكون فى البحر ويغرق نقيض لا يغرق وهذا تصوير للخلوّ عن الطرفين الذى منعته المنفصلة (قوله) بأن يكون فى البحر ولا يغرق تصوير لاجتماعهما فى الصدق (قوله) الاولى أى مانعة الجمع والخلوّ معا المركبة من نقيضين أو مساويين لهما (قوله) الاخيرتين أى مانعة الجمع فقط ومانعة الخلوّ فقط (قوله) بأن يكون فى بئر الخ تصوير لكذبهما معا (قاعدة) كل مادة صدق فيها موجبة منع الجمع كذب فيها سالبته وصدق فيها سالبة منع الخلوّ وكل مادة صدق فيها موجبة منع الخلوّ كذب فيها سالبته وصدق فيها سالبة منع الجمع (قوله) العدد اما زائد الخ ونحو الكلمة اما اسم أو فعل أو حرف ونحو العنصر اما ماء أو هواء أو نار أو تراب ونحو الكلى اما جنس أو نوع أو فصل أو خاصة أو عرض عام ونحو العدد اما واحد أو اثنان أو ثلاثة أو أربعة أو خمسة الى ما لا نهاية له وهذه الامثلة للحقيقية ومثال مانعة الجمع نحو الشئ اما شجر أو حجر أو حيوان

الطرفين فى الكذب بأن يكون زيد فى بئر أو حوض ويغرق (وقد تكون المنفصلات) الثلاث أى كل منها (ذات أجزاء) كما تكون ذات جزأين كما مرّ (كقولنا العدد اما زائد أو ناقص أو مساو) لانه حكم فيه بأن هذا الجمع

لا يجتمع على عدد واحد ولا يخلو العدد عن أحدها وأورد عليه أن طرفي الحقيقية ومانعة الخلو لا يرتفعان وهنا يرتفعان لان ثولث مساو يرتفع معه زائد وناقص وأجيب بأن المرتفعين وان تعدد لفظهما فهما متحدان معنى والاصل العدد اما مساو أو غير مساو ولكن غير المساوى اما زائد أو ناقص فالعناد حقيقة انما هو بين المساوى وغيره وهذان لا يرتفعان واعلم أن كلا من المتصلات والمنفصلات يتألف من حمليات أو من شرطيات أو منهما وأمثلتها مع بيان أقسامها مذكورة في المطولات ومن الاصطلاحات المنطقية التناقض وقد أخذ في بيانه رحمه الله فقال

(والتناقض هو اختلاف قضيتين)

ويجوز كذبها بكونه غيرها ومثال مانعة الخلو نحو الشئ اما لا شجر أو لا حجر أو لا حيوان فانها لا تكذب جميعا بأن يكون شجرا حجرا حيوانا ويجوز صدقها بأن يكون نقدا أو ثوبا هذا في الموجبة ومثال السالبة الحقيقية ذات الاجزاء نحو ليس اما أن يكون زيد أسود أو كاتبا أو شاعرا أو طويلا ومثال سالبة منع الخلو نحو ليس اما أن يكون هذا الشئ شجرا أو حجرا أو حيوانا ومثال سالبة منع الجمع نحو ليس اما أن يكون هذا الشئ لا شجرا أو لا حجرا أو لا حيوانا والعدد ماتركب من الآحاد هذا حده ويرسم بأنه ما ساوى نصف مجموع حاشيتيه المتوسطتين في القرب أو البعد والزائد في الاصطلاح ما زاد عليه مجموع الكسور الخارجة منه كاثنى عشر اذ مجموع نصفها وثلثها وربعها وسدسها خمسة عشر والناقص عرفا ما نقص عنه مجموع كسوره كأربعة اذ مجموع نصفها وربعها ثلاثة والمساوى ما ساوته كسوره كستة (قوله) لا يجتمع على عدد ولا يخلو الخ أي فهي حقيقية (قوله) عليه أي المثلث (قوله) مساو يرتفع الخ أي وناقص يرتفع معه زائد ومساو وزائد يرتفع معه ناقص ومساو (قوله) وان تعدد لفظهما واوه للحال (قوله) اما مساو أو غير مساو أي أو اما زائد أو غير زائد وغير الزائد اما مساو أو ناقص أو اما ناقص أو غير ناقص وغير الناقص اما مساو أو زائد (قوله) من حمليات أي بعضها مقدم وبعضها تال (قوله) شرطيات أي متصلات بعضها مقدم وبعضها تال أو منفصلات كذلك أو متصلات ومنفصلات كذلك (قوله) منهما أي حمليات وشرطيات متصلات بعضها مقدم وبعضها تال أو حمليات ومنفصلات كذلك (قوله) وأمثلتها مع بيان أقسامها الخ أقسام المتصلة تسعة الاول من حمليتين نحو كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان الثاني من متصلتين نحو متى ما كان كلما كان الشئ انسانا فهو حيوان فهو كلما لم يكن حيوانا لم يكن انسانا الثالث من منفصلتين نحو متى ما كان دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا فدائما اما أن يكون منقسما بمتساويين أو غير منقسم بهما الرابع من حملية ومتصلة نحو متى كان طلوع الشمس علة لوجود النهار فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس عكسه نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فوجود النهار ملزوم لطلوع الشمس

السادس من حملية ومنفصلة نحو كلما كان هذا عددا فهو اما زوج أو فرد السابع عكسه نحو كلما كان هذا اما زوج أو فرد فهو عدد الثامن من متصلة ومنفصلة نحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا التاسع عكسه نحو متى كان دائما اما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا فدائما كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وأقسام المنفصلة ستة الاول من حمليتين نحو العدد ز و ج أو فرد الثاني من متصلتين نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما قد لا يكون اذا كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الثالث من منفصلتين نحو اما أن يكون هذا العدد اما ز وجا أو فردا واما أن يكون ليس اما ز وجا أو فردا الرابع من حملية ومتصلة نحو اما أن يكون طلوع الشمس علة لوجود النهار واما ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الخامس من حملية ومنفصلة كقولك اما أن يكون هذا ليس عددا واما أن لا يكون ز وجا أو فردا السادس من متصلة ومنفصلة نحو اما أن يكون كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما أن تكون الشمس طالعة واما أن لا يكون النهار موجودا أفاده الغنيمي عن بعض الشارحين (مبحث التناقض) (قوله) اختلاف مفردين أي بالايجاب والسلب نحو زيد لا زيد أو بغيرهما نحو السماء والارض هذا هو المشهور بين المنطقيين وبحث فيه بأنه غير جامع لتصريحهم بالتناقض بين المفردين قال صاحب الكشف في فصل عكس النقيض ان التناقض بين المفردين انما يكون بأخذ مفهوم عدمي في مقابلة مفهوم وجودي كما في الشفاء والمباحث الشرقية فنقيض انسان لا انسان وحجر لا حجر وأجيب بأن هذا تعريف لتناقض القضايا خاصة لان الكلام هنا في أحكامها التي لها مدخل في القياس هذا وقال الفنري لا يتصور تناقض بين مفردين لانه ان اعتبر الحكم عليهما خرجا عن كونهما مفردين والا فلا يتعلق بهما نفي ولا ايجاب لاختصاصهما بالاحكام (قوله) اختلاف قضية ومفرد نحو زيد وقام عمرو (قوله) الاختلاف أي بين قضيتين (قوله) بالعدول نحو زيد هو لا كاتب (قوله) والتحصيل نحو ليس زيد بكاتب (قوله) وبغير ذلك كالحملية والشرطية (قوله)

خرج به اختلاف مفردين واختلاف قضية ومفرد (بالايجاب والسلب) خرج به الاختلاف بالاتصال والانفصال وبالكلية والجزئية وبالعدول والتحصيل وبغير ذلك (بحيث يقتضي) الاختلاف

مبحث التناقض

(لذاته أن تكون احداهما) أي احدى القضيتين (صادقة والاخرى كاذبة كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب) فانه صادق بما ذكر وخرج بالحيثية المذكورة الاختلاف بالايجاب والسلب لا بهذه الحيثية نحو زيد ساكن زيد ليس بمتحرك لانهما صادقتان وبقوله لذاته الاختلاف بالحيثية المذكورة لا لذاته نحو زيد انسان زيد ليس بناطق اذ الاختلاف بين هاتين القضيتين لا يقتضي أن تكون احداهما صادقة والاخرى كاذبة لذاته بل بواسطة أن الاولى في قوة زيد ناطق وأن الثانية في قوة زيد ليس بانسان (ولا يتحقق ذلك) أي التناقض في القضيتين المخصوصتين أو المحصورتين (الا بعد اتفاقهما) في ثمان وحدات (في الموضوع)

لذاته بأن يستقل بذلك ولا يحتاج لامر آخر فأينما تحقق الاختلاف لزم صدق احداهما وكذب الاخرى فصل رابع (قوله) فانه أي تعريف التناقض الذي في المتن (قوله) بما ذكر أي باختلاف القضيتين المذكورتين في مثال المصنف (قوله) المذكورة أي في قول المصنف بحيث يقتضي (قوله) الاختلاف أي بين قضيتين (قوله) صادقتان أي ان كانا ساكنا والا فكاذبتان وعلى كل فليستا متناقضتين لان النقيضين لا يجتمعان ولا يرتفعان (قوله) نحو زيد انسان الخ على حذف مضاف أي اختلاف (قوله) بل بواسطة أي بدليل انك لو بدلت ناطق بكاتب مثلا لم يقتض اختلافهما كذب احداهما (قوله) الاولى أي زيد انسان (قوله) الثانية أي زيد ليس بناطق (قوله) في ثمان وحدات قال بعض من حشى الفنري الوحدات المذكورة شروط في وحدة النسبة الحكمية التي هي مورد الايجاب والسلب فلو أمكن تحقق وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتوقف تحقق التناقض على شئ منها وحينئذ فالمعتبر وحدة النسبة الحكمية اهـ وبحث فيه بأن الوحدات الثمانية لا تكفي في تحقق وحدة النسبة اذ لا بد من وحدة العلة فلا تناقض في نحو النجار عامل أي للسلطان النجار ليس بعامل أي لغيره والآلة فلا تناقض في نحو زيد كاتب أي بالقلم الواسطي زيد ليس بكاتب أي بالقلم التركي والمفعول به فلا تناقض في نحو زيد ضارب أي عمرا زيد ليس بضارب أي بكرا والتمييز فلا تناقض في نحو عندي عشرون أي درهما ليس عندي عشرون أي دينارا والحال فلا تناقض في نحو جاء زيد أي راكبا ما جاء زيد أي ماشيا واذا كان الاختلاف في واحد من هذه يرفع التناقض فلا بد من الاتحاد فيها أيضا فلا تكون الوحدات التي توجب التناقض منحصرة في ثمانية فينبغي اعتبار وحدة جامعة للجميع وهي وحدة النسبة الحكمية وأجيب بارجاعها الى الوحدات الثمانية فوحدة العلة والمفعول به ترجعان الى وحدة الاضافة ووحدة الآلة الى وحدة الشرط ووحدة التمييز والحال ترجعان الى وحدة الموضوع ولا يخفى ما في بعضه من التكلف (قوله) في الموضوع والمحمول بحث فيه بتصريحهم بالتناقض في زيد انسان زيد ليس ببشر وفي الانسان ناطق البشر ليس بناطق مع اختلاف المحمول

في

اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم بكر ليس بقائم لم تتناقضا لجواز صدقهما معا أو كذبهما (و) في (المحمول) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد كاتب زيد ليس بشاعر لم تتناقضا (و) في (الزمان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد نائم أي ليلا زيد ليس بنائم أي نهارا لم تتناقضا (و) في (المكان) اذ لو اختلفتا فيه نحو زيد قائم أي في الدار زيد ليس بقائم أي في السوق لم تتناقضا (و) في (الاضافة) اذ لو اختلفتا فيها نحو زيد أب أي لعمرو وزيد ليس بأب أي لبكر لم تتناقضا (و) في (القوة والفعل) اذ لو اختلفتا فيهما بأن تكون النسبة في احداهما بالقوة وفي الاخرى بالفعل نحو الخمر في الدن مسكر أي بالقوة الخمر في الدن ليس بمسكر أي بالفعل لم تتناقضا (و) في (الجزء والكل) اذ لو اختلفتا فيهما نحو الزنجي أسود أي بعضه الزنجي ليس بأسود أي كله لم تتناقضا (و) في (الشرط) اذ لو اختلفتا فيه نحو الجسم مفرق للبصر أي بشرط كونه أبيض الجسم ليس بمفرق للبصر أي بشرط كونه أسود لم تتناقضا ورد المتأخرون هذه الوحدات الى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية وردها بعضهم الى وحدة واحدة وهي وحدة النسبة الحكمية حتى يكون السلب واردا على النسبة التي ورد عليها الايجاب لانه اذا اختلف شئ

في الاول والموضوع في الثاني وأجيب بأن المراد بالاتحاد فيهما ما يشمل الاتحاد في المعنى مع اختلاف اللفظ كما في هذين المثالين واتحاد اللفظ وحده مع اختلاف المعنى يرفع التناقض نحو العين باصرة تريد الحدقة العين ليست باصرة تريد غيرها (قوله) اذ لو اختلفتا أي القضيتان والاولى فلو (قوله) فيه أي الموضوع (قوله) لم تتناقضا أي لجواز صدقهما أو كذبهما معا (قوله) وفي الزمان بحث فيه بتحقق التناقض في نحو زيد أبو عمرو أي أمس زيد ليس أبا عمرو أي اليوم مع اختلاف الزمن وأجيب بمنع التناقض لان صدق احداهما وكذب الاخرى ليس لذات الاختلاف بل لخصوص المادة لان الابوة اذا ثبتت أمس ثبتت فيما بعده على انه يجوز كذبهما بكونه أباله اليوم لا أمس (قوله) الدن بفتح الدال المهملة وشد النون وعاء مدور متسع أعلاه ضيق أسفله (قوله) وفي الجزء والكل ان قلت لم عدت وحدة واحدة والنظر يقتضي عدهما وحدتين وكذا وحدة القوة والفعل فتصير الوحدات عشرا قلت لانه لا يتصور اختلاف القضيتين بالكل وحده أو الجزء كذلك أو القوة كذلك أو الفعل وحده مع اتحاد الموضوع بخلاف سائر الوحدات فيتصور ذلك فيها (قوله) الزنجي الخ بحث فيه بأنهما مهملتان ولا تناقض بينهما بقطع النظر عن اختلافهما بالكل والجزء وأجيب بجعل أل للاستغراق أو للجنس في ضمن بعض غير معين فهما محصورتان أو للعهد فهما شخصيتان (قوله) هذه الوحدات أي الثمانية ما عدا وحدتي الموضوع والمحمول (قوله) الى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية أي لان وحدة المحمول تستلزم وحدة الزمان والمكان والقوة أو الفعل والاضافة لان النوم ليلا غير النوم نهارا والنوم في البيت غير النوم في المسجد والمسكر بالقوة غير المسكر بالفعل وأبوة زيد غير أبوة عمرو واستلزام وحدة الموضوع وحدة الشرط والكل أو الجزء لان الجسم بشرط كونه أبيض غير الجسم بشرط كونه أسود والكل غير الجزء السعد في شرح الشمسية وفيه نظر اذ لا يصح على اطلاقه لانه اذا عكست القضايا

انعكس الامر وصارت وحدة الشرط والكل والجزء راجعة الى وحدة المحمول والبواقي الى وحدة الموضوع فالاولى القول برجوع جميع الوحدات الى وحدتي الموضوع والمحمول من غير تخصيص بل الاصوب الاكتفاء بوحدة النسبة الحكمية (قوله) من الثمان أي الموضوع والمحمول والزمان الخ (قوله) فيما ذكر أي الثمانية المتقدمة (قوله) من الموجبة والسالبة المناسب من الكلية والجزئية (قوله) ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية الخ وجه الحصر ان الايجاب لا يناقضه الا السلب والكلية لا يناقضها الا الجزئية وحاصل ما يقال هنا ان الشخصية يكفي في نقضها تبديل كيفها بشرط الاتحاد فيما تقدم والمحصورة لا بد فيها من التبديل في الكيف والكم والمهملة في قوة الجزئية فنقيضها كلية موجبة كانت أو سالبة (قوله) المحصورات اى بصيغة الجمع أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك وأما المهملة فهي في قوة الجزئية (قوله) والمراد المحصورتان أي الكلية والجزئية مطلقا وهذا بيان لاجمال ما سبق وتتميم له لانه تضمن شرطين زائدين على ما سبق وهما الاختلاف في الكيف والاختلاف في الكم ولما كان أولهما تقدم في حد التناقض استغنى به عن زيادة بيان فيه والثاني لم يتقدم فاحتاج لبيانه واقامة الدليل عليه وانما قال والمراد المحصورتان لان التناقض انما يكون بين قضيتين لا بين الاربع (قوله) لا يتحقق التناقض بينهما الا بعد اختلافهما في الكمية هذا مع عدم اعتبار الجهة فان اعتبرت فلا بد من اختلافها بأن تقابل الضرورة بالامكان والدوام بالاطلاق والدوام بحسب الوصف بالتخصيص بحين من أحيانه فنقيض الضرورية المطلقة ممكنة عامة اذا الامكان العام سلب الضرورة عن النقيض فالامكان العام السالب سلب ضرورة الايجاب فهو نقيضه والامكان العام سلب ضرورة فهو نقيضه ونقيض الدائمة المطلقة مطلقة عامة اذا الايجاب في كل الاوقات ينافيه السلب في البعض وبالعكس وعبرنا بالمنافاة لان ماذكر لازم النقض ونقيض المشروطة العامة ممكنة حينية لان الضرورة الوصفية يناقضها سلب الضرورة الوصفية ونقيض العرفية العامة مطلقة حينية اذ الدوام الوصفي يناقضه الاطلاق الوصفي

وهذا

من الثمان اختلفت النسبة وكذا الموضوع والمحمول في الحملية المقدم والتالي في الشرطية فيشترط اتفاق الشرطيتين فيما ذكر لكن يعبر بدل الموضوع والمحمول بالمقدم والتالي ثم بين ما يناقض كلا من الموجبة والسالبة فقال (ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية كقولنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ونقيض السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان) لما أتى في قوله و (المحصورتان) وفي نسخة المحصورات والمراد المحصورتان (لا يتحقق التناقض بينهما)

وهذا كله فى البسائط وأما المركبات فان كانت كلية فنقضها برفع مجموع أجزائها ويحصل برفع أحدها لا على التعيين وذلك بتفصيلها الى أجزائها وأخذ نقائضها وتركيب منفصلة مانعة خلو مساوية لنقيضها مثلا الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين مختلفتين فى الكيف ونقيض الاطلاق العام الدوام فنقيضها اما دائمة مخالفة أو دائمة موافقة وقس على هذا نقائض باقى المركبات وان كانت جزئية فنقضها بأن يردد بين نقيضى الجزأين لكل فرد فرد فاذا قيل بعض الانسان متحرك لا دائما فنقيضه كل فرد من أفراد الانسان اما متحرك دائما أو ليس بمتحرك دائما أى كل فرد لا يخلو عن هذين وهذا أمر اجمالى وان أردت تفصيله فعليك بالمطولات فان اتفقتا فى الجهة فلا تناقض بينهما لكذب الضروريتين فى مادة الامكان نحو كل انسان كاتب بالضرورة وليس كل انسان كاتبا بالضرورة وتصدق الممكنتان نحو كل انسان كاتب بالامكان ليس كل انسان كاتب بالامكان وتمام الكلام على التناقض بحسب الجهة فى المطولات (قوله) بعد اتفاقهما فى الوحدات السابقة أى وفى الاتصال أو الانفصال واللزومية أو العنادية أو الاتفاقية ان كانتا شرطيتين (قوله) أى الكلية والجزئية بأن تكون احداهما مسورة كلية والاخرى مسورة جزئية أو ما فى حكمها وهى المهملة فان قلت يلزم من اختلافهما بالكلية والجزئية اختلاف الموضوع واتحاده شرط فى التناقض كما تقدم وأجيب بأنه لما كان البعض الذى أريد بموضوع الجزئية داخلا فى موضوع الكلية لزم ورود الايجاب الذى فى احدى القضيتين والسلب الذى فى الاخرى على بعض بعينه فتحقق التناقض فيه واتحادهما فيه وزيادة موضوع الكلية عليه بباقى أفراده لا يمنع ذلك مثلا اذا قلت كل حيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فبعض الحيوان الذى هو موضوع الجزئية كالفرس والحمار والبغل هو بعينه دخل فى موضوع الكلية وهى قد أفادت ثبوت الانسان له والجزئية نفته عنه فقد توارد السلب على محل الايجاب فتناقضا جزما بخلاف الجزئيتين نحو بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان ليس بانسان فيجوز اختلاف المراد بالبعضين بأن يراد بالبعض

بعد اتفاقهما فى الوحدات السابقة (الا بعد اختلافهما فى الكلية) أى الكلية والجزئية

في الموجبة الحيوان الناطق وبما في السالبة غيره فيصدقان معا فلا تناقضان (قوله) لان الكليتين قد تكذبان أي والنقيضان لا يكذبان (قوله) في مادة الامكان أي في قضيتين مادتهما الامكان (قوله) كاتب أي بالفعل (قوله) بكاتب أي بالفعل (قوله) والنقيضان لا يجتمعان راجع لقوله قد يصدقان (قوله) ولا يرتفعان راجع لقوله قد تكذبان فهو تتميم لكلام المصنف (قوله) وهذان المثالان أي المتناقضان المذكوران في المتن وهما قوله كل انسان حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان وقوله لا شئ من الانسان بحيوان وبعض الانسان حيوان (قوله) ومثال الشرطيتين أي المتناقضتين (قوله) كلما كان الانسان كاتبا الخ هذان شرطيتان متصلتان اتفاقيتان ومثال اللزوميتين كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ليس كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ومثالهما منفصلتين دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا ليس دائما اما أن يكون العدد زوجا أو فردا واقتصر على الاتفاقيتين لعلم اللزوميتين منهما بالاولى (قوله) والمهملتان في قوة الجزئيتين أي الموجبة والسالبة فنقيض الموجبة المهملة كلية سالبة نحو الانسان كاتب لا شئ من الانسان بكاتب ونقيض المهملة السالبة كلية موجبة نحو الانسان ليس بكاتب كل انسان كاتب (قوله) العكس احتيج اليه للاستعانة به على تمييز صادق القضايا من كاذبها ولانه قد يعسر الاستدلال على صدق الشئ أو كذبه فيقام الدليل على صدق عكسه أو كذبه وأخره عن التناقض المحتاج اليه لذلك أيضا لان التناقض أقوى منه في ذلك لقوة دلالة صدق النقيض على كذب نقيضه وبالعكس ضرورة استحالة اجتماع النقيضين وارتفاعهما بخلاف دلالة العكس فانها من باب دلالة صدق الملزوم على صدق لازمه ونفي اللازم على نفي ملزومه (قوله) الموافق نعت عكس (قوله) من القضية أي ذات الترتيب الطبيعي حملية كانت أو متصلة احترازا عن المنفصلة فان عكسها لا يؤثر في معناها وهو العناد فليس في أحد طرفيها ما يقتضي كونه مقدما أو تاليا فقولك العدد اما زوج أو فرد كقولك العدد اما فرد أو زوج بخلاف الحملية والمتصلة فان رتبة الموضوع والمقدم التقدم والاستدعاء ورتبة المحمول والتالي التأخر وكونه

(لان الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شئ من الانسان بكاتب والجزئيتين قد تصدقان كقولنا بعض الانسان كاتب بعض الانسان ليس بكاتب) والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان وهذان المثالان للحمليتين ومثال الشرطيتين كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق ليس كلما كان الانسان كاتبا فالحمار ناهق والمهملتان في قوة الجزئيتين كما مرت الاشارة اليه ومن الاصطلاحات المنطقية

(العكس)

وهو ثلاثة أقسام الاول عكس النقيض الموافق وهو تبديل الطرف الاول من القضية

بنقيض الثاني منهما وعكسه مع بقاء الصدق والكيف أي السلب والايجاب نحو كل انسان حيوان كل ما ليس بحيوان ليس بانسان الثاني عكس النقيض المخالف وهو تبديل الطرف الاول من القضية بنقيض الثاني والثاني بعين الاول مع بقاء الصدق دون الكيف نحو كل انسان حيوان لاشئ مما ليس حيوانا بانسان وسمى هذا مخالفا لتخالف طرفيه ايجابا وسلبا والذي قبله موافقا لتوافقه فيهما الثالث العكس المستوى وهو المراد عند الاطلاق وعليه اقتصر المصنف فقال

(العكس)

(وهو أن يصير الموضوع محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب بحاله) بمعنى أن الاصل ان كان موجبا فيكون العكس موجبا أو سالبا فسالبا (و) مع بقاء (التصديق والتكذيب بحاله) وعبر بعضهم بالصدق والكذب وبعضهم بالصدق فقط وهو الحق لان العكس لازم للقضية ولا يلزم من كذب الملزوم كذب اللازم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع صدق عكسه وهو بعض الانسان حيوان بخلاف صدق الملزوم يستحيل معه كذب اللازم وليس المراد بصدقهما في عبارة البعض صدقهما في الواقع بل أن يكون الاصل بحيث لو فرض صدقه لزم صدق العكس ومع هذا فالتعبير بالتصديق أولى منه بالصدق لان التصديق

تابعا فيؤثر عكسهما في معناهما (قوله) بنقيض الثاني فصل مخرج العكس المستوى (قوله) وعكسه فصل مخرج عكس النقيض المخالف (قوله) نحو كل انسان حيوان الخ أي تبديل هذه بهذه (قوله) كل ما ليس بحيوان ليس بانسان موجبة معدولة الطرفين مشتملة على ثبوت أمر عدمي لامر كذلك (قوله) المخالف صفة لعكس (قوله) بنقيض الثاني فصل مخرج العكس المستوى (قوله) بعين الاول فصل مخرج عكس النقيض الموافق (قوله) نحو كل انسان حيوان الخ أي تبديل هذا بما بعده (قوله) لا شئ مما ليس حيوانا بانسان سالبة كلية معدولة الموضوع (قوله) لطرفيه أي موضوعه ومحموله أو مقدمه وتاليه (قوله) لتوافقه على حذف مضاف أي طرفي العكس (قوله) فيهما أي الايجاب أو السلب (قوله) المستوى ويقال المستقيم لاستواء طرفيه واستقامتهما من تبديلهما بالنقيض (قوله) وعليه اقتصر المصنف أي لكونه المستعمل في العلوم والانتاجات غالبا (قوله) يصير اما بضم أوله وفتح ما قبل آخره مشددا أو بضم أوله وكسر ما قبل آخره كذلك (قوله) السلب والايجاب الواو بمعنى أو والاحصر الكيف لانهم تتبعوا القضايا فلم يجدوها بعد التبديل ملازمة للاصل في الصدق الا وهي موافقة له في الكيف (قوله) ومع بقاء التصديق والتكذيب بحاله برهان الدين معنى الكلام هنا على التوزيع يعني ان البقاء للتصديق وكذب العكس يدل على كذب أصله ولا يلزم من كذب الاصل كذب عكسه اذ قد يكذب الاصل ويصدق عكسه نحو كل حيوان انسان وبعض الانسان حيوان وأشار بتقديم التصديق الى كونه من جانب الاصل وبتأخير التكذيب الى كونه من جانب العكس بناء على تقديم الاصل على عكسه فان الاصل ملزوم وعكسه لازم له فان قيل لفظ البقاء يمنع ذلك لدلالته على سبق التكذيب أيضا قلت يجاب بأن المراد بالبقاء بالنسبة للتكذيب الوجود أو يجعل من باب المشاكلة (قوله) وهو أي الاقتصار على الصدق (قوله) صدق العكس أي فرض صدقه (قوله) ومع هذا اى

لا يقتضي وقوع الصدق وعبارته قاصرة على الحملية فلو قال وهو أن يصير الاول ثانيا والثاني أولا لكان أولى لتناوله الشرطيات واعلم أن العكس يطلق كثيرا على القضية الحاصلة بتبديل الموضوع بالمحمول وعكسه وان المراد بهما الموضوع والمحمول في الذكر أعني وصفهما العنواني فلا يرد السؤال بأن العكس لا يصير ذات الموضوع محمولا ووصف المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول ومحموله وصف الموضوع (والموجبة الكلية لا تنعكس كلية) لئلا تنتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع (اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولا يصدق كل حيوان انسان) والا لصدق الاخص على جميع أفراد الاعم وهو محال (بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان حيوان يصدق قولنا بعض الحيوان انسان

كون الحق الاقتصار على الصدق وتأويله بفرضه (قوله) لا يقتضي وقوع الصدق أي فالتعبير به لا يوهم خلاف المراد (قوله) وعبارته أي المصنف في تعريف العكس (قوله) قاصرة على الحملية أي عكسها لتعبيره بالموضوع والمحمول (قوله) وهو أي العكس (قوله) الاول أي الطرف الاول الشامل للموضوع في الحملية والمقدم في الشرطية (قوله) والثاني أي الطرف الثاني الصادق بمحمول الحملية وتالي الشرطية (قوله) لتناوله أي حد العكس (قوله) الشرطيات أي عكسها (قوله) على القضية الحاصلة الخ اي كما يطلق على التصيير والتبديل الذي هو فعل الفاعل حقيقة (قوله) بهما أي الموضوع والمحمول (قوله) وصفهما أي لفظهما (قوله) العنواني بضم فسكون أي المنسوب لعنوان مصدر عنون اذا عبر نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر أي المعنون به عنهما مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان فقد اجتمع فيه ثلاثة أشياء ذات الموضوع أي افراده كزيد وبكر وخالد ووصف الموضوع أي لفظه المعبر به عن هذه الافراد كانسان ويسمى موضوعا بالذكر أيضا وعنوانا أيضا ووصف المحمول الذي هو الحيوان ولا شك انك اذا عكسته الى بعض الحيوان انسان لم تصير افراد الانسان محمولا ولا مفهوم المحمول موضوعا بل موضوع العكس ذات المحمول في الاصل ومحموله مفهوم الموضوع فيه وكذا لا شئ من الانسان بحجر ولا شئ من الحجر بانسان (قوله) فلا يرد السؤال تفريع على قوله وان المراد بهما الخ (قوله) بأن العكس الخ تصوير للسؤال (قوله) ذات الموضوع أي أفراده (قوله) ووصف المحمول أي مفهومه (قوله) ذات المحمول أي افراده (قوله) وصف الموضوع أي مفهومه والحاصل ان المعتبر في موضوع الاصل وموضوع عكسه هو الافراد والذات وفي المحمول فيهما الوصف أي المفهوم (قوله) لا تنعكس كلية أي لا يطرد وقد يتفق في بعض المواد نحو كل انسان ناطق وكل ناطق انسان لكن لا يسمى عكسا اصطلاحا لان شرطه الاطراد (قوله) لئلا تنتقض بمادة يكون المحمول فيها أعم من الموضوع لما كان ماذكره المصنف في تعليل المسئلة مادة جزئية لا يثبت المسئلة الكلية علل الشارح على وجه كلي وجعل ماذكره المصنف كالتقرير بالمثال على ما هو العادة (قوله) يصدق قولنا

بعض

بعض الحيوان انسان أى ويطرد صدقه فى غير هذه المادة أيضا (قوله) فانا نجد الموضوع شيئا معينا الخ هذا استدلال على المدعى السابق من أن الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية وهذا أحد طرق ثلاثة للقوم فى بيان عكوس القضايا ويسمى طريق الافتراض وهو أخفاها ولا يجرى الا فى الموجبات والسوالب المركبة وحاصله أن يفرض الموضوع فردا معينا من ماصدقاته ويحمل عليه المحمول ثم الموضوع فينتظم منهما قياس منتج للعكس ففى مثال المصنف يفرض الموضوع وهو انسان فردا معينا كزيد ويحمل عليه حيوان فنقول زيد حيوان ونحمل عليه انسانا أيضا ونقول زيد انسان فيكون مجموعهما قياسا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المدعى ملازمته للاصل فى الصدق (قوله) موصوفا بالانسان والحيوان أى محمولان عليه الانسان فى الصغرى والحيوان فى الكبرى (قوله) وهو الحيوان الناطق المناسب ابداله بزيد مثلا (قوله) فيكون بعض الحيوان انسانا أى ينتج هذه النتيجة وهى المدعى (قوله) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان الخ هذا تقرير للدعوى السابقة بعينها تمهيدا للاستدلال عليها بطريق آخر يسمى طريق العكس وهو ثانى الطرق الثلاثة التى أثبت بها القوم العكس قال السعد فى شرح الشمسية الثالث طريق العكس وهو ان تعكس نقيض العكس محالا فيكون العكس حقا وانما قلنا ينافى ليشمل المضادة والمناقضة ثم قال وهذا الطريق يجرى فى السوالب أيضا بخلاف طريق الافتراض وعبارة شرح المطالع الثالث طريق العكس وهى أن تعكس نقيض العكس ليرتد لنقيض الاصل ان كان جزئيا أو ضده ان كان كليا وحاصله أن يعكس نقيض العكس المبرهن عليه ويقابل بالقضية الاصلية المفروض صدقها فينافيها ان كان كليا ويناقضها ان كان جزئيا فيحكم بكذبه فيلزم الحكم بكذب معكوسه لانه ملزوم له وكذب اللازم يستلزم كذب ملزومه وهو نقيض العكس فيلزم الحكم بصدق العكس لاستحالة كذب النقيضين معا (قوله) والا أى وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله) وهو أى نقيض بعض الحيوان انسان الموجب

فانا نجد الموضوع شيئا موصوفا بالانسان والحيوان) وهو الحيوان الناطق (فيكون بعض الحيوان انسانا) ولانه اذا صدق كل انسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لاشئ من الحيوان بانسان

الجزئى (قوله) فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان أى لانه يلزم من صدق لاشئ من الحيوان بانسان صدق عكسه وهو لاشئ من الانسان بحيوان وهذا مناف للاصل الصادق وهو كل انسان حيوان فهو كاذب فلزومه وهو لاشئ من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله) فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان أى يلزم فرض صدقه لانه لازم لعكس نقيض العكس وهو لاشئ من الانسان بحيوان لاستلزام السلب الكلى السلب الجزئى وهذا نقيض الاصل الصادق فهذا كاذب فلزومه وهو لاشئ من الانسان بحيوان كاذب فلزومه وهو لاشئ من الحيوان بانسان كاذب فنقيضه وهو بعض الحيوان انسان صادق وهو المطلوب (قوله) وقد كان الاصل أى للعكس (قوله) كل انسان حيوان أى وهذا مفروض الصدق فنافيه أو نقيضه كاذب فلزومه كاذب وهكذا حتى ينتهى لنقيض العكس فيلزم صدق العكس وهو المطلوب (قوله) خلف بضم الخاء المعجمة وسكون اللام أى باطل أو بفتح الخاء أى مرمى خلف الظهر لبطلانه (قوله) أو يضم ذلك النقيض أى للعكس وهو لاشئ من الحيوان بانسان أى مجعولا كبرى للقياس (قوله) الى الاصل أى للعكس المفروض الصدق صغرى (قوله) كل انسان حيوان هذا هو الاصل وهو الصادق (قوله) ولاشئ من الحيوان بانسان هذا نقيض العكس وهذا القياس من الشكل الاول وصغراه موجبة وكبراه كلية فقد استوفى شرطى انتاجه ايجاب صغراه وكلية كبراه (قوله) وهو محال أى ولا خلل فى هيئة القياس لاستيفائه شرطى انتاجه وتكرر الوسط فيه فانحصر الخلل فى مادته وصغراه مفروضة الصدق فانحصر الكذب فى كبراه وهى نقيض العكس فثبت صدق العكس وهو المطلوب ويسمى هذا الطريق الخلف وهو الطريق الثالث من طرق اثبات العكس وحاصله ضم نقيض العكس الى الاصل والنظر الى نتيجة القياس المركب منهما فان كذبت علم من كذبها كذب نقيض العكس وهذا يعلم منه صدق العكس وهو المراد قال العصام الخلف مطلقا هو اثبات الشئ بابطال نقيضه سواء كان الابطال بضم نقيض العكس مع الاصل لينتج

فتلزم المنافاة بين الانسان والحيوان فيصدق ليس بعض الانسان بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان هذا خلف أو يضم ذلك النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا كل انسان حيوان ولاشئ من الحيوان بانسان ينتج لاشئ من الانسان بانسان وهو محال

محالا

محالا أو بعكس النقيض ليتوصل بانعكاسه الى ما ينافي الاصل المفروض الصدق فليس عكس النقيض خارجا عن طريق الخلف الا أن يدعى ان الخلف في باب العكس اصطلاح مغاير لمطلق الخلف ولا موجب لهذه الدعوى اه قيل سمي خلفا لان المتمسك به يثبت مطلوبه بابطال نقيضه فكأنه يأتي مطلوبه لا على الاستقامة بل من خلفه ويؤيده تسمية القياس الذي ينساق الى المطلوب ابتداء من غير تعرض لابطال نقيضه مستقيما (قوله) والموجبة الجزئية تنعكس جزئية بهذه الحجة بحث فيها بنقضها بنحو بعض الانسان زيد فانه لا ينعكس الى بعض زيد انسان لكذبه وأجيب بأنه ليس المراد بزيد هنا معناه المشخص بل مفهوم كلي وهو مسمى زيد لان الجزئي لا يحمل فالعكس المذكور صادق (قوله) فعكس بعض الانسان حيوان الخ تقرير للدعوى تمهيدا للاستدلال عليها بطريق الافتراض (قوله) لانا نجد أي نفرض فهذا اشارة لطريق الافتراض (قوله) شيئا أي فردا معينا من ماصدقاته كزيد (قوله) موصوفا بالحيوان والانسان أي محمولا عليه الحيوان تارة ومحمولا عليه الانسان تارة أخرى فينتظم قضيتان نركبهما قياسا هكذا زيد حيوان وزيد انسان وهذا من الشكل الثالث ويرد الى الاول بعكس الصغرى فيصير بعض الحيوان زيد وزيد انسان فينتج بعض الحيوان انسان وهو العكس المطلوب (قوله) فيكون بعض الحيوان انسانا اشارة لنتيجة هذا القياس (قوله) ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان تقرير للدعوى أيضا تمهيدا للاستدلال عليها بطريق العكس (قوله) والا أي وان لم يصدق بعض الحيوان انسان (قوله) فيلزمه أي النقيض المذكور (قوله) لا شئ من الانسان بحيوان أي لانه عكسه (قوله) وقد كان الاصل أي للعكس المفروض صدقه بعض الانسان حيوان (قوله) هذا خلف أي تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فلزومه وهو نقيض العكس كاذب فالعكس صادق وهذا هو المطلوب (قوله) هذا النقيض أي لا شئ من الحيوان بانسان (قوله) الى الاصل أي بعض الانسان حيوان فينتظم منهما قياس من الشكل الاول هكذا بعض الانسان حيوان ولا شئ من الحيوان بانسان (قوله) لينتج سلب الشئ عن نفسه أي بعض الانسان

(والموجبة الجزئية أيضا تنعكس) موجبة (جزئية بهذه الحجة) فعكس بعض الانسان حيوان بعض الحيوان انسان لانا نجد شيئا موصوفا بالحيوان والانسان فيكون بعض الحيوان انسانا ولانه اذا صدق بعض الانسان حيوان لزم أن يصدق بعض الحيوان انسان والا لصدق نقيضه وهو لا شئ من الحيوان بانسان فيلزمه لا شئ من الانسان بحيوان وقد كان الاصل بعض الانسان حيوان هذا خلف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه كما مر (والسالبة الكلية تنعكس) سالبة (كلية وذلك) أي انعكاسها كلية (بين بنفسه

لصدق نقيضه وهو بعض الحجر انسان وينعكس الى قولنا بعض الانسان حجر وقد كان الاصل لاشئ من الحجر بانسان هذا خلف أو يضم هذا النقيض الى الاصل لينتج سلب الشئ عن نفسه هكذا بعض الانسان حجر ولاشئ من الحجر بانسان لينتج بعض الانسان ليس بانسان وهو محال وانما قال كايه ولم يقل كنفسها لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم دون الجهة والكلام عليه بحسبها طويل يطلب من المطولات (والسالبة الجزئية لاعكس لها لز وما) والا لانتقض بمادة يكون الموضوع فيها أعم من المحمول فيصدق سلب الاخص عن بعض الاعم ولا يصدق سلب الاعم عن بعض الاخص (فانه يصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق عكسه) وهو بعض الانسان ليس بحيوان لصدق نقيضه وهو كل انسان حيوان والا لوجد الكل بدون الجزء وهو محال وقيد بقوله لز وما لانه قد يصدق العكس في بعض المواد الابيض

ليس بانسان ولا خلل الا من نقيض العكس فنقيض العكس كاذب والعكس صادق وهو المراد وهذا الطريق الخلف والوسط طريق العكس (قوله) فانه اذا صدق قولنا لاشئ من الانسان بحجر فقد صدق قولنا لاشئ من الحجر بانسان هذا تقرير للدعوى لا استدلال عليها فلا ينافي قوله وذلك بين بنفسه (قوله) والا لصدق نقيضه الخ تنبيه وتذكير وتدريب للمبتدى على الاستدلال فلا ينافي قول المصنف بين بنفسه وهذا اشارة لطريق العكس ولم يذكر طريق الافتراض لانه لا يجرى في السالبة البسيطة كما تقدم (قوله) وينعكس أى بعض الحجر انسان (قوله) لاشئ من الحجر بانسان صوابه لاشئ من الانسان بحجر (قوله) خلف أى تناقض والاصل صادق فنقيضه كاذب فعكوسه كاذب فنقيضه هو العكس صادق وهو المطلوب (قوله) بعض الانسان حجر صوابه بعض الحجر انسان (قوله) ولاشئ من الحجر بانسان صوابه ولا شئ من الانسان بحجر (قوله) وهو محال أى ولا خلل الا من نقيض العكس فهو كاذب والعكس صادق وهو المطلوب (قوله) لانه انما تعرض للعكس بحسب الكم الخ حاصله ان الكلية والجزئية عبارة عن الكمية التى الكلام فيها فلذا عبر بها بخلاف النفس فتشمل الجهة وهو لم يبين العكس بحسبها (قوله) والسالبة الجزئية الخ بعض الشارحين لم يذكر والمهملة والشخصية لان المهملة في قوة الجزئية والشخصية لا تعتبر في العلوم اه وقال بعض الشارحين الشخصية لا تنعكس وهو الظاهر غنيمي (قوله) والا أى بأن قلنا بانعكاس السالبة الجزئية (قوله) سلب الاخص عن بعض أفراد الاعم أى الذى في الاصل (قوله) سلب الاعم عن بعض الاخص أى الذى في العكس (قوله) لصدق نقيضه أى العكس علة لنفى صدق العكس (قوله) وهو أى نقيض العكس (قوله) والا أى لو صدق العكس هذا اشارة لدليل آخر على كذبه (قوله) الكل أى الاخص كالانسان (قوله) الجزء أى الاعم كالحيوان (قوله) وهو أى صدق الكل بدون جزئه (قوله) وهو محال أى فلزومه وهو العكس محال (قوله) في بعض المواد أى اذا كان بين الموضوع والمحمول تباين كلى كما قال الشارح أو عموم وخصوص وجهى نحو بعض الحيوان ليس بأبيض و بعض

الابيض ليس بحيوان (قوله) من القضايا الخ بيان لما يتوقف القياس عليه (قوله) ومايعرض لها عطف على القضايا (قوله) من تناقض الخ بيان لما يعرض للقضايا (قوله) وغيره أي العكس المستوى فهو عام مراد به خاص (قوله) المقصود أي للمنطق (قوله) الاهم لان المقصود بالذات من العلوم المدونة الاحكام التي ادراكها يسمى تصديقا والمعاني التي ادراكها يسمى تصورا لا تطلب في العلوم المدونة لذاتها بل لكونها وسائط ووسائل للتصديقات فالادراكات التصديقية أشرف منها وأعلى وغرض المنطقي بيان الطريق الموصل الى المجهول التصوري والطريق الموصل الى المجهول التصديقي والقياس هو الموصل الى التصديق فهو أشرف الطريقين وانما لم يقدم في الوضع لتقدم التصور عليه في الطبع اذ الحكم على المجهول أو به محال (قوله) لانه أي القياس (قوله) العمدة أي المعول عليه المعتدّ به دون الاستقراء والتمثيل (قوله) المطالب أي الاحكام والنسب (قوله) التصديقية أي المنسوبة للتصديق نسبة المتعلق بالفتح للمتعلق بالكسر (قوله) تقدير شئ أي تبيين قدره وكميته (قوله) على مثال آخر أي بعرضه على مثال شئ آخر فمثال مضاف لآخر كتقدير الثوب بعرضه على الآلة المسماة ذراعا التي هي مثال للذراع الحقيقي المستحضر في الذهن وكتقدير القمح بعرضه على الآلة المسماة ويبة التي هي مثال للويبة الحقيقية الذهنية وكتقدير مايوزن بعرضه على الآلة التي تسمى رطلا وهو مثال للرطل الذهني (قوله) قول جنس شمل القياس والقضية الواحدة مطلقا (قوله) ملفوظ أو معقول ظاهره انه مشترك بينهما وقال السيد في شرحه القول عندهم هو المؤلف المعقول ويطلق على المؤلف الملفوظ لدلالته على المعقول (قوله) مؤلف انما ذكر ليتعلق به قوله من أقوال ولا فقوله قول مغن عنه (قوله) من أقوال فصل مخرج القضية الواحدة مطلقا (قوله) قولين فأ كثر اشارة الى انه أراد بالجمع مازاد على واحد ضرورة صحة تأليف القياس من مقدمتين قال ملا تاج كل جمع يذكر في التعريف فالمراد به مافوق الواحد فهي قاعدة (قوله) متى سلمت أي الاقوال (قوله) لزم عنها لذاتها أي لزوما ذهنيا بمعنى انه متى حصلت الاقوال في الذهن انتقل الى القول الآخر ولو قال متى سلم

مثلا يصدق بعض الانسان ليس بحجر ويصدق عكسه أيضا وهو بعض الحجر ليس بانسان ولما فرغ مما يتوقف عليه القياس من القضايا وما يعرض لها من تناقض وغيره أخذ في بيان القياس وهو المقصود الاهم لانه العمدة في تحصيل المطالب التصديقية فقال

(القياس)

وهو لغة تقدير شئ على مثال آخر واصطلاحا (هو قول) ملفوظ أو معقول (مؤلف من أقوال) قولين فأكثر (متى سلمت لزم عنها لذاتها

لزم عنه لذاته بتذكير الضمائر لكان أولى انرجع للقول المؤلف من أقوال الذي فيه المادة والصورة ومعنى استلزامها القول الآخر ان يكون لكل من مقدمتيه دخل فيه (قوله) قول آخر فصل مخرج مجموع قولين كجاء زيد وذهب عمرو فان مجموعهما وان استلزم احداهما استلزام الكل لجزئه لكن اللازم ليس مغايرا لكل منهما بل عين احداهما وأيضا ليس لكل واحدة منهما دخل في استلزام الاخرى والازم ان الجزء يستلزم الكل والمقرر خلافه وأن لا توجد احداهما بدون الاخرى وهو باطل (قوله) أى مغايرا لكل منها أى الاقوال بحيث لا يكون عين قضية منها وان كان مؤلفا من حدودها وحاصل معنى المغايرة أن لا يكون القول عين الصغرى ولا نفس الكبرى (قوله) النباش أى لقبر الميت عقب دفنه لاخذ كفنه (قوله) للمال أى الكفن (قوله) والاول أى المؤلف من قولين (قوله) والثانى أى المؤلف من ثلاثة أقوال أو أكثر (قوله) قياسين أى نتيجة أولهما صغرى للثانى ولم تذكر لكونها معلومة والاصل النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق فالنباش سارق وكل سارق تقطع يده وكون القياس مركبا من ثلاث قضايا أمر ظاهرى وفي الحقيقة هما قياسان بسيطان (قوله) القول الواحد أى عرفا وان تركب من قولين بحسب الاصل نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ونحو متى كان كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فتى كان كلما كانت الشمس طالعة فالليل ليس بموجود (قوله) وان لزم عنه لذاته قول آخر الخ نحو كل انسان حيوان فانه يلزمه عكسه المستوى وهو بعض الحيوان انسان وعكس نقيضه الموافق وهو كلما ليس بحيوان ليس بانسان وعكس نقيضه المخالف وهو لا شئ مما ليس بحيوان بانسان واوه للحال أو للمبالغة (قوله) وعكس نقيضه أى الموافق أو المخالف (قوله) لانه لم يتألف الخ علة لقوله نخرج القول الواحد (قوله) والاستقراء والتمثيل أراد به الاستقراء غير التام وهو اجراء حكم أكثر الجزئيات على جميعها بواسطة تتبع أكثرها نحو كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند مضغه لان الانسان والفرس والبعير والشاء والبقر والحمار والبغل كذلك وهذا غير تام لوجود التمساح يحرك فكه الاعلى عند مضغه والتمثيل

قول آخر) أى مغاير لكل منها فالمؤلف من قولين كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فهذا مؤلف من قولين يلزم عنهما قول آخر وهو العالم حادث والمؤلف من أكثر من قولين كقولنا النباش آخذ للمال خفية وكل آخذ للمال خفية سارق وكل سارق تقطع يده فهذا مؤلف من ثلاثة أقوال يلزم عنها قول آخر وهو النباش تقطع يده والاول يسمى قياسا بسيطا والثانى قياسا مركبا لتركبه من قياسين تخرج عن أن يكون قياسا القول الواحد وان لزم عنه لذاته قول آخر كعكسه المستوى وعكس نقيضه لانه لم يتألف من أقوال والاستقراء والتمثيل لانهما

الحاق جزئي بجزئي آخر في حكمه لاشتراكهما في علته نحو النبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره كالخمر ولا يفيد ان اليقين لاحتمال ان حرمة الخمر لذاتها وأما الاستقراء التام فيفيد اليقين كالقياس اذ هو اجراء حكم جميع الجزئيات على كلها وانما يتأتى اذا كانت الجزئيات مضبوطة نحو كل عنصر متحيز لان التراب والماء والهواء والنار متحيزة لانحصار العنصر في الاربعة فلا يوجد له جزئي الا وله هذا الحكم فلذا أفاد اليقين ولذا يحولونه الى صورة القياس نحو العناصر هذه الاربعة وكلها متحيز فالعناصر متحيزة والظاهر ان الاستقراء والتمثيل لا يخرجان عن القياس والا خرجت السفسطة والجدل والخطابة والشعر لعدم افادتها اليقين ويؤيد هذا قول قلا أحمد محل خروج الاستقراء والتمثيل بقيد اللزوم ان أريد به اللزوم العلمي الجزمي فان أريد ماهو أعم فلا يخرجان أفاده الدلجي وفيه نظر فان المنظور له في القياس الاستلزام على فرض التسليم لا افادة اليقين والا كان قاصرا على البرهان والاستلزام على فرض التسليم ليس ثابتا للاستقراء غير التام والتمثيل فهما خارجان ولا يخرج معهما غير البرهان لثبوت الاستلزام له على فرض تسليمه والله سبحانه وتعالى أعلم * وقال بعض الشارحين الاستدلال بشئ على آخر اما بجزئي على جزئي لاشتراكهما في علة الحكم وهو التمثيل وتسميه الفقهاء قياسا نحو النبيذ كالخمر في الحرمة لاسكاره واما بجزئي على كلي لثبوته في أكثر جزئياته وهو الاستقراء وهو تام ان وجد الحكم في جميع جزئياته نحو كل جسم اما جماد أو حيوان أو نبات وكل واحد منها متحيز فكل جسم متحيز ويسمى قياسا مقسما وناقص ان كان الحكم موجودا في أكثر جزئياته كاستقراء أفراد الانسان والفرس والحمار والطير ووجدانها تحرك فكها الاسفل عند مضغها أو بكلي على جزئي أو بكلي على كلي وهو القياس نحو كل انسان حيوان وكل حيوان ماش فكل انسان ماش ونحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك وتسمى هذه الثلاثة حججا ودلائل والعمدة فيها القياس (قوله) وان تألفا الخ واوه حالية (قوله) لا يلزم عنهما المناسب لا يلزم من تسليمها تسليم شئ آخر (قوله) ومايلزم عنه قول آخر لا لذاته الخ عطف على فاعل خرج أيضا (قوله) فلان المريض يتحرك

وان تألفا من أقوال لكن لا يلزم عنهما شئ آخر لامكان التخلف في مدلولهما عنهما ومايلزم عنه قول آخر لا لذاته بل بواسطة مقدمة أجنبية كما في قولنا فلان المريض يتحرك فهو حي

لان لزوم أنه حى انما هو بواسطة أن كل متحرك بالارادة حى وكما فى قياس المساواة وهو ما يتركب من قولين يكون متعلق محمول أولهما موضوع الآخر كقولنا ا مساو لب وب مساو لج فان

هذين القولين يستلزمان ا مساو لج لا لذاتهما بل بواسطة مقدمة أجنبية وهى أن مساوى المساوى لشئ مساو له ولذلك لا يتحقق الاستلزام فيه الا حيث تصدق هذه المقدمة كما فى قولنا ا ملزوم لب وب ملزوم لج فا ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم فان لم تصدق تلك المقدمة لم يحصل منه شئ كما اذا قلنا ا مباين لب وب مباين لج لا يلزم منه أن ا مباين لج لأن مباين المباين لشئ لا يلزم أن يكون مباينا له وكذا اذا قلنا ا نصف ب وب نصف ج لا يلزم منه ان ا نصف ج لان نصف نصف الشئ لا يكون نصفا له والمراد باللزوم ما يعم البين وغيره فيتناول القياس الكامل وهو الشكل الاول وغير الكامل وهو باقى الاشكال وأشار بقوله متى سلمت الى أن تلك الاقوال لا يلزم أن تكون مسلمة فى نفسها بل أن تكون بحيث لو سلمت لزم عنها قول واوه آخر ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة كما مر والذى مقدماته كاذبة كقولنا كل انسان جماد وكل جماد حمار فهذان القولان وان كذبا فى أنفسهما الا أنهما بحيث لو سلما لزم عنهما ان كل انسان حمار

هذه صغرى والكبرى محذوفة أى وكل من يتحرك فهو حى ينتج فلان المريض حى (قوله) لان لزوم انه حى الخ علة لخروجه (قوله) بالارادة هذا هو الواسطة الزائدة على القياس (قوله) وكما فى قياس المساواة عطف على قوله كما فى قولك (قوله) وهو أى قياس المساواة (قوله) ما يتركب من قولين جنس شمل المعرف وغيره (قوله) يكون متعلق بكسر اللام الخ فصل مخرج ما عدا المعرف (قوله) أولهما أى القولين اللذين تركب القياس منهما (قوله) موضوع الآخر أورد عليه انه يلزم خلوه عن تكرار الوسط لانه اما محمول فى الصغرى موضوع فى الكبرى أو عكسه أو محمول فيهما أو موضوع فيهما فليس قياسا فلا حاجة لاخراجه بقوله لذاته وأجيب بانه دخل فى قوله قول مؤلف من قولين متى سلما لزم عنهما قول آخر مع انه ليس قياسا فأخرجه بقوله لذاته (قوله) أجنبية أى ليست احدى مقدمتى القياس (قوله) لشئ صلة المساوى (قوله) مساو له أى الشئ (قوله) ولذلك أى كون الناتج للمقدمة الاجنبية لا لذاته (قوله) فيه أى قياس المساواة (قوله) هذه المقدمة أى الاجنبية (قوله) تلك المقدمة أى الاجنبية (قوله) منه أى قياس المساواة (قوله) شئ أى نتيجة (قوله) لا يلزم أن يكون مباينا له مثلا الانسان مباين للفرس والفرس مباين للناطق ولا يخفى أن الانسان مساو للناطق (قوله) البين أى ما ليس بواسطة كاستلزام الشكل الاول (قوله) وغيره أى ما كان بواسطة كعكس المقدمتين كاستلزام الشكل الرابع أو احداهما كاستلزام الشكل الثانى والثالث (قوله) فيتناول أى تعريف القياس تفريع على قوله المراد باللزوم ما يعم البين وغيره (قوله) الكامل أى المستقل باستلزام النتيجة بحيث لا يحتاج الى رد ولا استدلال (قوله) بحيث لو سلمت أى وان كانت كاذبة (قوله) ليدخل فى التعريف القياس الذى مقدماته صادقة الخ علة لقوله أشار الخ (قوله) والذى مقدماته كاذبة المناسب الاقتصار على هذا اذ هو المحتاج للادخال اذ هو المتوهم خروجه (قوله) وان كذبا فى أنفسهما

واوه حالية (قوله) لان لزوم الشئ للشئ الخ الا انهما بحيث الخ (قوله) كون الشئ أى الملزوم (قوله) وانما قال أى المصنف فى تعريف القياس (قوله) لئلا يلزم أى على قوله من مقدّمات (قوله) لانهم عرفوا المقدمة الخ علة للزوم الدور على أخذها فى تعريف القياس (قوله) لزم الدور أى لتوقف كل منهما على الآخر بأخذه فى تعريفه (قوله) الذى صفة لمحذوف أى القياس جنس شامل الاقترانى والاستثنائى (قوله) لم تذكر فيه نتيجة الخ فصل مخرج الاستثنائى (قوله) بالفعل أى بمادتها وهيئتها قيد لادخال الاقترانى فى تعريفه ولو حذف لم يدخل فيه لذكر نتيجته فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله) فكل جسم حادث هذه هى النتيجة ولم تذكر هى ولا نقيضها فى القياس نعم ذكرت فيه بالقوة لاشتماله على مادتها (قوله) الحدود أى الاصغر والاوسط والاكبر (قوله) الذى صفة لمقدر أى القياس جنس شمل المعرف والاقترانى (قوله) ذكر فيه نتيجة الخ فصل مخرج الاقترانى (قوله) بالفعل أى بالمادة والصورة بحث فيه بأن ذكر النتيجة فيه بالفعل ينافى قوله فى تعريف القياس آخر وبأن ذكر نقيضها فيه بالفعل يستلزم عدم استلزامه النتيجة اذ لا يتصور استلزام شئ واحد نقيضين وأجيب عن الاول بأن معنى آخر كونه ليس عين احدى المقدمتين وهذا لا ينافى ذكرها فيه جزأ من احداهما وعن الثانى بأن المراد بذكر النقيض فى القياس ذكر أجزائه مرتبة مركبة بدون اعتبار التصديق بنسبته (قوله) بأن يكون طرفاها أى موضوعها ومحمولها ان كانت حملية ومقدمها وتاليها ان كانت شرطية فعبر بالطرفين لشمولها تصوير لذكرها أو نقيضها بالفعل فيه (قوله) فيه أى القياس (قوله) بالفعل أى المادة والصورة (قوله) فى الثانى أى المذكور فيه النقيض (قوله) ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود شرطية متصلة كبرى مقدمها الشمس طالعة وتاليها النهار موجود والقاعدة ان وضع المقدم ينتج وضع التالى ورفع التالى ينتج رفع المقدم (قوله) لكن النهار ليس بموجود استثنائية رافعة للتالى (قوله) فالشمس ليست بطالعة نتيجة نقيضها مقدم الشرطية فقد ذكر فى القياس نقيض النتيجة وهو مقدم الشرطية بالفعل (قوله) و فى الاول أى الذى ذكرت فيه النتيجة بالفعل

لان لزوم الشئ للشئ كون الشئ بحيث لو وجد وجد لازمه وان لم يوجد فى الواقع وانما قال من أقوال ولم يقل من مقدمات لئلا يلزم الدور لانهم عرفوا المقدمة بأنها ما جعلت جزء قياس فأخذوا القياس فى تعريفها فلو أخذت هى أيضا فى تعريفه لزم الدور (وهو) أى القياس (اما اقترانى) وهو الذى لم يذكر فيه نتيجة ولا نقيضها بالفعل (كقولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث) وسمى اقترانيا لاقتران الحدود فيه بلا استثناء (واما استثنائى) وهو الذى ذكر فيه نتيجة أو نقيضها بالفعل بأن يكون طرفاها أو طرفا نقيضها مذكورين فيه بالفعل (كقولنا) فى الثانى (ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود فالشمس ليست بطالعة) وفى الاول ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود

لكن الشمس طالعة فالنهار موجود ولا يشكل بما مر من أنه يعتبر فى القياس أن يكون القول اللازم وهو النتيجة مغايرا لكل من مقدماته وهنا ليس كذلك لانا نقول بل هو كذلك لانه ليس بواحد منهما وانما هو جزء احداهما اذ المقدمة ليست قولنا النهار موجود بل استلزام طلوع الشمس له الحاصل ذلك من المقدم والتالى ويسمى ذلك استثنائيا لاشتماله على أداة الاستثناء أعنى لكن (والمكرر بين مقدمتى القياس) فأكثر سواء كان محمولا أم موضوعا ام مقدما أم تاليا (يسمى حدا أوسط) لتوسطه بين طرفى المطلوب (وموضوع المطلوب) فى الحملية ومقدمه فى الشرطية (يسمى حدا أصغر) لانه أخص فى الاغلب والاخص أقل أفرادا

(قوله) لكن الشمس طالعة استثنائية واضعة ومثبتة المقدم فينتج وضع التالى (قوله) فالنهار موجود نتيجة هى عين التالى فهى مذكورة فى القياس بالفعل (قوله) ولا يشكل أى تعريف الاستثنائى بالذى ذكرت فيه النتيجة بالفعل (قوله) بما مر أى بسبب الذى تقدم فى تعريف القياس (قوله) من انه يعتبر الخ بيان لما مر (قوله) وهو النتيجة الاولى وهى النتيجة تأنيث الضمير مراعاة لخبره (قوله) وهنا أى فى الاستثنائى (قوله) ليس أى القول الذى هو النتيجة (قوله) كذلك أى مغايرا لكل من مقدمته (قوله) لانا نقول الخ علة لقوله ولا يشكل الخ (قوله) بل هو أى القول الذى هو النتيجة (قوله) كذلك أى مغاير لكل من مقدمتيه (قوله) لانه أى القول اللازم (قوله) منهما أى المقدمتين (قوله) وانما هو أى القول اللازم (قوله) احداهما أى المقدمتين لانه تال الشرطية (قوله) اذ المقدمة أى الشرطية الكبرى (قوله) بل استلزام طلوع الشمس له أى وجود النهار أى دال استلزام وهو مجموع ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فهذه هى المقدمة الاولى الكبرى والثانية الصغرى لكن الخ ومايلى الفاء فهى النتيجة (قوله) الحاصل ذلك أى الاستلزام نعت له (قوله) ذلك أى المشتمل على النتيجة أو نقيضها بالفعل (قوله) أعنى لكن هذا اصطلاح لاهل المنطق (قوله) محمولا أى فى الصغرى فقط كما فى الشكل الاول أو فيهما كما فى الشكل الثانى (قوله) أم موضوعا أى فيهما كما فى الشكل الثالث أو فى الصغرى فقط كما فى الشكل الرابع وهذا فى الاقترانى الحملى أى الذى مقدمتاه حمليتان (قوله) أم مقدما أى فيهما كما فى الثالث أو فى الصغرى فقط كما فى الرابع (قوله) أم تاليا أى فيهما كما فى الثانى أو فى الصغرى فقط كما فى الاول وهذا فى الاقترانى الشرطى الذى مقدمتاه شرطيتان (قوله) حدا أوسط اما تسميته حدا فلوقوعه طرفا للقضية موضوعا أو محمولا أو مقدما أو تاليا ولكونه طرفا للنسبة (قوله) لتوسطه الخ علة لتسميته أوسط اى لانه وسيلة لنسبة الاكبر للاصغر فهو فى المعنى وسط بينهما (قوله) لانه أخص فى الاغلب وقد يكون مساويا نحو كل انسان ناطق وكل ناطق ضاحك بحث فيه بأنه ظاهر فى الكلية الموجبة اما السالبة الكلية فلا يكون

(ومحوله) في الحملية وتاليه في الشرطية (يسمى حدا أكبر) لانه أعم في الاغلب والاعم أكثر أفرادا (والمقدمة التي فيها الاصغر تسمى الصغرى) لاشتمالها على الاصغر (والتي فيها الاكبر تسمى الكبرى) لاشتمالها على الاكبر واقتران الصغرى بالكبرى في الايجاب والسلب وفي الكلية والجزئية يسمى قرينة وضربا (وهيئة التأليف) الحاصلة (من اجتماع (الصغرى والكبرى تسمى شكلا والاشكال أربعة لان الحد الاوسط ان كان محمولا في الصغرى موضوعا في الكبرى) نحو كل ج ب وكل ب ا (فهو الشكل الاول وان كان محمولا فيهما) نحو كل ج ب ولا شئ من اب (فهو الشكل الثاني وان كان موضوعا فيهما) نحو كل

موضوعها أخص البتة وكذا الموجبة الجزئية وأجيب بأن المراد انه أغلب في الموجبة الكلية التي هي أشرف النتائج لان وضع المنطق لتحصيل العلوم ومسائلها موجبات كلية وبأن النسبة من تتمة المحمول فهو معها أكثر من الموضوع عصام وبحث فيه بأن الصغر والكبر من خواص الاجسام وأجيب أيضا بأنهم شبهوا قلة الافراد بالصغر الذي هو قلة الاجزاء وتناسوا التشبيه وأدرجوا قلة الجزئيات في الصغر وقدروا استعارة الصغر لقلة الافراد ثم اشتقوا منه أصغر بمعنى قليل الافراد على سبيل التبعية ثم صار حقيقة عرفية (قوله) والمقدمة سميت مقدمة لتقدمها على المطلوب الذي هو النتيجة (قوله) واقتران أي اجتماع (قوله) في الايجاب والسلب الواو بمعنى أو وهي مانعة خلو فقط فتجوز الجمع بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة وكذا يقال في قوله في الكلية والجزئية (قوله) قرينة وضربا بعض المحققين اما تسميته قرينة فلانها أمر يدل على المقصود ونصب في الكلام أو المقام ولا خفاء ان هذا الاقتران أمر دال على النتيجة ومنصوب في الكلام وأما تسميته ضربا فلانه نوع من الشكل (قوله) التأليف أي التركيب (قوله) الحاصلة أي للقياس (قوله) تسمى شكلا السعد في شرح الشمسية التحقيق ان القياس باعتبار ايجاب مقدمتيه المقترنتين وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة وضربا وباعتبار الهيئة الحاصلة له من كيفية وضع الحد الاوسط عند الاصغر والاكبر من جهة كونه موضوعا لهما أو محمولا عليهما أو محمولا على أحدهما وموضوعا للآخر تسمى شكلا فقد يتعدد الضرب ويتحد الشكل وقد يكون بالعكس كالموجبتين الكليتين من الشكل الاول والثالث وعبارة القطب واقتران الصغرى بالكبرى في ايجابهما وسلبهما وكليتهما وجزئيتهما يسمى قرينة والهيئة الحاصلة من وضع الحد الاوسط عند الحدين الآخرين بحسب حمله عليهما أو وضعه لهما أو حمله على أحدهما ووضعه للآخر تسمى شكلا اه فالمناسب في عبارة المصنف تبديل الصغرى والكبرى بالاصغر والاكبر ويدل لهذا أيضا قوله الآتي لان الحد الاوسط الخ (قوله) كل ج ب وكل ب ا أي كل انسان حيوان وكل حيوان جسم مثلا (قوله) كل ج ب ولا شئ من اب أي كل انسان حيوان ولا شئ من الجسم

ج ب وكل ج د (فهو الشكل الثالث وان كان موضوعا فى الصغرى محمولا فى الكبرى) نحو كل ب ج وكل اب (فهو الشكل الرابع) فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا فى الثانى والثالث لان المراد بالاوسط اذا وقع موضوعا الذات واذا وقع محمولا المفهوم قلنا وقوعه محمولا وان أريد به المفهوم لكن ليس المراد أن ذات الموضوع عين المفهوم بل انه يصدق عليه المفهوم فيتكرر الاوسط فى جميع الاشكال لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر يصدق عليه مفهوم الاوسط وكل مايصدق عليه مفهوم الاوسط يثبت له الاكبر وقدم الشكل الاول لانه المنتج

بحيوان ينتج بعكس كبراه لا شئ من الانسان بحجر وعكست كبراه ليرجع الى الشكل الاول وهى سالبة كلية تنعكس كنفسها (قوله) كل ج ب وكل ج د أى كل فرس حيوان وكل فرس صهال ينتج بعكس صغراه بعض الحيوان فرس لان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية (قوله) كل ب ج وكل اب أى كل فرس حيوان وكل صهال فرس ينتج بعكس الترتيب أى بجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى كل صهال حيوان وتعكس النتيجة الى بعض الحيوان صهال (قوله) فان قلت فلا يتكرر الحد الاوسط الا فى الثانى والثالث أى دون الاول والرابع فلا يتكرر الحد الاوسط فيهما وتكراره شرط فى كل شكل (قوله) لان المراد بالاوسط الخ علة لنفى تكراره فى الاول والرابع المعلوم من الحصر (قوله) الذات أى الافراد التى يصدق عليها المفهوم (قوله) واذا وقع محمولا المفهوم أى والذات غير المفهوم يقينا والاوسط فى الاول محمول فى الصغرى موضوع فى الكبرى وفى الرابع موضوع فى الصغرى محمول فى الكبرى فاختلف المراد منه فيهما فلم يتكرر فيهما (قوله) عند وقوعه أى الاوسط (قوله) محمولا أى فى صغرى الاول (قوله) وان أريد به أى الاوسط واوه للحال (قوله) ذات الموضوع أى أفراد الاصغر (قوله) عين المفهوم أى للاوسط (قوله) بل انه يصدق عليه المناسب انها أى ذات الموضوع وافراد يصدق عليها (قوله) المفهوم أى للاوسط (قوله) فيتكرر الاوسط تفريع على قوله أنه يصدق عليه المفهوم (قوله) لانه بمنزلة أن يقال ذات الاصغر ظاهر فى الاول دون الرابع لانه بمنزلة أن يقال ذات الاوسط يصدق عليه مفهوم الاصغر وكل مايصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط الا أن يقال ذات الاوسط فى الصغرى انما تعتبر من حيث صدق مفهومه عليها فكانه قيل مايصدق عليه مفهوم الاوسط من الافراد يصدق عليه مفهوم الاصغر وكل مايصدق عليه مفهوم الاكبر يصدق عليه مفهوم الاوسط فقد اعتبر الاوسط من حيث صدق مفهومه فى المقدمتين فقد تكرر فيهما وحاصل الجواب ان ذات موضوع الصغرى فى الاول والرابع يصدق عليه ثلاث مفهومات مفهوم موضوعها ومفهوم الاوسط ومفهوم الاكبر فى نحو كل

انسان

انسان حيوان وكل حيوان جسم ذات الانسان صدق عليها مفهوم الانسان ومفهوم الحيوان ومفهوم الجسم وليس المراد أن افراد الانسان هي نفس مفهوم الحيوان فانه كاذب ضرورة فالمراد بالتكرار أن يكون مفهوم الاوسط معتبرا من حيث صدقه على الافراد ولا شك أنه كذلك في المقدمتين لان حيوانا في المثال المذكور مأخوذ فيهما من حيث صدق مفهومه على الافراد ولا يمنع التكرار كون المراد من الحيوان في الصغرى المفهوم و في الكبرى الذات دون المفهوم لان الاتحاد في المراد ليس بمراد بل المراد تكرار اعتبار صدق المفهوم وقد حصل في المقدمتين فان قيل يرد نحو الانسان حيوان والحيوان جنس فان المراد بالحيوان المفهوم فيهما وقد قالوا لم يتكرر الوسط فيه قلنا نعم أريد به المفهوم فيهما لكن في الصغرى من حيث صدقه وفي الكبرى من حيث هو لا من حيث صدقه فلم يتكرر من حيث الصدق على الافراد فيهما (قوله) للمطالب الاربعة أي الموجبة الكلية والجزئية والسالبة كذلك (قوله) ولانه على النظم الطبيعي أي موافق للطبع في الاستدلال على المطلوب بخلاف باقي الاشكال ولذا ترد اليه عند الاحتياج اليها فمن ثم جعل في الرتبة الاولى والنظم الطبيعي هو الانتقال على التدريج من الاصغر للاوسط ثم منه الى الاكبر وهذا لا يوجد الا في الاول فهو أقرب الى الطبع بمعنى ان الطبيعة مجبولة على الانتقال من الشئ الى الواسطة بأن يتصور العقل أولا شيئا ثم يحكم عليه بالواسطة بأن يحملها عليه ثم يحكم على الواسطة بأن يحمل عليه شيئا آخر فيلزم من هذين الحكمين الحكم على الشئ الاول بالشئ الآخر نحو العالم متغير وكل متغير حادث فانك لما حكمت على جميع أفراد العالم بالمتغير وحكمت على جميع أفراد المتغير بحادث لزم أن يحكم على جميع أفراد العالم بحادث فيكون حكم الواسطة مقتضيا للمطلوب أي الحكم على العالم بحادث فان قلت المقتضي للمطلوب الحكمان لا حكم الواسطة فقط والا لزم أن المقدمة الواحدة مستلزمة النتيجة وكافية في استحضارها وليس كذلك قلت العمدة في الاقتضاء حكم الواسطة والحكم على الاصغر داخل فيه وذلك ان كمال العلم التصديقي بكمال العلم بالمقدمتين ومن جملة الطرفين

للمطالب الاربعة كما سيأتي ولانه على النظم الطبيعي وهو الانتقال

الموضوع وكمال العلم به يقتضي العلم بخصوص كل فرد من أفراده واتصافه بوصفه العنواني الا ترى ان كل متغير حادث مثلا يقتضي الاطلاع على كل فرد من أفراده وعلى اتصافه بالتغير فيكون قولنا العالم متغير داخلا في قولنا وكل متغير حادث ولذا أسندنا الاقتضاء لحكم الواسطة دون الحكم من (قوله) من الموضوع أي الحد الاصغر (قوله) الى المحمول أي الحد الاكبر (قوله) يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول أي لدلالة الكبرى على ثبوت الاكبر لكل ماثبت له الاوسط ومن جملته الاصغر فيثبت له الاكبر (قوله) اليه أي الاول (قوله) لمشاركته أي الثاني (قوله) اياه أي الاول (قوله) لاجله أي الموضوع (قوله) وبعده عن الطبع جدا اذلا يحصل به المطلوب الا بعد اعمال كثيرة ولذا أسقطه الشيخ الرئيس والفارابي من الاشكال فان قلت اذا كان الاوسط موضوعا في صغرى الرابع ومحمولا في كبراه وقع الاوسط في أول القياس وآخره ووقع طرفا المطلوب مقترنين بينهما فينبغي أن يكون الرابع أقرب الاشكال للطبع وأوضحها انتاجا اذ المقصود من تركيب القياس ايقاع المقارنة بين طرفي المطلوب وقد حصلت فيه دون بقية الاشكال فاوجه حكمهم عليه بأنه بعيد عن الطبع جدا قلت وجهه أنه وقع موضوع المطلوب محمولا في صغراه ومحموله موضوعا في كبراه واحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل المحمول موضوعا والموضوع محمولا فكان أبعد الاشكال لما فيه من التغييرين المذكورين بخلاف بقية الاشكال فان منها مالا تغيير فيه أصلا وهو الاول ومافيه تغيير واحد وهما الثاني والثالث اذ وقع في الثاني الطرفان موضوعين فيحتاج عند تركيب النتيجة الى جعل الطرف الثاني محمولا محكوما بمفهومه على الطرف الاول ووقعا في الثالث محمولين فيحتاج عند ذلك الى جعل الاول موضوعا بمعنى الافراد ليحكم عليها بمفهوم الثاني (قوله) والثاني منها أي الاشكال الاربعة وهو ماحمل فيه الاوسط في المقدمتين نحو كل فرس حيوان ولاشئ من الحجر بحيوان ينتج لاشئ من الفرس بحجر (قوله) يرتد أي يرجع (قوله) بعكس الكبرى وهي قولنا في المثال المتقدم لاشئ من الحجر بحيوان وعكسها لاشئ من الحيوان بحجر لانها سالبة كلية عكسها كهي ويضم هذا

من الموضوع الى الحد الاوسط ثم منه الى المحمول حتى يلزم الانتقال من الموضوع الى المحمول ثم الثاني لانه أقرب الاشكال الباقية اليه لمشاركته اياه في صغراه التي هي أشرف المقدمتين لاشتمالها على الموضوع الذي هو أشرف من المحمول لان المحمول انما يطلب لاجله ايجابا أوسلبا ثم الثالث لان له قربا ما اليه لمشاركته اياه في أخس المقدمتين بخلاف الرابع لاقرب له أصلا لمخالفته اياه فيهما وبعده عن الطبع جدا (والثاني منها) يرتد الى الاول بعكس الكبرى)

العكس للصغرى فيرجع للاول هكذا كل فرس حيوان ولا شئ من الحيوان بحجر ينتج لا شئ من الفرس بحجر (قوله) لانها المخالفة للنظم الطبعي أي كبرى الاول علة لتخصيص كبرى الثاني بعكسها (قوله) بأن تقول الخ تصوير لعكس الكبرى (قوله) مثالها السابق أي في قوله وان كان محمولا فيهما نحو كل ج ب ولا شئ من ا ب (قوله) ولا شئ من ب ا أي لانها سالبة كلية عكسها مثلها (قوله) والثالث أي الذي الحد الاوسط موضوع فيه فيهما نحو كل جسم مؤلف وكل جسم حادث (قوله) يرتد أي يرجع (قوله) اليه أي الاول (قوله) بعكس الصغرى بأن يقال في المثال بعض المؤلف جسم اذ عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية ويضم هذا العكس صغرى للكبرى فيرجع للاول هكذا بعض المؤلف جسم وكل جسم حادث ينتج بعض المؤلف حادث (قوله) لذلك أي النظم الطبعي وهي صغرى الاول (قوله) بأن تقول تصوير لعكس الصغرى (قوله) مثاله السابق أي في قوله وان كان موضوعا فيهما نحو كل ج ب وكل ج د (قوله) بعض ب ج أي لانها موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية (قوله) والرابع أي ما وضع فيه الحد الاوسط في الصغرى وحمل في الكبرى نحو كل انسان حيوان وكل ناطق انسان (قوله) يرتد أي يرجع (قوله) اليه أي الاول (قوله) بعكس الترتيب أي بين المقدمتين بتأخير الصغرى وجعلها كبرى وتقديم الكبرى وجعلها صغرى بأن تقول في المثال المتقدم كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان (قوله) بأن تقول الخ تصوير لعكس الترتيب (قوله) مثاله السابق أي في قوله وان كان موضوعا في الصغرى محمولا في الكبرى نحو كل ب ج وكل ا ب (قوله) أو بعكس المقدمتين جميعا أي بعكس كل واحدة باقية في محلها بأن تقول في المثال المتقدم بعض الحيوان انسان وبعض الانسان ناطق فقد رجع الى الاول لكن الضرب عقيم لعدم كلية الكبرى (قوله) بأن تقول فيه أي المثال السابق تصوير لعكس المقدمتين (قوله) بعض ج ب الخ لان الموجبة الكلية عكسها موجبة جزئية (قوله) وان كان هذا الخ واوه للحال (قوله) منه أي الرابع بعكس مقدمتيه (قوله) كل ج ب أي كل انسان حيوان (قوله) ولا شئ

لانها المخالفة للنظم الطبعي بأن تقول في مثاله السابق ولا شئ من ب ا (والثالث يرتد اليه بعكس الصغرى) لانها المخالفة لذلك بأن تقول في مثاله السابق بعض ب ج (والرابع يرتد اليه بعكس الترتيب) بأن تقول في مثاله السابق كل ا ب وكل ب ج (أو بعكس المقدمتين جميعا) بأن تقول فيه بعض ج ب وبعض ب ا وان كان هذا غير منتج لعدم كلية الكبرى ومثال ما ينتج منه كل ج ب ولا شئ من ا ج فيرد

من اج أى من الحجر انسان (قوله) بالعكس أى لكل مقدمة مع بقائها فى محلها (قوله) بعض ب ج أى لان عكس الموجبة الكلية موجبة جزئية (قوله) ولا شئ من ج ا أى لان السالبة الكلية عكسها مثلها ينتج ليس بعض ب ا أى ليس بعض الحيوان حجرا مثلا (قوله) والكامل أى لا نتاجه المطالب الاربعة مع كونه على النظم الطبيعى (قوله) البين أى الظاهر الذى لا خفاء فى انتاجه (قوله) لما مر أى فى قوله لانه على النظم الطبيعى الخ تتميم لا يختص الرد باشكال الاقترانى اذ القياس الاستثنائى يرد الى الاقترانى وعكسه نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج النهار موجود فهذا قياس استثنائى يمكن رده الى الاقترانى بأن تقول هذا زمن طلعت فيه الشمس وكل زمن طلعت الشمس فيه فهو نهار ينتج هذا الزمان نهار ويمكن رد الاقترانى الى الاستثنائى كما تقول بدل العالم متغير وكل متغير حادث كلما كان العالم متغيرا كان حادثا لكنه متغير فهو حادث (قوله) مستقيم أى لا عوج فيه (قوله) سليم أى لا خلل فيه (قوله) فى استنتاجه صلة يحتاج (قوله) لاقربيته أى الثانى (قوله) اليه أى الاول (قوله) كما مر اى فى قوله ثم الثانى لانه أقرب الاشكال الباقية اليه الخ ولان حاصل الثانى الاستدلال بتنافى اللوازم على تنافى الملزومات مثلا كل انسان حيوان ولا شئ من الحجر حيوان فقد تنافى لازم الانسان وهو الحيوان ولازم الحجر وهو لا حيوان فلزم تنافى الانسان والحجر (قوله) عند اختلاف مقدمتيه الخ أى وعند كلية كبراهما فانتاج الثانى متوقف على شرطين اختلاف المقدمتين فى الكيف وكلية كبراهما وحكمة اقتصار المصنف على الاول انه منشأ قربه من الطبع وعدم احتياجه الى رده للاول فهو فى قوة العلة لقوله لا يحتاج الخ ووجه منشئيته ان حاصل الثانى الاستدلال بتنافى اللوازم على تنافى الملزومات كما تقدم وهذا لا يتم الا باختلاف الكيف (قوله) بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة تصوير لاختلافهما فى الكيف (قوله) اذ لو كانتا موجبتين الخ علة لاشتراط اختلافهما كيفا فى انتاجه (قوله) لاختلفت النتيجة أى بصدقها تارة وكذبها أخرى وهذا يفيد عدم لزومها القياس وانها ليست

بالعكس الى بعض ب ج ولا شئ من ج ا (والكامل البين الانتاج) انما (هو) الشكل (الاول) لما مر (والرابع بعيد عن الطبع جدا والذى له عقل سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثانى الى الاول) فى استنتاجه لاقربيته اليه كما مر (وانما ينتج الثانى عند اختلاف مقدمتيه بالايجاب والسلب) بأن تكون احداهما موجبة والاخرى سالبة اذ لو كانتا موجبتين أو سالبتين لاختلفت النتيجة اما فى الموجبتين فلانه يصدق كل انسان حيوان وكل ناطق حيوان والحق

الايجاب ولو بدّلنا الكبرى بقولنا وكل فرس حيوان كان الحق السلب وأمّا في الثاني فلانه يصدق لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الفرس بحجر والحق السلب ولو بدّلنا الكبرى بقولنا ولا شيء من الناطق بحجر كان الحق الايجاب ويشترط في انتاجه أيضا كلية الكبرى والا لاختلفت النتيجة كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وبعض الحيوان فرس والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الصاهل فرس كان الحق السلب وكقولنا كل انسان حيوان وبعض الجسم ليس بحيوان والحق الايجاب ولو قلنا وبعض الحجر ليس بحيوان كان الحق السلب فشرط انتاج الثاني بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه وبحسب الكم كلية الكبرى وشرط انتاج الثالث بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية احدى مقدمتيه وشرط انتاج الرابع بحسب الكيف والكم اما ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى أو اختلافهما بالكيف مع كلية احداهما وشرط انتاج الاول بحسب الكيف ايجاب الصغرى وبحسب الكم كلية الكبرى كما يؤخذ من كلامه الآتي (والشكل الاول هو الذي جعل معيارا العلوم) أي ميزانها لارتداد البقية اليه كما مر (فنورده هنا) وحده مع ضروبه (لجعل دستورا) أي قانونا (ويستنتج منه المطالب كلها) وهي الموجب الكلي والسالب الكلي والموجب الجزئي والسالب الجزئي بخلاف بقية الاشكال

نتيجته اذ يستحيل انفكاك اللازم عن ملزومه (قوله) الايجاب أي كون النتيجة موجبة وهي كل انسان ناطق كما استلزمه القياس (قوله) الكبرى أي كل ناطق حيوان (قوله) السلب أي كون النتيجة سالبة وهي لا شيء من الانسان بفرس أي والذي أنتجه القياس الايجاب وهو بعض الانسان فرس (قوله) كان الحق السلب أي وهو لا شيء من الانسان بفرس كما أنتجه القياس (قوله) كان الحق الايجاب اي وهو كل انسان ناطق والقياس المذكور ينتج لا شيء من الانسان بناطق وهو كاذب (قوله) في انتاجه أي الثاني (قوله) أيضا أي كما اشترط فيه اختلاف الكيف (قوله) والا أي تكن كلية بأن كانت جزئية (قوله) لاختلفت النتيجة أي بصدقها مع صدق القياس تارة وكذبها معه أخرى وهذا يستلزم انها ليست نتيجة لانها لازم وهو لا ينفك عن ملزومه (قوله) والحق الايجاب أي كل انسان حيوان ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بحيوان وهو باطل (قوله) كان الحق السلب أي بعض الانسان ليس بصاهل كما أنتجه القياس (قوله) والحق الايجاب أي كل انسان جسم ونتيجة القياس بعض الانسان ليس بجسم كاذبة (قوله) كان الحق السلب أي بعض الانسان ليس بحجر كما أنتجه القياس (قوله) فشرط انتاج الثاني الخ تفريع على قول المصنف وانما ينتج الخ وقول الشارح ويشترط في انتاجه أيضا الخ (قوله) بحسب الكيف اختلاف مقدمتيه أي في الكيف هذا يفيد أن الثاني لا ينتج الا السالب كليا أو جزئيا اذ النتيجة تتبع الخسيس دائما (قوله) كلية احدى مقدمتيه أي سواء كانت الصغرى أو الكبرى (قوله) كلية احداهما أي كانت الصغرى أو الكبرى (قوله) معيارا للعلوم أي النظرية (قوله) لارتداد البقية اليه المناسب لانتاجه المطالب الاربعة وكونه على النظم الطبيعي (قوله) بخلاف بقية الاشكال أي لان الثاني لا ينتج الا

(وضروبه) كضروب سائر الاشكال بحسب القسمة العقلية ستة عشر لان كلا من مقدمتيه اما موجبة أو سالبة وكل من هاتين اما كلية أو جزئية فجملة كل منهما أربعة والحاصل من ضرب أربعة في أربعة ستة عشر يسقط منها بشرطى انتاجه السابقين اثنا عشر عقيمة ثمانية منها بالاول حاصلة من ضرب الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى في الاربع الكبريات وأربعة بالثاني حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة والجزئية السالبة من الكبرى في الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى فضروبه (المنتجة أربعة الضرب الاول) أن تكون المقدمتان موجبتين كليتين والنتيجة كلية موجبة نحو (كل جسم مؤلف وكل مؤلف حادث فكل جسم حادث الثاني) أن تكونا كليتين والكبرى سالبة والنتيجة سالبة كلية نحو (كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فلا شئ من الجسم بقديم الثالث) أن تكونا موجبتين والصغرى جزئية والنتيجة موجبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث فبعض الجسم حادث الرابع) أن تكون الصغرى موجبة جزئية والكبرى سالبة كلية والنتيجة سالبة جزئية نحو (بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم) والمنتج من ضروب الشكل الثاني أربعة أيضا

السلب والثالث لا ينتج الا الجزئي والرابع لا ينتج الايجاب الكلي (قوله) وضروبه أي الشكل الاول (قوله) سائر أي باقي (قوله) بجملة كل أي صور وأحوال كل (قوله) منهما أي مقدمتيه (قوله) أربعة أي أحوال احدى مقدمتيه وهذا على عدم اعتبار الشخصية والطبيعية في الانتاج وأما على اعتبارهما فيه فصور كل مقدمة ثمانية والحاصل من ضرب ثمانية في مثلها أربعة وستون لكل شكل (قوله) في أربعة أي أحوال الاخرى (قوله) منها أي الستة عشر باعتبار الانتاج (قوله) بشرطى بفتح الطاء مثنى شرط سقطت نونه لاضافته (قوله) السابقين هما ايجاب الصغرى وكلية الكبرى (قوله) اثنا عشر فاعل يسقط (قوله) عقيمة أي لا تنتج حال من اثنى عشر (قوله) منها أي الاثنى عشر (قوله) بالاول أي ايجاب الصغرى (قوله) حاصلة أي الثمانية (قوله) من الصغرى حال من الكلية والجزئية (قوله) الكبريات بدل أو بيان للاربع (قوله) وأربعة عطف على ثمانية (قوله) بالثاني أي كلية الكبرى (قوله) من الكبرى حال من الجزئيتين (قوله) من الصغرى حال من الكلية والجزئية (قوله) الاول كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث جعله أولا لاشتماله على شرفى الكلية والايجاب (قوله) فكل جسم محدث هي النتيجة (قوله) الثاني كل جسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم جعله ثانيا لاشتماله على شرف الكلية التي هي أشرف ولو سالبة من الجزئية ولو موجبة (قوله) فلا شئ من الجسم بقديم هي النتيجة لانها تتبع خسيس المقدمتين في السلب أو الجزئية (قوله) الثالث بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث جعله ثالثا لاشتماله على شرف الايجاب (قوله) فبعض الجسم حادث هذه النتيجة وقد تبعت الصغرى في خسة الجزئية (قوله) الرابع بعض الجسم مؤلف ولا شئ من المؤلف بقديم أخره لاشتماله على خستى السلب والجزئية (قوله) فبعض الجسم ليس بقديم نتيجة تبعت الصغرى في خسة الجزئية والكبرى في خسة السلب (قوله) أربعة ايضا

ومن الثالث ستة ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين وخمسة عند المتقدمين وعليه ابن الحاجب وتفصيل ذلك وأمثلته واقامة البرهان عليه يطلب من المطولات (والقياس الاقترانى يتركب اما من الحمليتين كما مر) فى قولنا كل جسم مؤلف وكل مؤلف محدث (واما من) الشرطيتين (المتصلتين كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وان كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة

أيضا أى لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط كلية الكبرى حاصلة من ضرب الجزئيتين الموجبة والسالبة من الكبرى فى الصغريات الاربع وأربعة كذلك بشرط اختلاف الكيف حاصلة من ضرب الكلية الموجبة كبرى فى الكلية والجزئية الموجبتين من الصغرى والكلية السالبة كبرى فى الكلية والجزئية السالبتين من الصغرى (قوله) ومن الثالث ستة أى لسقوط ثمانية أضرب عقيمة بشرط ايجاب الصغرى حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين فى الكبريات الاربع وضربين بشرط كلية احدى المقدمتين حاصلة من ضرب الجزئية الموجبة صغرى فى الجزئيتين الموجبة والسالبة كبريين (قوله) ومن الرابع ثمانية عند المتأخرين لان شرط انتاجه عندهم اما ايجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافهما كيفا مع كلية احداهما فسقط بشرط كلية الصغرى ضربان من ضرب موجبة جزئية صغرى فى الكلية والجزئية الموجبتين من الكبرى وبشرط اختلاف كيفهما مع كلية احداهما ستة أضرب أربعة حاصلة من ضرب السالبتين الكلية والجزئية صغريين فى السالبتين كذلك كبريين وضربان مؤلفان من جزئيتين الاولى موجبة والثانية سالبة وعكسه (قوله) وخمسة عند المتقدمين لان شرط انتاجه عندهم عدم اجتماع خستين فى مقدمتيه أو احداهما الا الموجبة الجزئية الصغرى فلا تنتج الا مع السالبة الكلية الكبرى فسقط بذلك أحد عشر ضربا من ضرب السالبة الجزئية صغرى فى الكبريات الاربع والسالبة الكلية صغرى فى السالبتين الكلية والجزئية والموجبة الجزئية كبريات والموجبة الكلية صغرى مع السالبة الجزئية كبرى والموجبة الجزئية صغرى مع الموجبة الكلية والجزئية والسالبة الجزئية كبريات (قوله) وتفصيل ذلك أى المذكور من الضروب المنتجة للاشكال الاربعة (قوله) ان كانت الشمس طالعة الخ من الشكل الاول لان المكرر تال فى الصغرى مقدم فى الكبرى ويأتى فيه الشكل الثانى بكون المكرر تاليا فيهما نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان الليل حاصلا فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت الشمس طالعة فالليل موجود والثالث بكونه مقدما فيهما

واما من) الشرطيتين (المنفصلتين كقولنا كل عدد) فهو (اما زوج) وهو المنقسم بمتساويين (أو فرد) وهو ماليس كذلك (وكل زوج اما زوج الزوج) وهو ما تركب من ضرب زوج فى زوج (أو زوج الفرد) وهو ما تركب من ضرب زوج فى فرد وفسره بعضهم بما لو قسم قسمة واحدة لانتهت

قسمته الى عدد فرد غير الواحد كستة وعشرة (ينتج كل عدد اما فرد أو زوج الزوج أو زوج الفرد) وبقى زوج الزوج والفرد وهو ما انقسم أكثر من مرة وانتهى تنصيفه الى عدد فرد ليس بواحد كاثنى عشر اذ كل من نصفيها ستة وهى زوج وكل من نصفى الستة ثلاثة وهى فرد فهذا مركب من القسمين قبله لانه من حيث انه انقسم نصفين كل نصف منهما زوج أشبه زوج الزوج ومن حيث انه وصل به التقسيم الى عدد فرد غير الواحد أشبه زوج الفرد (أو من حملية ومتصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمتصلة كبرى أم بالعكس وهو المطبوع منهما (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان هذا انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة) سواء كانت الحملية صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس مانعة (كقولنا كل عدد اما زوج أو فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمتساويين) فنتيجة هذا منفصلة

نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة والرابع بكونه مقدما فى الصغرى تاليا فى الكبرى نحو كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كانت الارض مضيئة فالشمس طالعة ينتج قد يكون اذا كان النهار موجودا فالارض مضيئة (قوله) واما من المنفصلتين تأتى فيه الاشكال الاربعة أيضا لان المتكرر اما تال فى الصغرى مقدم فى الكبرى أو تال فيهما أو مقدم فيهما أو مقدم فى الصغرى تال فى الكبرى (قوله) المنقسم جنس يشمل الزوج والفرد (قوله) بمتساويين أى صحيحين فصل مخرج الفرد (قوله) ما تركب من ضرب زوج فى زوج كالاربعة والثمانية (قوله) من ضرب زوج فى فرد كستة وعشرة (قوله) أكثر من مرة فصل مخرج زوج الفرد (قوله) ليس بواحد احترز به عن الاربعة فانها زوج زوج فقط (قوله) كاثنى عشر بحث فيه بأنه حصل من ضرب زوج فى زوج ستة فى اثنين فقد دخل فى زوج الزوج المتقدم وأجيب بأن مراده بقوله فيما تقدم من ضرب زوج فى زوج أى فقط (قوله) واما من حملية ومتصلة شرط انتاجه ايجاب المتصلة ولزوميتها ونتيجته متصلة مقدمها مقدم المتصلة وتاليها نتيجة تأليف من تالى المتصلة والحملية (قوله) بالعكس أى المتصلة صغرى والحملية كبرى (قوله) المطبوع أى الموافق للطبع بشرط اشتراك المقدمتين فى تالى المتصلة كما فى مثال المصنف ولذا مثل به المصنف هنا وفيما يأتى ومثال كون الحملية صغرى كل انسان حيوان وكلما كان الشئ حيوانا فهو جسم ينتج كل انسان جسم وانما كان الذى متصلته صغرى مطبوعا لان مقدم المتصلة متميز عن تاليها بحسب المفهوم لان المقدم ملزوم والتالى لازم فيقدم الاول ليوافق الوضع الطبع (قوله) فنتيجة الخ تفريع على قول المصنف ينتج كل عدد اما فرد أو منقسم بمتساويين (قوله) هذا أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملية كبرى (قوله)

مانعة خلو أى وجمع أيضا فهى حقيقية (قوله) مما لم يشارك بفتح الراء أى الطرف الذى لم تشارك الحملية الشرطية فيه وهو فرد فى مثال المصنف (قوله) التأليف أى القياس المؤلف (قوله) مما يشارك بفتح الراء أى الطرف الذى شاركت الحملية الشرطية فيه وهو زوج فى مثال المصنف (قوله) ومن الحملية ونظم القياس المؤلف منهما هذا زوج وكل زوج منقسم بمتساويين ينتج هذا منقسم بمتساويين فتركب المنفصلة من فرد ومن هذه النتيجة هكذا كل عدد اما فرد أو منقسم بمتساويين (قوله) فيه أى القياس المؤلف من منفصلة صغرى وحملية كبرى (قوله) الانفصال أى المنفصلة (قوله) كل ج اما ب الخ أى كل كلمة اما اسم واما فعل واما حرف وكل اسم قول مفرد وكل فعل قول مفرد وكل حرف قول مفرد ينتج كل كلمة قول مفرد مثلا (قوله) المقسم بفتح السين لاشتماله على أقسام متعددة وهذا ان اتحدت نتيجة الاقيسة المؤلفة من الحمليات وأجزاء المنفصلة كما فى المثال المتقدم وشرطه كون المنفصلة كلية مانعة خلو فقط أو حقيقية لانه لا بد من صدق أحد أجزاء المنفصلة والحمليات صادقة فى نفس الامر فأى جزء من أجزاء المنفصلة فرض صدقه يصدق مع ما شاركه من الحمليات وينتج النتيجة المطلوبة وهى فى هذا المثال حملية وهى كل كلمة قول مفرد وأما ان كانت نتائج الاقيسة المؤلفة من ذلك مختلفة فتكون المنفصلة مانعة خلو نحو كل ذى امتداد اما جسم أو سطح أو خط وكل جسم منقسم الى جهات وكل سطح منقسم الى جهتين وكل خط منقسم الى جهة ينتج كل ذى امتداد اما منقسم الى جهات أو الى جهتين أو الى جهة فهى منفصلة لاختلاف محمول الحمليات أفاده الدلجى وفى حاشية أخرى وهو قسمان لان الحمليات فيه اما بعدد أجزاء المنفصلة أو بأقل منها وذلك انه يتألف من كل حملية وجزء من المنفصلة قياس ويكون الاصغر والاكبر مثله فى كل قياس آخر والاوسط مخالف له وتكون النتيجة حملية هى بعينها نتيجة الحملية الاولى مع ما شاركها من أجزاء المنفصلة وشرط انتاجه كون المنفصلة موجبة مانعة خلو أو حقيقية والقسم الاول يسمى الاستقراء التام ومثله المصنف بالحروف ومعنا مثلا كل جسم اما حيوان واما نبات واما معدن وكل

مانعة خلو مركبة مما لم يشارك ومن نتيجة التأليف الحاصل مما يشارك ومن الحملية وقد تتعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط فنتيجة هذا حملية ويسمى القياس المقسم (أو من متصلة ومنفصلة) سواء

كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى أم بالعكس (كقولنا كلما كان هذا انسانا فهو حيوان وكل حيوان فهو اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان هذا انسانا فهو اما ابيض أو أسود) واعلم أن الاشتراك الواقع بين الشرطيتين اما في جزء تام وهو المقدم أو التالي بكماله واما في جزء غير تام من ذلك فالتام كقولنا كلما كان اب فج د ودائما اما ج د أو هز ينتج دائما اما اب أو هز وغير التام كقولنا كلما كان اب فكل ج د ودائما اما كل ده أو ز ينتج كلما كان اب فاما كل ج ه أو ز وتفصيل ذلك وبيان شروطه يطلب من المطولات وشرط الحملية والمتصلة فيما ذكر لزوميتهما (وأما القياس الاستثنائي فيتركب من مقدمتين

حيوان متغير وكل نبات متغير وكل معدن متغير فينتج كل جسم متغير اه (قوله) كانت المتصلة صغرى والمنفصلة كبرى هذا هو المطبوع (قوله) بين الشرطيتين أي أو بين الشرطية والحملية لان الجزء غير التام لا يخص الشرطيتين بل يكون في الحملية والشرطية أيضا (قوله) تام أي فيهما (قوله) وهو أي الجزء التام الذي اشترك فيه المقدمتان (قوله) غير تام أي فيهما (قوله) من ذلك أي المقدم أو التالي وبقي قسم ثالث وهو ان يكون المشترك جزأ تاما في احدى المقدمتين وجزأ غير تام في الاخرى (قوله) كلما كان اب أي الشمس طالعة مثلا (قوله) فكل ج د أي الارض مضيئة (قوله) اما ج د أي الارض مضيئة مثلا (قوله) أو هز أي الليل موجود (قوله) ينتج اما اب أي الشمس طالعة (قوله) أو هز أي الليل موجود بحث فيه بأن هذا ليس على قاعدة الانتاج لانها في المركب من متصلة ومنفصلة مشتركتين في جزء تام ان نتيجته هي نتيجة لازميهما المتصلتين أو نتيجة نفس المتصلة مع لازم المنفصلة مثلا اذا قيل كلما كان الشئ انسانا كان ناطقا ودائما اما أن يكون الشئ ناطقا واما أن يكون الشئ فرسا فالمنفصلة الكبرى يلزمها متصلة وهي كلما كان الشئ ناطقا لم يكن فرسا فتركبها كبرى مع الصغرى المتصلة هكذا كلما كان الشئ انسانا كان ناطقا وكلما كان الشئ ناطقا لم يكن فرسا ينتج كلما كان الشئ انسانا لم يكن فرسا فهذه نتيجة القياس الاصلي وأجيب بأن الشارح أخذ لازم النتيجة المذكورة اذ يلزمها منفصلة مركبة من عين مقدمها ونقيض تاليها وهي دائما اما أن يكون الشئ انسانا أو يكون فرسا تقريبا للمبتدي (قوله) وغير التام كقولنا أي في متصلة صغرى ومنفصلة كبرى مشتركتين في الجزء الثاني من تالي المتصلة والجزء الاول من مقدم المنفصلة ومثاله بالمواد كلما كان الشئ حيوانا فكل ناطق انسان ودائما كل ناطق اما أبيض أو أسود ينتج كلما كان الشئ حيوانا فكل انسان اما أبيض أو أسود (قوله) لزوميتهما فخرجت الاتفاقية في المقدمتين أو احداهما وفيه بسط يعلم من المطولات لكن وصف اللزومية لا يأتي في الحملية (قوله) وأما القياس الاستثنائي لا يكون من حمليات محضة

وتنعقد

مبحث القياس الاستثنائي

وتنعقد فيه الاشكال الاربعة واقسامه خمسة لانها امامن متصلتين أو منفصلتين أومتصلة ومنفصلة أوحملية مع احداهما وشروطه ثلاثة الاول كون المتصلة لزومية والمنفصلة عنادية فان كانت احداهما اتفاقية فهو عقيم والثاني كون الشرطية موجبة اذمدلول السالبة رفع اللزوم أوالعناد فلا يلزم من وضع أحدهما وضع الآخر ولا رفعه والثالث كليتهما أوكلية وضع أحد الطرفين أو رفعه اذلو كانتا جزئيتين لجاز أن يكون اللزوم فيهما في بعض الاوقات والحالات وثبوت المقدم في وقت أوحال آخر فلا يلزم ثبوت الآخر نعم قال السنوسي المدار على كون الاستثناء في وقت اللزوم وان لم يصرح بالكلية (قوله) احداهما شرطية أي وهي ماقبل لكن والاخرى ما بعد لكن ومقتضى القسمة العقلية ان أقسامه ستة عشر ضربا لان الشرطية امامتصلة أوحقيقية أومانعة جمع أومانعة خلوفهذه أربعة وفي كل الاستثناء اما لعين المقدم أونقيضه أولعين التالي أونقيضه منها ستة عقيمة استثناء نقيض المقدم أوعين التالي في المتصلة أونقيض كل منهما في مانعة الجمع أوعين كل منهما في مانعة الخلو وعشرة منتجة استثناء عين أونقيض أحدهما في الحقيقية وعين أحدهما في مانعة الجمع ونقيض أحدهما في مانعة الخلو وعين المقدم ونقيض التالي في المتصلة (قوله) أحد جزئيها أي المقدم أوالتالي (قوله) أو رفعه أي أحد جزئيها مقدما كان أوتاليا (قوله) ليلزم وضع الجزء الآخر أو رفعه راجعان للوضع والرفع وذلك لان وضع مقدم المتصلة ينتج وضع تاليها و وضع مقدم الحقيقية ومانعة الجمع ينتج رفع تاليهما و رفع تالي المتصلة ينتج رفع مقدمها و رفع أحد جزئي الحقيقية ومانعة الخلو ينتج وضع الآخر (قوله) الموضوعة أي المذكورة (قوله) فيه أي القياس الاستثنائي (قوله) والا أي بأن لم ينتج استثناء عين المقدم عين التالي (قوله) اللازم أي التالي (قوله) عن الملزوم أي المقدم (قوله) اللزوم أي كون التالي لازما للمقدم وبحث في قولهم استثناء عين التالي ينتج عين المقدم بأنه يفيد أن المستلزم للنتيجة الاستثنائية وحدها وهذا خلاف ماتقدم في تعريف القياس فالاولى أن يقال اذا استثنى عين المقدم من المتصلة أنتج عين تاليها واذا استثنى نقيض التالي منها أنتج

احداهما شرطية والاخرى
وضع أحد جزأيها أي اثباته
أو رفعه أي نفيه ليلزم وضع
الجزء الآخر أو رفعه
(فالشرطية الموضوعة فيه ان
كانت متصلة فاستثناء عين
المقدم ينتج عين التالي)
والا لزم انفكاك اللازم عن
الملزوم فيبطل اللزوم
(كقولنا ان كان هذا
انسانا فهو حيوان لكنه
انسان فهو حيوان)

(واستثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدم) والالزم وجود الملزوم بدون اللازم فبطل اللزوم (كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا) فلا ينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى اذلا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم وشرط انتاج المتصلة لزومها وايجاب الشرطية وكليتها أوكلية الاستثناء (وان كانت) أى الشرطية الموضوعة فى الاستثناء (منفصلة) حقيقية (فاستثناء عين أحد الجزأين) مقدما كان أو تاليا (ينتج نقيض التالى) أى الآخر لامتناع الجمع بينهما كقولنا العدد اما زوج أوفرد لكنه زوج ينتج أنه ليس بفرد أولكنه فرد ينتج انه ليس بزوج (واستثناء نقيض أحدهما ينتج عين التالى) أى الآخر لامتناع رفعهما كقولنا فى هذا المثال لكنه ليس بزوج ينتج أنه فرد أولكنه ليس بفرد ينتج أنه زوج وأما مانعة الخلو وهى المركبة من قضيتين

نقيض المقدم منها (قوله) فلاينتج استثناء عين التالى عين المقدم بيان لمفهوم المقدم فى قول المصنف فاستثناء عين المقدم الخ (قوله) اذلا يلزم من وجود اللازم وجود الملزوم لجواز كون اللازم أعم من الملزوم ولا يلزم من وجود الاعم وجود الاخص كالانسان الملزوم للحيوان فيلزم من وجود الانسان وجود الحيوان ولا يلزم من وجود الحيوان وجود الانسان (قوله) وجود الملزوم أى المقدم (قوله) بدون اللازم أى التالى (قوله) فلاينتج استثناء نقيض المقدم نقيض التالى بيان لمفهوم التالى فى قول المصنف واستثناء نقيض التالى الخ (قوله) اذلا يلزم من عدم الملزوم عدم اللازم أى لجواز كون الملزوم أخص من اللازم ولا يلزم من عدم الاخص عدم الاعم والحاصل انه يلزم من اثبات عين المقدم اثبات عين التالى ولاعكس ويلزم من اثبات نقيض التالى اثبات نقيض المقدم ولاعكس فللمتصلة أربعة أضرب ضربان منتجان وضربان عقيمان (قوله) وايجاب الشرطية فيه اظهار فى محل الضمير أى لان معنى السالبة نفى اللزوم بين الطرفين فلا يلزم من وضع أحدهما أو رفعه وضع الآخر ولا رفعه (قوله) وكليتها اذلو كانت جزئية لافادت أن اللزوم فى بعض الزمن وهذا لا يستلزم اللزوم فى غيره فلا يلزم من الوضع أو الرفع الوضع أو الرفع فى غيره القطب فى شرح الشمسية وثالثها أحد أمرين اما كلية الشرطية أو كلية الاستثنائية أى كلية الوضع أو الرفع فانه لو انتفى الامران احتمل أن يكون اللزوم أو العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع آخر فلا يلزم من اثبات أحد جزئى الشرطية أو نفيه ثبوت الآخر أو انتفاؤه اللهم الا اذا كان وقت الاتصال أو الانفصال ووضعهما هو بعينه وقت الاستثناء ووضعه فان القياس ينتج حينئذ ضرورة نحو ان قدم زيد وقتا لظهر مع عمرو أكرمته لكنه قدم مع عمرو فى ذلك الوقت فأكرمته والمراد بكلية الاستثناء ليس تحققه فى جميع الازمنة فقط بل مع جميع الاوضاع التى لا تنافى وضع المقدم (قوله) حقيقية أى مانعة جمع وخلو معا مركبة من نقيضين أو من شئ ومساوى نقيضه (قوله) واما مانعة الخلو أى فقط بيان لبعض

كل منهما أعم من نقيض الاخرى فاستثناء نقيض أحد الطرفين ينتج عين الآخر لامتناع الخلو عنهما واستثناء العين لا ينتج لاحتمال اجتماعهما

على الصدق كقولنا هذا الشئ اما لاشجر أو لاحجر لكنه شجر فهو لاحجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه لاحجر وأما مانعة الجمع وهي المركبة من قضيتين كل منهما أخص من نقيض الاخرى فاستثناء أحد الطرفين ينتج نقيض الآخر لامتناع اجتماعهما على الصدق واستثناء النقيض لا ينتج لاحتمال اجتماعهما على الكذب كقولنا هذا الشئ اما شجر أو حجر لكنه شجر فهو لاحجر أو لكنه حجر فهو لاشجر بخلاف لكنه لاشجر أو لكنه لاحجر

(البرهان)

(وهو قياس مؤلف من مقدمات يقينية) وقوله (لانتاج يقينيات) ذكره تكميلا لاجزاء حد البرهان لانه علة غائية له واليقين اعتقاد أن الشئ كذا مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا مع مطابقته للواقع وامتناع تغيره والبرهان

مفهوم قوله حقيقية (قوله) كل منهما أعم من نقيض الاخرى نحو هذا اما لاشجر واما لاحجر فلاشجر يشمل الحيوان والحجر الذي هو نقيض لاحجر ولاحجر يشمل الحيوان والشجر الذي هو نقيض لاشجر فكل من لاشجر ولاحجر أعم من نقيض الآخر ونحو زيد اما في البحر واما أن لا يغرق فنقيض لا يغرق يغرق والكون في البحر يشمله ويشمل السلامة من الغرق بنحو سفينة أو عوم ونقيض في البحر ليس في البحر ونفي الغرق يشمل السلامة المذكورة فكل منهما أعم من نقيض الآخر ويلزم من نفي الاعم نفي الاخص فيلزم من انتفائهما انتفاء النقيضين وهو محال فلذا أنتج رفع أحدهما وضع الآخر (قوله) لامتناع الخلو عنهما لاستلزامه الخلو عن النقيضين (قوله) واستثناء العين أي عين أحدهما (قوله) لا ينتج فضروبها أربعة اثنان منتجان واثنان عقيمان (قوله) لامتناع اجتماعهما على الصدق أي لاستلزامه اجتماع النقيضين على الصدق اذ يلزم من صدق الاخص صدق الاعم فلو صدقا معا الصدق كل منهما مع صدق نقيضه وهو محال (قوله) لاحتمال اجتماعهما على الكذب اذ لا يستلزم ذلك كذب النقيضين اذ لا يلزم من كذب الاخص كذب الاعم (قوله) اما شجر أو حجر فنقيض شجر لاشجر وهو أعم من حجر لشموله الحيوان أيضا ونقيض حجر لاحجر وهو أعم من شجر لانفراده عنه بالحيوان (قوله) لكنه شجر الخ فلها ضربان منتجان وضربان عقيمان (قوله) قياس جنس شمل البرهان والجدل والخطابة والشعر والسفسطة (قوله) يقينية فصل مخرج الاربعة الاخيرة نحو سقف البيت جزء منه وكل جزء أصغر من كله (قوله) اعتقاد أن الشئ كذا جنس شمل اليقين والظن والتقليد والجهل المركب (قوله) مع اعتقاد أنه لا يكون الا كذا فصل مخرج الظن (قوله) مع مطابقته للواقع فصل مخرج الجهل المركب (قوله) وامتناع تغيره أي الاعتقاد فصل مخرج التقليد (قوله) لمي بكسر اللام والميم مشددة مع الياء نسبة للم كما يأتي (قوله) ما كان الحد الاوسط فيه علة

وهو ما كان الحد الوسط فيه علة

قسمان أحدهما لمي

النسبة الاكبر الى الاصغر

في الذهن والخارج كقولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط علة لثبوت الحمى لزيد في الذهن والخارج ويسمى لميا لافادته اللمية اى العلة اذ يجاب بها السؤال بلم كان كذا والثاني انى وهو ما كان الحد الوسط علة لذلك في الذهن لا في الخارج كقولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى علة لثبوت تعفن الاخلاط لزيد في الذهن وليست علة له في الخارج بل الامر بالعكس اذ التعفن علة للحمى كما مر ويسمى انيا لاقتصاره على انية الحكم أى ثبوته دون لميته من قولهم ان الامر كذا فهو منسوب لان والاول للم (واليقينيات أقسام) ستة (أوليات) وهى

لنسبة الاكبر الى الاصغر جنس شمل اللمى والانى (قوله) في الذهن والخارج فصل مخرج الانى (قوله) والثاني انى بكسر الهمز والنون مشددا أى منسوب لان السعد في شرح الشمسية الاوسط في البرهان لا بد أن يكون علة لحصول التصديق بالحكم المطلوب والا فلا يكون البرهان برهانا عليه ثم لا يخلو اما أن يكون مع ذلك علة لوجود الحكم في الخارج أيضا ويسمى برهانا لميا لافادته اللمية أعنى علة الحكم على الاطلاق واما أن لا يكون كذلك ويسمى برهانا انيا لافادته الانية أعنى الثبوت في العقل دون العلة في الوجود والانى ان كان معلولا لوجود الحكم في الخارج يسمى دليلا نحو زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط والا فلا يسمى باسم خاص نحو هذه الحمى تشتد غبا فهي محرقة فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق بل كلاهما معلولان للاصغر وهو المتعفن خارجا (قوله) لا في الخارج خرج به اللمى (قوله) واليقينيات ستة أوليات ظاهر كلام المصنف ان مقدمات البرهان يجب أن تكون من هذه الست وليس هذا مراده فان مقدماته قسمان مقدمات أولية ومقدمات ثوانى أو فوقها فالاول الضروريات الست والثواني وما فوقها هي المكتسبات وأما ما يقال من ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمعناه أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا أى واجبا سواء كانت ضرورية في نفسها أى نسبتها واجبة أو كانت ممكنة أى نسبتها غير واجبة أو كانت وجودية أى نسبتها واقعة بالفعل من غير تعرض فيها للوجوب والدوام ولا غيرهما وسواء كانت بديهية أو مكتسبة قال السعد في شرح الشمسية أقول مقدمات البرهان لا يجب أن تكون من الضروريات الست بل قد تكون من الكسبيات المنتهية اليها فمراد المصنف ان القياس الذى مواده الاول من الضروريات الست سواء كانت مقدمتاه ضروريتين أو مكتسبتين أو مختلفتين يسمى برهانا وما يقال ان البرهان لا يتألف الا من الضروريات فمعناه أنه لا يتألف الا من قضايا يكون التصديق بها ضروريا سواء كانت ضرورية في نفسها أو ممكنة أو وجودية وسواء كانت بديهية أو مكتسبة فهو اذن قياس مؤلف من يقينيات لافادة اليقين اه (قوله) أوليات بفتح الهمز والواو وكسر

اللام مثقلا (قوله) ما يحكم العقل فيه جنس يشمل الاقسام الستة وغيرها (قوله) بمجرد تصور طرفيه فصل مخرج ماسوى المعرف والمراد بالطرفين الموضوع والمحمول فى الحملية والمقدم والتالى فى الشرطية وسواء كان تصور الطرفين ضروريا نحو الواحد نصف الاثنين أو نظريا نحو الانسان حيوان وقد يتوقف العقل فى الحكم الاولى بعد تصور طرفيه لعارض كنقصان الغريزة كحال الصبيان والبله أو تدنس الفطرة بالعقائد المضادة للاوليات كحال بعض العوام والجهال فلا يخرجها ذلك عن كونها أوليات (قوله) مالا يحكم العقل فيه بمجرد ذلك أى تصور الطرفين خرج به الاوليات (قوله) بل يحتاج الى المشاهدة بالحس خرج به المجربات ومابليها (قوله) فان كان الحس ظاهرا أى كالبصر والسمع واللمس (قوله) وان كان بالمنا جعل الشارح المشاهدات شاملة للحسيات والوجدانيات كما فى الشمسية ومنهم من جعل الحسيات قسما مستقلا وخص اسم المشاهدات بالوجدانيات والاحكام الحسية والوجدانية كلها جزئيات فان الحس الباطنى مثلا لا يفيد الا أن هذا الجوع مؤلم وأما الحكم على كل جوع بأنه مؤلم فعقلى استفيد من الاحساس بجزئيات ذلك والوقوف على علته وكذا الحس الظاهر كاللمس لا يفيد الا ان هذه النار حارة وأما الحكم على كل نار بأنها حارة فحكم عقلى مركب من الحس والعقل لاحسى مجرد ولا تقوم حجة على الغير بالحس الا اذا شارك فى احساس الشئ اذ انكاره حينئذ مكابرة والحواس الباطنة خمس ولها ثلاث بطون فى الرأس البطن الاول فى مقدمه وفيه حاستان الاولى الحس المشترك فى أوله شأنه حفظ ما أدركته الحواس الظاهرة بدليل استحضار طعم العسل ورائحة العود حال غيبتهما والثانية الخيال فى آخره شأنه حفظ ما أدركه الحس المشترك كالخزانة له البطن الثانية فيها حاسة واحدة وهى المتصرفة التى شأنها التحليل والتركيب للصور والمعانى كتصورها جبل ياقوت وبحر زئبق وبدنا برأسين أو بلا رأس فان استعملها العقل سميت مفكرة وان استعملتها الواهمة سميت مخيلة البطن الثالثة فى أولها الواهمة التى شأنها ادراك المعانى الجزئية كصداقة زيد وعداوة الذئب وفى آخرها الحافظة التى شأنها حفظ

ما يحكم فيه العقل بمجرد تصور طرفيه (كقولنا الواحد نصف الاثنين والكل أعظم من الجزء) والسواد والبياض لا يجتمعان ومشاهدات وهى مالا يحكم فيه العقل بمجرد ذلك بل يحتاج الى المشاهدة بالحس فان كان الحس ظاهرا فتسمى حسيات (كقولنا الشمس مشرقة والنار محرقة) وان كان بالمنا فوجدانيات كقولنا ان لنا جوعا وغضبا (ومجربات) وهى ما يحتاج العقل فى جزم الحكم فيه

ماأدركته هـذه الحواس (قوله) الى تكرر المشاهدة مخرج الاوّليات والمشاهدات والحدسيات ومايلها وتفيد المجربات اليقين بواسطة قياس خفى وهو الوقوع المتكرر على وجه واحد لابد له من سبب ومتى وجد السبب وجد مسببه يقينا وهى قسمان خاصة نحو السقمونيا تسهل الصفراء وعامة نحو الخمر مسكر فان قيل هـذا استقراء فانه لا يعلم السبب الا بعد تتبع الجزئيات ووجودها على نمط واحد قلت كونه استقراء ممنوع لانا لم نستدل بمجرد تتبع الجزئيات بل بأن تكرر الشئ على نمط واحد لابد له من سبب وذا أمر عقلى سلمنا أنه استقراء فالفرق ان المجربات معها قياس آخر خفى والاستقراء لاقياس معه البتة (قوله) السقمونيا نبت يستخرج من تجاويفه شئ رطب ويجفف مضاد للمعدة والاحشاء أشد من جميع المسهلات تصلحه الاشياء العطرة كالفلفل والزنجبيل مقدار ست شعيرات منه الى عشرين شعيرة يسهل المرّة الصفراء (قوله) بحدس أى حزر وتخمين قوى مخرج لباقى اليقينيات (قوله) مفيد للعلم أى دفعة بخلاف الحاصل بالتجربة فتدريجى ولذا اختلف الناس فيه بطئا وسرعة (قوله) تشكلاته أى صوره وهيئاته (قوله) النورية أى المنسوبة للنور نسبة جزئى لكليه (قوله) بحسب قربه أى القمر صلة اختلاف أى وبحسب انخسافه بحيلولة الارض بينهما (قوله) وبعده عنها أى انه كلما قرب منها قل نوره حتى ينعدم عند مسامتتها وكلما بعد عنها ازداد نوره حتى يتم عند مقابلتها زعموا أنهما كرويان كسائر الاشياء وان الشمس نيرة بذاتها وان القمر مظلم الذات صقيلها وانها فى الفلك الرابع وهو فى الاوّل وان نصفه المقابل لها ينطبع فيه كله نورها لصقالته دائما فاذا سامتها صار نصفه النير كله الى أعلى جهتها فلا يرى منه شئ وذلك فى آخر ليلة من الشهر فاذا سبقها وانحرف عنها ظهر من نصفه النير جزء يسير وذلك فى أوّل ليلة منه وكلما زاد بعده عنها زاد مايرى منه الى أن يبلغ غاية بعده عنها ويقابلها فيرى نصفه النير كله وذلك ليلة أربعة عشر غالبا ثم كلما قرب منها نقص مايرى من نصفه النير حتى يسامتها فلا يرى منه شئ (قوله) بينهما أى الحدسيات قال السعد الحدسيات كالمجربات فى تكرر المشاهدة ومقارنة القياس الخفى الا أن السبب فى المجربات معلوم السببية مجهول

الى تكرر المشاهدة مرة بعد أخرى (كقولنا السقمونيا تسهل الصفراء وحدسيات) وهى ماحكم فيه العقل بحدس مفيد للعلم (كقولنا نور القمر مستفاد من نور الشمس) لاختلاف تشكلاته النورية بحسب قربه من الشمس وبعده عنها وفرق بينها وبين المجربات بانها واقعة بغير اختيار بخلاف المجربات والحدس

الماهية و في الحدسيات معلوم بالوجهين وانما توقف عليه بالحدس
لا بالفكر والا لكان كسبيا القرافي الفرق ان المجربات تحتاج الى نظر
بخلاف الحدسيات فان قيل هل المسك عطر أم لا قلت هو عطر أو هل الليمونة
حامضة أم لا قلت حامضة بلا احتياج الى نظر ولذا تقول السقمونيا تسهل
وان لم ترها بخلاف الحدس فانه يتوقف على النظر عند الحكم فان قيل هل
هذا الدرهم جيد أم لا قلت أزنيه واحتياج الحدس الى النظر غالبي وقد
لا يحتاج اليه كالحساس أعمى برشاش حول اناء فيه ماء فانه يحكم بأنه من ماء
ذلك الاناء بالحدس من غير نظر (قوله) سرعة الانتقال الخ فيه تسامح لان
الانتقال في الحدس دفعي قال قلا أحمد الحدس سنوح المبادي والمطالب
للذهن دفعة وحقيقته أن تسنح المبادي المرتبة في الذهن فيحصل المطلوب
والفرق بينه وبين الفكر ان الفكر لا بد فيه من حركتين مبدأها المطالب
ومنتهاها المبادي فربما تنقطع و ربما تتمادى الى المبادي و بعد ما تتمادى
اليها انما يتم الفكر بحركة أخرى من المبادي الى المطالب فالفكر ذو حركات
تدريجية ويمكن الانقطاع فيه بخلاف الحدس فانه لا حركة فيه أصلا
وكأنهم لم يعدوا الانتقال الذي فيه حركة لا تعد دفعي ولا شيء من الحركة بدفعي
لوجوب كونها تدريجية والمجربات والحدسيات لا يحتج بها على الغير لجواز
ان لا يكون له شيء منهما (قوله) بواسطة السماع اضافته للبيان فصل مخرج
لباقي اليقينيات (قوله) عن جمع الخ اختلف هل يشترط في الطبقة التي
حضرت الواقعة المروية أن يدركوها بحاسة السمع خاصة أو باحدى
الحواس الخمس فالسعد اعتبر مطلق الادراك وغيره اعتبر حاسة السمع فقط
فعلى هذا الخلاف الجماعة المخبرون بانشقاق القمر يسمى خبرهم تواترا
مطلقا عند السعد وأما عند غيره فما عدا الجماعة الذين شاهدوا يسمى خبرهم
تواترا وأما من شاهد ذلك فخبره من قبيل المشاهدات ولا يشترط في الجمع عدد
معين على الاصح بل المدار على حصول اليقين بالحكم وزوال الاحتمال
ولا يحتج بالتواتر على الغير لجواز أن لا يحصل له ذلك (قوله) وقضايا
قياساتها معها وتسمى فطريات وقضايا فطرية والمحققون على انها ليست
من الضروريات بل هي كسبية لكن لما كان برهانها ضروريا لا يغيب

سرعة الانتقال من المبادي
الى المطالب (ومتواترات)
وهي ما يحكم فيه العقل
بواسطة السماع من جمع
يؤمن تواطؤهم على
الكذب (كقولنا محمد
صلى الله عليه وسلم ادعى
النبوة وظهرت المعجزة
على يده وقضايا قياساتها
معها) وهي ما يحكم فيه
العقل

واسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الطرفين (كقولنا الاربعة زوج بسبب وسط حاضر في الذهن وهو الانقسام بمتساويين) والوسط مايقرن بقولنا لانه كقولنا بعد الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فهذا الوسط متصور في الذهن عند تصور الاربعة زوجا ثم أخذ في بيان غير اليقينيات فقال (والجدل هو قياس مؤلف من مقدمات مشهورة أو مسلمة) عند الناس او عند الخصمين كقولنا العدل حسن والظلم قبيح ومراعاة الضعفاء محمودة وكشف العورة مذموم والغرض منه الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان (والخطابة هو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة من شخص

عن الخيال عند الحكم عدت من الضروريات وكانها لا تحتاج الى ذلك البرهان (قوله) بواسطة لا تغيب الخ مخرج لباقي اليقينيات أي بسبب قياس متوسط بين الاصغر والاكبر (قوله) الطرفين أي الاصغر والاكبر (قوله) لانها تنقسم الخ مقول القول (قوله) قياس جنس (قوله) مشهورة فصل مخرج البرهان والخطابة والشعر والمغالطة وسبب شهرتها اشتمالها على مصلحة عامة نحو العدل حسن والظلم قبيح أو رقة لطباعهم نحو مراعاة الضعفاء محمودة أو حميتهم وأنفتهم نحو كشف العورة مذموم أو انفعالاتهم من العادات كاستقباح ذبح الحيوان عند أهل الهند لاعتيادهم عدمه وعدم استقباحه عند غيرهم لاعتيادهم اياه أو ورد الشرع بها كالاحكام الشرعية وربما تبلغ الشهرة حتى تشتبه بالاوليات ويفرق بينهما حينئذ بأن الانسان لو فرض نفسه خالية من جميع الامور سوى عقله لحكم بالاوليات دون المشهورات وبأنها تكون كاذبة أيضا والاوليات لا تكون الا صادقة (قوله) مسلمة أي بين الخصمين ويبني عليها الكلام سواء كانت مسلمة فيما بينهم خاصة أو بينهم وبين غيرهم أيضا قال السعد في شرح الشمسية المسلمات فهي القضايا يأخذها أحد الخصمين مسلمة من صاحبه ليبني عليها الكلام أو تكون مسلمة عند أهل تلك الصناعة والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات سواء كانت مقدماته من نوع واحد أو من نوعين يسمى جدلا فهو قياس مؤلف من قضايا مشهورة أو مسلمة وان كانت في الواقع يقينية بل أولية والحق انه اعم من البرهان باعتبار الصورة أيضا لان المعتبر فيه الانتاج بحسب التسليم سواء كان قياسا أو استقراء أو تمثيلا بخلاف البرهان فانه لا يكون الا قياسا (قوله) والغرض منه الزام الخصم الخ قال السعد في شرح الشمسية الغرض من الجدل اقناع من هو قاصر عن ادراك البرهان والزام الخصم فالجدلي قد يكون مجيبا حافظا لرأيه وغاية سعيه أن لا يصير ملزوما وقد يكون سائلا معترضا هادما لوضع ما وغاية سعيه انه يلزم خصمه (قوله) والخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة الخ ظاهر صنيع المصنف ان الخطابة مغايرة للجدل فلا تجتمع معه وقد يقال المقدمات المقبولة تكون مشهورة أيضا فيسمى قياسها جدلا وخطابة والمظنونة تكون

مسلمة

مسلمة عند الخصم الا أن يقال قيد الحيثية معتبر فى التعريف والمعنى ان الخطابة قياس مؤلف من مقدمات مقبولة أو مظنونة من حيث كونها مقبولة أو مظنونة فلا ينافى انها تكون مسلمة أو مشهورة أيضا قال السعد بعد تعريف المقبولات والمظنونات ويدخل فيها التجربيات الاكثرية والمتواترات والحدسيات الغير اليقينية والقياس الذى تؤخذ مقدماته من حيث انها مقبولة أو مظنونة تسمى خطابة اهـ وظاهر كلام المصنف والسعد انها لا تكون الا قياسا والحق انها تكون استقراء أو تمثيلا أيضا وتكون على هيئة قياس غير منتج كموجبتين فى الشكل الثانى بشرط ظن انتاجه وغايتها الاقناع والترغيب فيما ينفع والتنفير عما يضر (قوله) معتقد فيه أى لسبب اما سماوى كالمعجزات والكرامات أو اختصاصه بمزيد عقل ودين والخطابة نافعة جدا فى تعظيم أمر الله تعالى والشفقة على خلقه تعالى (قوله) أو مظنونة أى معتقد فيها اعتقادا راجحا وقضية العطف ان المقبولة من شخص معتقد فيه لا تكون مظنونة وفيه نظر بل قد تكون ظنية أيضا وقد تكون يقينية خصوصا المقبولة من نبى الا أن يقال قيد الحيثية معتبر كما تقدم السعد وقد تقبل الخطابة بدون نسبتها الى احد كالامثال السائرة (قوله) تنبسط منها النفس أو تنقبض أى تتسع وتنشرح للرغبة فيه أو تضيق عنه وتنفر منه فالغرض منه انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ الفعل أو ترك أو رضى أو سخط ولذا يفيد فى بعض الحروب والاستعطاف مالا يفيد غيره فان الناس أطوع للتخييل منهم للتصديق لكونه أعذب وألذ وفى الخبر ان من البيان لسحرا أى يعمل عمل السحر فى سرقة القلوب ومن الشعر لحكمة والحكمة شأنها رغبة النفوس فيها وميلها اليها (قوله) ياقوتة أى حمراء كالياقوت (قوله) سيالة أى سريعة السيلان والجريان فى الحلق لرقتها (قوله) مرة بكسر الميم وشد الراء أى ماء مر أصفر (قوله) مهوعة بضم ففتح فكسر مثقلا أى مقيئة (قوله) فى ذلك أى الترغيب والترهيب (قوله) أن يكون الشعر على وزن كقوله

تقول هذا مجاج النحل تمدحه * وان ذممت فقل قئ الزنابير

معتقد فيه) كما هو معروف (أو) مقدمات (مظنونة) كقولنا فلان يطوف بالليل وكل من يطوف بالليل سارق والغرض منها ترغيب الناس فيما ينفعهم من أمور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والوعاظ (والشعر قياس مؤلف من مقدمات تنبسط منها النفس أو تنقبض) كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت فى شربها واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت النفس ونفرت عنه والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والترهيب قال العلامة الرازى ويزيد فى ذلك أن يكون الشعر على وزن أو ينشد بصوت

مدح وذم وذات الشئ واحدة * ان البيان يرى الظلماء كالنور والقدماء لم يعتبروا فى الشعر الا التخييل والمحدثون اعتبروا كونه موزونا أيضا* (قوله) طيب أى حسن جميل (قوله) المغالطة مفاعلة من الغلط أى الخطأ فى قول أو فعل والغرض منها ايقاع الخصم فى الغلط بما يشبه الصواب وليس بصواب ولذا عرفوها بالقياس الباطل الشبيه بالحق المنتج للباطل نحو الانسان وحده كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان وحده حيوان وهو باطل وبيان الغلط ان قوله الانسان وحده كاتب مشتمل على قضيتين احداهما الانسان كاتب والاخرى غير الانسان ليس بكاتب المأخوذة من ضم وحده الى الانسان اذ قوله الانسان وحده كاتب يستلزم ان غير الانسان ليس بكاتب فهاتان قضيتان والقاعدة ضم كل واحدة صغرى الى كبرى القياس بأن يقال الانسان كاتب وكل كاتب حيوان ينتج الانسان حيوان وغير الانسان ليس بكاتب وكل كاتب حيوان وهذا عقيم لعدم ايجاب الصغرى فنشأ الغلط اقامة مقدمتين مقام مقدمة واحدة والمغالطة لا تفيد بذاتها بل بشبهها الحق ولولا قصور التمييز لا تتم لها صناعة (قوله) قياس جنس شمل المغالطة وباقى أنواع القياس (قوله) شبيهة بالحق الخ فصل مخرج باقى أقسام القياس فلا تكون مقدماتها حقا بل شبيهة به اما من حيث المادة أو الصورة أو من حيث المعنى السعد المغالطة قياس فاسد صورة أو مادة يتألف من قضايا مشبهة للاوليات أو المشهورات من جهة اللفظ أو المعنى والوهميات مشبهة بالمشهورات معنى فادة المغالطة أعم ولا تفيد بذاتها بل بمشابهتها ولولا قصور التمييز لما تم لها صناعة (قوله) وهمية كاذبة قال السعد فى شرح الشمسية الوهميات قضايا كاذبة يحكم بها وهم الانسان فى غير المحسوسات قياسا عليها كما يقال ان وراء العالم خلاء لا يتناهى كما يحكم على كل جسم بأنه متحيز لادراكه ان كل جسم مشاهد محسوس متحيز ولولا دفع العقل والشرع لكانت من الاوليات واحترز بقوله فى غير المحسوسات عن أحكام الوهم فى المحسوسات فان العقل يصدقها واما فى المعقولات الصرفة فهى كاذبة بدليل انه يساعد العقل فى مقدمات بينة الانتاج وينازعه فى نتيجتها

مبحث المغالطة

(طيب والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات كاذبة شبيهة بالحق أو بالمشهور أو من مقدمات وهمية كاذبة)

ولا

ولا يقبلها نحو الميت جماد وكل جماد لا يخاف منه فالعقل يحكم بأن الميت لا يخاف منه والوهم يقف ولا يحكم *تنبيه* أحكام الوهم أكثر وأشهر من أحكام العقل لانها أقرب الى المحسوسات وأوقع فى الضمائر (قوله) وهى أى المغالطة (قوله) بقسميها أى المؤلف من شبيهة بالحق أو المشهور والمؤلف من وهمية كاذبة (قوله) لا تفيد يقينا ولا ظنا السعد والغرض منها اسكات الخصم وتغليطه وأقوى منافعها الاحتراز عنها

عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه

فمن لا يعرف الخير من الشر يقع فيه

(قوله) ولها أى المغالطة (قوله) أنواع ظاهره انها متباينة وكلام السعد يفيد انها متحدة الذات مختلفة بالاعتبار قال السعد المفيد للتصديق الجازم غير الحق هو السفسطة وللتصديق الجازم الذى لا يعتبر فيه كونه حقا أو غير حق بل عموم الاعتراف هو المشاغبة وهما تحت قسم واحد وهى المغالطة (قوله) بذلك أى المذكور من الشبيه بالحق الخ (قوله) حكيم أى عالم بالحكمة الطبيعية أو الالهية (قوله) سوفسطائيا أى منسوبا لسوفسطا وهى الحكمة المموهة والعلم المزخرف لان معنى سوف العلم ومعنى اسطا مزخرف وباطل وغلط (قوله) مشاغبا أى مهيجا للشر (قوله) ممارياأى مجادلا يقال مريت الفرس استخرجت جريه وكل من المتمارين يستخرج كلام الآخر برهان الدين المغالطة مشتركة بين القياس المذكور وملكته (قوله) ومنها أى المغالطة (قوله) يشغل فكره أى ليقل ادراكه وفهمه فيغلبه و يظهر عليه (قوله) الخارجية لكونها بأجنبى خارج عن المتكلم فيه (قوله) لقصد فاعله الخ علة لقوله أقبح (قوله) أكثر استعمالا الخ خبر هو (قوله) بالقوانين أى للمباحثة نعم هذا النوع كالسم الذى يداوى به الامراض الخبيثة المزمنة فى الاجساد القبيحة فيدفع بها من قصد الاستخفاف والتشويش وافساد العقائد على المسلمين ولم يقدر عليه الا به كما وقع للقاضى الباقلانى حين اقباله لمجلس المناظرة وفيه ابن المعلم أحد رؤساء الرافضة فالتفت قائلا جاءكم الشيطان فسمعه القاضى فلما جلس أقبل عليهم قائلا انا أرسلنا الشياطين على الكافرين

وهى بقسميها لا تفيد يقينا ولا ظنا بل مجرد الشك والشبهة الكاذبة ولها أنواع بحسب مستعملها وما يستعملها فيه فمن أوهم بذلك العوام أنه حكيم مستنبط للبراهين يسمى سوفسطائيا ومن نصب نفسه للجدال وخداع أهل التحقيق والتشويش عليهم بذلك يسمى مشاغبا ممماريا ومنها نوع يستعمله الجهلة وهو أن يغيظ أحد الخصمين الآخر بكلام يشغل فكره ويغضبه كأن يسبه أو يعيب كلامه أو يظهر له عيبا يعرفه فيه أو يقطع كلامه أو يغرب عليه بعبارة غير مألوفة أو يخرج به عن محل النزاع ويسمى هذا النوع المغالطة الخارجية وهو مع أنه أقبح أنواع المغالطة لقصد فاعله ايذاء خصمه وايهام العوام أنه قهره وأسكته أكثر استعمالا فى زماننا لعدم معرفة غالب أهله بالقوانين ومحبتهم الغلبة وعدم اعترافهم بالحق والغلط اما

تؤزهم أزا ومن ذلك انه سأل بعضهم مدرسا فقال هذا الذى نقرأه فن الاصول معرضا بأن السائل لا يفرق بينه و بين غيره ليغيظه فقال له السائل لم يلتبس على بعلم التوراة معرضا بأنه كان يهوديا ومن ذلك قول بعضهم متعنتا هل يجوز الجمع بين الليل والنهار وهو أعور فقال له جمع الله تعالى بينهما فى وجهه فضحك الحاضرون وأفحم ومن ذلك قول بعضهم النية عرض لا يبقى زمانين فكيف يطلب استشعارها من أول العمل لآخره فقال له تالله انك لفى ضلالك القديم معرضا بأنه حديث اسلام (قوله) من جهة الصورة أى عدم شرط الانتاج ككون صغرى الشكل الاول سالبة أو كبراه جزئية أو عدم تكرر الحد الاوسط فيه أى واما من جهة المادة بأن تكون المقدمتان أو احداهما كاذبة شبيهة بالحق (قوله) هذا الفرس صهال أى وهذا باطل محال فان أريد بالفرس فى الصغرى الصورة فالقياس فاسد من جهة صورته لعدم تكرر الحد الاوسط فيه وان أريد به فيهما الفرس الحقيق ففساده من جهة مادته لكذب صغراه (قوله) كل انسان وفرس انسان الخ هذه شبيهة بالقضية الصادقة نحو كل حيوان ناطق حيوان التى هى أولية لان كل من تصور الكل والجزء جزم بأن الجزء لازم لكله فموضوع كل من القضيتين كل وله أجزاء ولما كان موضوع القضية الاولى وهو الانسان والفرس غير صادق على ذات واحدة كانت القضية كاذبة بخلاف الكل الذى هو موضوع القضية الثانية لما كان صادقا على ذات واحدة كانت صادقة (قوله) بعض الانسان فرس أى لان المثال المذكور من الشكل الثالث لوضع الاوسط فى المقدمتين ويرد للاول بعكس الصغرى وهى موجبة كلية فعكسها موجبة جزئية فيصير هكذا بعض الانسان انسان وفرس وكل انسان وفرس فرس فبعض الانسان فرس وهو كاذب ولا خلل فى القياس من جهة صورته لان صغراه موجبة واحدى مقدمتيه كلية وتكرر فيه الاوسط موضوعا فمسما خلله من جهة معناه (قوله) من المصادرة على المطلوب أى جعل الاوسط نفس الاصغر كمثال الشارح أو نفس الاكبر بتبديل اللفظ بمرادفه نحو كل انسان متفكر وكل متفكر ناطق فالنتيجة فى الاول عين الكبرى و فى الثانى عين الصغرى بيان لما

من جهة الصورة كقولنا فى صورة فرس منقوشة على جدار أو غيره هذه فرس وكل فرس صهال ينتج هذه الصورة صهالة وسبب الغلط فيه اشتباه الفرس المجازى الذى هو محمول الصغرى بالحقيقى الذى هو موضوع الكبرى واما من جهة المعنى كقولنا كل انسان وفرس انسان وكل انسان وفرس فرس ينتج بعض الانسان فرس وسبب الغلط فيه أن موضوع المقدمتين غير موجود اذ ليس لنا موجود يصدق عليه أنه انسان وفرس وكقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك ينتج كل انسان ضحاك وسبب الغلط فيه ما فيه من المصادرة على المطلوب

(قوله) لما مر علة لاقتضاء المصادرة الغلط (قوله) من تعريف أى فيه (قوله) ان النتيجة الخ بيان لما (قوله) وهى أى النتيجة (قوله) هنا أى قوله كل انسان بشر الخ (قوله) احدى المقدمتين أى الكبرى وهى كل بشر ضاحك (قوله) لمرادفة الانسان الخ علة لقوله عين احدى المقدمتين (قوله) الاستقراء الناقص تقدم انه والتمثيل خرجا من تعريف القياس بقوله لزم عنها لذاتها قول آخر ومثال الاستقراء الناقص كل حيوان اما انسان أو فرس أو حمار وكل انسان يحرك فكه الاسفل عند مضغه وكل فرس كذلك وكل حمار كذلك فكل حيوان كذلك وهى كاذبة لكذب الصغرى لان الحيوان ليس محصورا فى المذكورات فقد يكون من أفراده الخارجة عنها ما ليس كذلك لاسيما وقد ذكروا ان التمساح يحرك فكه الاعلى عند مضغه واحترز بالناقص عن التام فانه من اليقينيات نحو كل كلمة اما اسم أو فعل أو حرف وكل منها قول مفرد فهى قول مفرد (قوله) وهو أى الاستقراء الناقص (قوله) حكم على كلى الخ فيه تسامح فان الاستقراء تتبع أحكام أكثر أو كل الجزئيات ليحكم على كلها بحكمها السعد فى شرح الشمسية فسروا الاستقراء بالحكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته وقالوا أكثر جزئياته لان الحكم لو كان موجودا فى جميع جزئياته لم يكن استقراء بل قياسا مقسما كذا قيل وفيه بحث لان الحكم اذا وجد فى جميع الجزئيات فقد وجد فى أكثر ضرورة وقد صرح القوم بأن الاستقراء ينقسم الى تام وهو القياس المقسم والى ناقص وهو القياس المتعارف المفهوم من اطلاق لفظ الاستقراء المفيد للظن دون العلم وفى تفسيرهم تسامح ظاهر فالاستقراء حجة موصلة الى التصديق الذى هو الحكم الكلى فاثبات الحكم الكلى هو المطلوب من الاستقراء لا نفسه فكانهم أرادوا أن اثبات المطلوب بالاستقراء هو اثبات حكم كلى لوجوده فى أكثر جزئياته والصحيح فى تفسيره قول حجة الاسلام هو تصفح أمور جزئية ليحكم بحكمها على أمر يشملها وهو الموافق لتفسير الفارابى (قوله) لوجوده أى الحكم (قوله) جزئياته أى الكلى المحكوم عليه وأخرج بقوله فى أكثر الاستقراء التام (قوله) استقراء أى استدلالا

لما مر فى تعريف القياس أن النتيجة يجب أن تكون قولا آخر وهى هنا ليست كذلك بل هى عين احدى المقدمتين لمرادفة الانسان للبشر ومن غير اليقينيات الاستقراء الناقص وهو حكم على كلى لوجوده فى أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ استقراء

(قوله) بما شاهدنا أي بحكمه وصورة قياسه كل حيوان اما انسان أو بهيمة أو طير وكل من هذه يحرك فكه الاسفل عند مضغه فصغراه كاذبة لان الحيوان لم ينحصر فيما ذكر فقد يكون غيرها من الحيوان لا يحرك فكه الاسفل عنده بل الاعلى كالتمساح (قوله) في بعض الافراد أي للحيوان (قوله) ما يخالف ذلك أي تحريك الاسفل بأن يحرك الاعلى (قوله) انه أي التمساح (قوله) والتمثيل عطف على الاستقراء الناقص فهو من غير اليقينيات (قوله) وهو أي التمثيل (قوله) اثبات حكم الخ السعد فسروا التمثيل باثبات الحكم في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما وفيه تسامح مثل مامر في تفسير الاستقراء والاصوب انه تشبيه جزئي بجزئي في معنى مشترك بينهما ليثبت في المشبه الحكم الثابت في المشبه به المعلل بذلك المعنى كقوله السماء حادثة لانها كالبيت في التأليف الذي هو علة الحدوث فاذا رد الى صورة القياس صار هكذا السماء مؤلف وكل مؤلف حادث فالخلل فيه من جهة الكبرى بخلاف الاستقراء فخلله من جهة صغراه فالجزئي الاول أصغر والجزئي الثاني شبيه والحكم أكبر والمعنى المشترك أوسط اه (قوله) لثبوته أي الحكم (قوله) لمعنى مشترك بينهما أي الجزئيين علة للاثبات (قوله) يسمونه أي التمثيل (قوله) من هذه القياسات أي البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة (قوله) لا غير أخذه من تعريف الطرفين المفيد للحصر (قوله) التصديقية أي المنسوبة للتصديق نسبة الجزئيات لكلها والله سبحانه وتعالى أعلم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

(قال المؤلف حفظه الله)

كتبه عبد الله محمد عليش المالكي عفي عنه آمين تم ضحوة يوم الاحد لثمانية ان بقيت من ربيع الثاني سنة ثلاث وثمانين ومائتين وألف من هجرة من له غاية الشرف صلى الله عليه وسلم وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين

بما شاهدنا ويجوز في بعض الافراد ما يخالف ذلك كالتمساح لما قيل انه يحرك فكه الاعلى والتمثيل وهو اثبات حكم واحد في جزئي لثبوته في جزئي آخر لمعنى مشترك بينهما والفقهاء يسمونه قياسا (والعمدة) أي ما يعتمد عليه من هذه القياسات (هو البرهان) لتركيبه من المقدمات اليقينية ولكونه كافيا في اكتساب العلوم التصديقية والله سبحانه وتعالى أعلم

قد تم طبع هذه الحاشية الجميلة المشحونة بفرائد الفوائد الجليلة بالمطبعة الوهبية المصرية في أواسط شهر ربيع الآخر من سنة ألف ومائتين وأربع وثمانين من هجرة سيد الاولين والآخرين صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم